الاستعراض الوطني الطوعي لدولة قطر لعام ٢٠٢١

المقدم إلى المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠٢١

الاستعراض الوطني الطوعي لدولة قطر لعام ٢٠٢١

المقدم إلى المنتدى السياسي
رفيع المستوى المعني بالتنمية
المستدامة لعام ٢٠٢١

جهاز التخطيط والإحصاء
٢٠٢١

التقديم الاستهلالي

يسعدني أن أقدم للقراء الأعزاء تقرير الاستعراض الوطني الطوعي لدولة قطر لعام ٢٠٢١، الذي يبين التقدم المحرز في تنفيذ أهداف أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، وبشكل رئيسي التقدم الذي تم تحقيقه في الأهداف المحددة والمزمع مناقشتها في المنتدى السياسي رفيع المستوى لعام ٢٠٢١. بالإضافة إلى التحديات التي واجهتنا في إنجاز تطلعاتنا التنموية، مع التركيز على الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي ترتبت على انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩)، والإجراءات المتخذة من قبل الحكومة، والتي مكنتها من التعامل بكفاءة مع هذه الأزمة فضلاً عن تناول العمل المستقبلي المطلوب لإنجاز ما تبقى من أهداف التنمية قبل حلول عام ٢٠٣٠ ، وذلك من خلال مواءمة تلك الأهداف مع أهداف قطاعات استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة في دولة قطر ٢٠٢٣ -٢٠٢٧ التي يتم التحضير لها حالياً.. الأمر الذي يعكس التزام دولة قطر بربط برنامج العمل الوطني بالأجندة الدولية.

وأود أن أؤكد، على أن ما تم إنجازه من أهدافٍ تنمويةٍ حتى الآن كان نتيجة للشراكة الفاعلة بين القطاعين الحكومي والخاص ومنظمات المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية والبحثية، والمواطنين والمقيمين، من أجل دعم مسيرة الدولة في تحقيق تنميةٍ مستدامةٍ ومستقبل واعد للجميع، لا يتخلف فيه أحد عن الركبِ مدركين بأن التنمية المستدامة تعتبر خياراً استراتيجياً لضمان إعمال حقوق الإنسان. وفي هذا السياق، يبيّن الاستعراض أن الفئات السكانية في دولة قطر جزء لا يتجزأ في خطط التنمية الشاملة، على اعتبار أنهم مشاركين في صياغتها ومستفيدين من مكتسباتها.

هذا ويتناول الاستعراض جهود دولة قطر الرائدة في تنشيط الشراكة من أجل التنمية، ودعم تحقيق الأهداف التنموية في الدول النامية، وذلك من خلال تقديم المساعدات الإغاثية العاجلة للدول المتضررة لاسيما في أوقات الطوارئ والأزمات، إلى جانب توفير إجراءات مرنة للعاملين في دولة قطر للقيام بالتحويلات المالية اللازمة إلى مجتمعاتهم المحلية بشكل يسير، وذلك إدراكاً من الدولة أن هذه التحويلات تسهم في دعم تنفيذ أهداف التنمية الوطنية في تلك البلدان. فضلاً عن ذلك،

ترتبط دولة قطر بشراكة استراتيجية متميزة مع منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، التي استفادت من مساهمات سخية قدمتها الدولة عن طريق عددٍ من المؤسساتِ التنمويةِ والإنسانية، من أجل تحقيق العدالة والسلم والاستقرار على المستويين: الإقليمي والدولي.

فضلاً عما تقدم، فقد سلط الاستعراض الضوء على استضافة الدولة لبطولة كأس العالم عام ٢٠٢٢، التي يمكن اعتبارها واحدة من أهم الشراكات العالمية، التي ستترك إرثاً وطنياً مهماً، وستوفر لقطر ولشعوب المنطقة، فرصاً لنشر رسالة ترحيب مستدامة لملايين من سكان العالم، وبناء جسور من المحبة والسلام وتعزيز التسامح والاحترام، والتفاهم بين الحضارات. كما تعد استضافة هذا الحدث العالمي الهام فرصة سانحة للدولة لعرض هويتها الوطنية وإبراز مكانتها العالمية عن طريق الرياضة.

ونظراً لأهمية توفير المعلومات والبيانات اللازمة لعمليات الرصد والمتابعة والتقييم في تحقيق الأهداف التنموية المنشودة، سيبيّن التقرير مدى تقدم القدرات الإحصائية والبحثية للدولة، ومشاريع التحديث والتطوير بما يسهم في تعزيز البيئة التمكينية للتنمية.

في الختام لا يفوتني أن أشكر كافة الجهات الحكومية في الدولة، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني والجامعات ومراكز البحوث التي ساهمت في إعداد هذا الاستعراض، كما وأتقدم بالشكر إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة على توجيهاتها العملية ومتابعتها الدؤوبة ورعايتها لهذا العمل الهام، وعلى ورش العمل التي نظمتها لدعم البلدان في إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية، كما أشكر زملائي في جهاز التخطيط والإحصاء على جهدهم الكبير في إعداد هذا الاستعراض.

د. صالح بن محمد النابت
رئيس جهاز التخطيط والإحصاء

المحتويات

التقديم الاستهلالي ٢

مقدمة ٥

منهجية إعداد الاستعراض ٥

الملخص التنفيذي ٧

جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩): الاستجابة والتعافي ١١

التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان ٢٣

القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحّسنة وتعزيز الزراعة المستدامة ٣٣

ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار ٤٥

تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع ٦٩

الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها ٨٥

ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة ١٠٣

اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره ١١٥

التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة،وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملةللجميع على جميع المستويات ١٢٧

تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة ١٥١

الخلاصة والخطوات المستقبلية ١٧٥

المراجع ١٧٨

مقدمة

تشارك دولة قطر في فعاليات المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠٢١ بهدف تبادل التجارب والممارسات الفضلى مع المجتمع الدولي في مسيرتها نحو تحقيق أهداف أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، ورغبة منها في استعراض الجهود الوطنية المختلفة في مسار تحقيق التنمية المستدامة و رؤية قطر ٢٠٣٠ والتي اعتمدت ركائز التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية نهجا لتحديد مستقبل دولة قطر. وقد رسمت رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ تصورًا لمجتمع حيوي مزدهر تسوده العدالة الاقتصادية والاجتماعية ويحفظ التوازن بين البيئة والإنسان. وكانت رؤية قطر ٢٠٣٠ ثمرة لمشاورات مركزة اعتمدت التشاركية كمنهجية لتحديد الأولويات، وشارك في تناولها العديد من فئات المجتمع القطري من أجهزة حكومية وغير حكومية وقطاع خاص ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية. انبثق عنها استراتيجيات التنمية الوطنية الأولى (٢٠١١-٢٠١٦) والثانية (٢٠١٨-٢٠٢٢) والتي اتبعت نفس النهج من حيث ضمان مشاركة الجميع في تحديد الأولويات ودراسة الوضع الراهن وصولا إلى اقتراح النتائج الرئيسية والأهداف المحددة ومجموعة البرامج والمشاريع التي تحققها، وسوف تعمل استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة (٢٠٢٣-٢٠٢٧) على ضمان اتباع نفس الأطر والمعايير. ونظرا لتواؤم استراتيجية التنمية الوطنية الثانية (٢٠١٨-٢٠٢٢) مع أهداف أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، أصبح تنفيذ هذه الأجندة جزءاً لا يتجزأ من عملية تنفيذ الاستراتيجية، وأصبحت متابعة التقدم المحرز فيها تحظى بذات الأهمية.

منهجية إعداد الاستعراض

بدأ العمل على إعداد هذا التقرير عن طريق التنسيق مع كل من مجلس الوزراء الموقر ووزارة الخارجية، لتوضيح استعداد جهاز التخطيط والإحصاء لبدء العمل في إعداد الاستعراض الوطني الطوعي لدولة قطر لعام ٢٠٢١. ثم بدأت المناقشات حول خطة العمل وخارطة الطريق لبدء عملية التنفيذ وشمل ذلك تشكيل اللجنة التسييرية والتي ضمت كلا من لجنة الإحصاء الاستشارية واللجنة الدائمة للسكان، ويشترك في عضوية كلتا اللجنتين أكثر من (١٧) جهة تمثل القطاع الحكومي والقطاع الخاص إلى جانب منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية. وتم تحديد مهامها الرئيسية والتي شملت تقديم الدعم اللازم بما يساعد على إعداد الاستعراض الوطني الطوعي لعام ٢٠٢١؛ اقتراح آليات ووسائل تعزيز الشراكة الوطنية لرصد التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠؛ المساعدة في توفير المعلومات ذات العلاقة بالسياسات والإستراتيجيات والممارسات الجيدة؛ متابعة التقدم المحرز في إعداد الاستعراض؛ وإبداء المشورة بشأن محتوى مسودة التقرير.

تم إعداد أدلة خاصة بمهام ومسؤوليات كلا من اللجنة التسييرية، وفريق العمل الفني، ومجموعات العمل الفرعية إلى جانب إعداد الشروط المرجعية الخاصة بمهام المراجعة والتحرير والترجمة. وتضمنت مهام ومسؤوليات فريق العمل الفني حضور اجتماعات الفريق؛ التعرف على طبيعة التقرير وأهدافه؛ المشاركة في إعداد خطة العمل؛ اقتراح الوسائل التي من شأنها تعزيز التقرير بالمعلومات والأدلة؛ الاشتراك في كتابة تتبع تنفيذ الأهداف التسعة المكونة للاستعراض وملحقاتها. وبالنسبة لمهام مجموعات العمل الفرعية فقد تناولت مراجعة تقارير مجموعات العمل، وإبداء الرأي بشأنها؛ التأكد من صحة البيانات النوعية والكمية المستخدمة في التقارير؛ المشاركة في إعداد التقرير والرسائل الرئيسية ذات العلاقة؛ إبداء الرأي بشأن تحرير وترجمة الاستعراض وإخراجه والمراجعة النهائية لمسودة التقرير والرسائل. وتم إعداد استمارة لجمع البيانات من الجهات المختلفة في الدولة تناولت التقدم المحرز في تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة ٢٠٣٠ وكذلك الجهود الوطنية المختلفة في احتواء الجائحة ومواجهة آثارها. وبعد عملية تحديد الجهات المعنية (أصحاب المصلحة) من الوزارات والأجهزة الحكومية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ومراكز البحوث بالمساهمة في إعداد الاستعراض، وتحديد دور كل منها وعلاقته بكل هدف من الأهداف المحددة لهذا العام، تم إرسال الاستمارة إلى أكثر من (٣٠) جهة حكومية وغير حكومية وذلك لضمان مشاركة جميع فئات المجتمع في توضيح الجهود والمساهمات الوطنية في تنفيذ الأجندة ومواجهة آثار الجائحة.

وعلى صعيد منهجية إعداد الاستعراض الطوعي، تمت الاستعانة بتوجيهات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة حول الكيفية التي يتم بها إعداد تقرير الاستعراض بالاطلاع على دليل إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية لعام ٢٠٢١ . كما تم التعرف على بعض الممارسات الفضلى في إعداد التقارير الطوعية وحضور بعض ورش العمل الإقليمية والدولية التي تناولت التحضير لإعداد الاستعراض ومتابعة التقدم المحرز في عملية الإعداد نذكر منها على سبيل المثال ورشة العمل الافتراضية حول إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية المبنية على الأدلة (المؤشرات والإستراتيجيات والسياسات المعتمدة) لعام ٢٠٢١، وورشة العمل الافتراضية حول «الاستعراضات الوطنية الطوعية في المنطقة العربية « والتي نظمتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا «الإسكوا».

وعلى صعيد أنشطة التبادل المعرفي، تمت المشاركة في بعض المنتديات والورش المتعلقة بالتنمية المستدامة ومنها جلسات المنتدى العربي للتنمية المستدامة ٢٠٢١، ومشروع برنامج معرض الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٢١. وفي مجال بناء القدرات الإحصائية المتعلقة بمسائل القياس والرصد والإبلاغ بشأن أهداف التنمية المستدامة والغايات والمؤشرات المرتبطة، تم الحضور افتراضيا لسلسلة من الاجتماعات مع منظمات الأمم المتحدة لمراجعة عدد من مؤشرات أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، للوقوف على واقع كل مؤشر من المؤشرات المذكورة، والتحديات التي تواجه عملية إعداد المؤشرات.

وقد صاحب هذه الإجراءات جمع البيانات الكمية والنوعية،وتقييم مدى توفر مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ وحصر الفجوات تمهيدا لاتخاذ الخطوات المناسبة بشأنها. هذا إلى جانب تطوير منصة لمؤشرات أجندة التنمية المستدامة وبياناتها التعريفية، وتوفير التقارير ذات العلاقة بالتقدم المحرز في عملية التنفيذ سواء تلك المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة في دولة قطر أو الخاصة باستراتيجية التنمية الوطنية الثانية (٢٠١٨-٢٠٢٢) وتوفير الاستراتيجيات والسياسات النوعية التي اعتمدتها الدولة منذ بدء الجائحة، والاطلاع على بعض التقارير الإقليمية والدولية. أيضا، تمت المشاركة في ندوة عن بعد حول « أساليب قياس الهدف الإنمائي ١١ والخطة الحضرية الجديدة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي» والتي أشرف على تنظيمها مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، وكذلك تمت الإجابة على الاستبانة الخاصة بالهدف الإنمائي ١١. واستجابة للدعوات التي وجهتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة حول المنصة الالكترونية لإجراءات تسريع أهداف التنمية المستدامة وكذلك مسح جمع المعلومات حول الممارسات الجيدة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، شاركت دولة قطر في تسجيل واستعراض التزاماتها أو مبادراتها الجديدة التي تهدف إلى تسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة إلى جانب عرض بعض ممارساتها الناجحة وتجاربها.

الملخص التنفيذي

مع خلو دولة قطر من ظواهر الفقر المدقع والفقر المطلق والحرمان متعدد الأبعاد، وانطلاقا من ركيزة التنمية الاجتماعية في رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، تركز الاهتمام الأعظم لإستراتيجية التنمية الوطنية الثانية (٢٠١٨-٢٠٢٢) لدولة قطر على تنفيذ سياسات تعنى بالوقاية والحماية من ظواهر الفقر الأخرى من خلال وضع استراتيجية للحماية الاجتماعية تتسق مع مبادئ وأهداف أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠. بناء على التجارب المستفادة من التنمية الوطنية (٢٠١١-٢٠١٦) استهدفت الإستراتيجية استكمال بناء "نظام فعال للحماية الاجتماعية لجميع القطريين، يرعى حقوقهم المدنية، ويثمن مشاركتهم الفعالة في تطوير المجتمع، ويؤمن لهم دخلا كافيا للمحافظة على الكرامة والصحة".

وقد تمكنت دولة قطر من تطوير نظام محكم للحماية الاجتماعية بمشاركة فاعلة من طرف منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في الدولة، بجانب توفير خدمات الصحة والتعليم للجميع والتي أدت إلى إحراز قطر مرتبة متقدمة في دليل التنمية البشرية عاما بعد عام حيث تبوأت المرتبة ٤٥ من بين ١٨٩ دولة في تقرير ٢٠٢٠. لكن لا تزال هناك حاجة ماسة إلى بذل الجهد المتواصل للعمل على تحديث وتطوير التشريعات لتعزيز الدمج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الضعيفة من المجتمع، والعمل على ضمان استدامة موارد منظومة الحماية الاجتماعية، التزاما من دولة قطر بألا يتخلف أحد من مواطنيها عن ركب التنمية. وهذا ما تضطلع بتنفيذه حاليا الجهات المعنية بتنفيذ برامج ومشاريع استراتيجية الحماية الاجتماعية (٢٠١٨-٢٠٢٢). وسيستمر العمل على هذا النهج في استراتيجيات التنمية المستقبلية لدولة قطر.

ويتمتع جميع سكان قطر بما يكفيهم من الغذاء الجيد. ويعتبر الأمن الغذائي واحدا من أهم وأبرز القضايا التنموية لدى الدولة، وذلك بوصفه أحد أبعاد هدف القضاء على الجوع لأجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠. فقد أولت دولة قطر هدف الوصول إلى الاكتفاء الذاتي من الأغذية بنسبة ٧٠٪ بحلول عام ٢٠٢٣، وتحقيق الأمن الغذائي بنسبة ١٠٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠ اهتماما كبيرا مما جعل قضية الأمن الغذائي في صدارة أولويات التنمية المستدامة. فعلى الصعيد التنموي، تعتبر دولة قطر الأمن الغذائي ركنا أساسيا من أركان الأمن والاستقلال الاقتصادي للدولة وركيزة مهمة لتأمين الاحتياجات الغذائية لسكانها وخاصة بعد أن تعرضت الدولة لأكثر من عامين من الحصار السياسي والبري والجوي من طرف دول إقليمية إنتهى مع بداية عام ٢٠٢١. ولذلك، فقد وضعت دولة قطر الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي (٢٠١٨ - ٢٠٢٣) في إطار استراتيجية التنمية الوطنية الثانية (٢٠١٨-٢٠٢٢) بهدف توحيد جهود الجهات المعنية بهذا القطاع وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والمائية للدولة، وتحصين منظومة الأمن الغذائي ضد الصدمات في حالات الطوارئ، وتحديد أولويات مبادرات ومشاريع الأمن الغذائي، وحماية وتعزيز الإنتاج المحلي، وتحسين جودة وسلامة الغذاء، وتوفير مخزون استراتيجي آمن وصحي. ونتيجة لهذه السياسات، قفز ترتيب دولة قطر دوليا من المرتبة ٢٢ عام ٢٠١٨ إلى المرتبة ١٣ عام ٢٠١٩ في مؤشر الأمن الغذائي من بين ١١٣ دولة وعلى المرتبة الأولى إقليما بين ٢٢ دولة عربية. أما على الصعيد المحلي، فقد شهد القطاع الزراعي طفرة انتاجية كبيرة خلال الفترة الاخيرة (نباتي، حيواني، سمكي) مما ساهم في تحقيق الأمن الغذائي ومستويات مرتفعة من الاكتفاء الذاتي. فقد زادت نسب الاكتفاء الذاتي بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٩ من إنتاج الخضروات المحلية من نحو ٢٠ ٪ إلى ٢٧ ٪ وإنتاج الألبان من ٢٨ ٪ إلى ١٠٦ ٪ واللحوم الحمراء من ١٣٪ إلى ١٨ ٪ كما بلغ الإنتاج السمكي نسبة ٧٤ ٪. غير أن هناك تحديات تواجه قطر في تحقيق الغايات ذات الصلة باستدامة الزراعة والتغذية. كما تحد الظروف المناخية الصحراوية وشح الموارد الطبيعية من مياه الري، والأراضي الصالحة للزراعة من طموحات الدولة في التوسع في الإنتاج الزراعي، وتعمل الدولة على إيجاد معالجات لها باستخدام وسائل غير تقليدية مثل الزراعة المائية، والبيوت المحمية. وعلى صعيد التغذية المحسنة، تواجه الدولة تحديات تتعلق بالصحة الغذائية لبعض الشرائح السكانية وبسلامة الأغذية حيث تستورد قطر ما يقارب ٩٠٪ من احتياجات سكانها من الخارج.

وحققت دولة قطر إنجازات بارزة في الرعاية الوقائية البدنية والنفسية في مجالات مختلفة، منها الكشف المبكر عن الأمراض، وتشجيع الجمهور على ممارسة سلوكيات صحية، وتحسين الشفافية على صعيد حقوق المرضى ومسؤولياتهم. كما حققت الدولة إنجازات ملموسة حيث بلغ مؤشر توافر الخدمات الصحية الأساسية حد الشمول الكامل (١٠٠٪) لجميع السكان المشمولون بالرعاية الصحية الأولية. كما انخفضت معدلات الوفيات الناجمة عن مخاطر البيئة إلى حدود ضعيفة جداً. وحققت دولة قطر خفضا كبيرا في معدل حالات الوفاة الناجمة عن حوادث المرور إلى أقل من نصف المعدل العالمي. وفي الوقت ذاته ارتفعت المساعدات المقدمة في مجال الصحة والرفاهية بنسبة معتبرة.

إن ازدهار الاقتصاد القطري لا يرجع فقط إلى وفرة الموارد الطبيعية الهيدروكربونية، بل يرجع أيضًا إلى وجود نظام إداري كفؤ، واستقرار سياسي، وانسجام اجتماعي، وعلاقات دولية متميزة. مكنت هذه الميزات دولة قطر من الاستفادة من مواردها الطبيعية في التصنيع المحلي، والتجارة الخارجية، وتقديم مستويات عالية من الخدمات المصرفية، وخدمات النقل، والاتصالات، والتعليم، والصحة مما رفع من مستوى المعيشة للسكان. وقد كان نمو هذه الأنشطة الاقتصادية وراء التوسع في نطاق الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتوفير فرص العمل في مختلف التخصصات المتاحة لجميع أسواق العمل الدولية. كما لعب شركاء قطر الدوليون في التنمية دورًا محوريًا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، سواءً في توفير التمويل والخبرة، أو في توفير العمالة الماهرة وغير الماهرة. والجدير بالذكر، أنه منذ اعتماد أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر في عام ٢٠١٥، واجهت دولة قطر ثلاث صدمات اقتصادية: مرتين من انخفاض حاد في أسعار الطاقة، وحصار اقتصادي دام ثلاث سنوات ونصف؛ وانعكاسات الوباء على الصحة والاقتصاد. ولمواجهة هذه التحديات، وظفت دولة قطر قدراتها المالية وغير المالية للحد من الآثار السلبية على مستويات معيشة السكان، وعلى استقرار الاقتصاد الكلي. ومن جملة الإجراءات التي اُتخذت نذكر ما يلي:

- زيادة الإنفاق الرأسمالي على مشاريع التنويع الاقتصادي، والبنية التحتية التي كانت بمثابة حافز مالي للأنشطة الاقتصادية.
- تنفيذ حزمة من الإصلاحات لتحسين بيئة الأعمال، وحماية حقوق العمال وواجباتهم، ورفع كفاءة استخدام الموارد، وزيادة الانضباط المالي والإداري.

وقد أدى ذلك إلى زيادة مستوى الإنتاجية لبعض القطاعات، والتوسع في استخدام التكنولوجيا والابتكار في عدة مجالات، بما في ذلك الصناعات الصغيرة والمتوسطة، والخدمات المصرفية، والاتصالات، والنقل، والأنشطة الإنتاجية الأخرى. بالإضافة إلى أن هذه الإجراءات ساهمت في تخفيف حدة تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي من متوسط سالب ٤,٧٪ خلال الفترة ٢٠١٥ – ٢٠١٧ إلى متوسط سالب ٠,٣٥٪ خلال الفترة ٢٠١٨ – ٢٠١٩، قبل أن تتعاظم بسبب تداعيات إجراءات احتواء الوباء في عام ٢٠٢٠ إلى سالب ١,٦٩٪. كما استخدم النهج التشاركي لإشراك أصحاب المصلحة في المساهمة للتغلب على تلك الصدمات، سواءً بالشراكة مع القطاع الخاص، أو المجتمع المدني، أو المجتمعات المحلية، والتي أسهمت في المضي قدماً نحو تنويع الاقتصاد، وتعزيز الأمن الغذائي نحو الاكتفاء الذاتي لبعض السلع الغذائية الزراعية والصناعية، والتزام المواطنين والمقيمين بالإجراءات الوقائية ضد لوباء التي فرضتها الحكومة خلال الموجة الأولى، بالإضافة إلى تسخير القدرات المالية والصحية والإعلامية للدولة بهدف تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتقليل حالات الإصابات وعلاجها. وقد نتج عن تلك الإجراءات تخفيف حدة الصدمة على الأنشطة الاقتصادية، وتعافي ما لا يقل عن ٩٨٪ من الحالات المصابة، مع أقل من ٢٥٠ حالة وفاة في بلد به أكثر من ١٤٣,٨٣٠ حالة بحلول ديسمبر ٢٠٢٠. وفي جانب العمل، شكلت سياسات التوظيف وتطوير تشريعات سوق العمل وتشجيع ريادة الأعمال وخلق فرص العمل، وتشجيع مشاركة المرأة في القوة العاملة واتخاذ التدابير الفعالة للقضاء على العمل الجبري والرق والاتجار بالبشر، والنهوض بالصحة والسلامة المهنية للعمال، عوامل حاسمة في سبيل تحقيق الهدف الساعي إلى تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق لجميع النساء والرجال في دولة قطر بحلول عام ٢٠٣٠.

وتهدف رؤية قطر الوطنية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة من منظور المساواة والعدالة

الاجتماعية على النحو الذي يجسده الدستور. فسياسات وبرامج ومشاريع استراتيجيات التنمية الوطنية في مجملها تهدف إلى تحسين رفاهية المجتمع القطري بغض النظر عن العمر أو الجنس أو العرق أو الدين أو الوضع الاقتصادي. وقد تبنت دولة قطر عدة برامج وتعديلات قانونية لمعالجة بعض الاختلالات في إدارة شؤون شريحة من العمالة الوافدة، بهدف تحسين ظروف أفرادها المعيشية والحفاظ على حقوقهم المالية والمعنوية، مثل رفع الحد الأدنى من الأجور، وإلغاء نظام الكفالة، ومنحهم القدرة على تغيير الوظائف والإقامة، وتسهيل حركتهم، وتمكينهم من فتح حسابات بنكية، وتحويل مدخراتهم بأقل التكاليف. ومن الجدير بالذكر أنه على قدر ما يستفيد الاقتصاد القطري من خدمات العمالة شبه الماهرة وغير الماهرة، فالدول التي تصدر مثل هذه العمالة تستفيد من خلال العوائد المالية والخبرات العملية التي تكتسبها أثناء عملها في مشاريع قطر التنموية. إذ بلغ إجمالي التحويلات الجارية للعمالة الوافدة (الحوالات) خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٢٠) حوالي ١١٣,٤ مليار دولار، بمتوسط سنوي ١١,٤ مليار دولار.

وقد تأثرت العديد من الأنشطة الاقتصادية بإجراءات احتواء تفشي الوباء، ولكن الأكثر تضررا هي الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الكثافة العمالية العالية، ولتخفيف حدة الأزمة على العمالة، أنشأت الحكومة برنامج ضمانات وطني كجزء من حزمة السياسة الاقتصادية لمواجهة تداعيات الوباء بهدف دفع رواتب الموظفين حيث استفادت من البرنامج أكثر من ٤ الآف شركة، والتي توظف حوالي ٣٢٠ ألف موظف. وبالرغم من محدودية قاعدة الإنتاج للاقتصاد القطري، والاعتماد الكبير على العمالة الوافدة للقيام بأكثر الأعمال الإنتاجية والخدمية، فإن عدم المساواة المقاسة بمتوسط مؤشر جيني تشير إلى أنها وصلت إلى ٠,٤٠ خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٢، وهو أمر مقبول وقابل للتحسن عندما تقل الحاجة إلى العمالة الوافدة غير الماهرة نتيجة الانتهاء من جزء كبير من مشاريع البنية التحتية.

وعملت دولة قطر على تنويع قاعدة الإنتاج من خلال تطوير البنية التحتية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار وإنشاء مناطق صناعية وخدمية، ودعم وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وزيادة مساهمتها في تنويع قاعدة الإنتاج، وفي الوقت ذاته، تعمل الدولة على تعزيز ثقافة ترشيد الاستهلاك والاستهلاك المسؤول كي تصبح جزءاً لا يتجزأ من حياتنا وصولا إلى بناء نمط استهلاكي متوازن في قطر. ويتضح هذا النهج في أهداف ومبادرات الاستراتيجية الوطنية التي رسمتها الدولة في قطاع الطاقة والمياه والغذاء وإدارة المخلفات وكذلك في المشاريع والمبادرات التي يتم تنفيذها على أرض الواقع وتشمل:

- البرنامج الوطني «ترشيد» الذي يهدف إلى خفض استهلاك الطاقة والمياه؛
- إنشاء مركز معالجة النفايات الصلبة المنزلية في مسيعيد وهو أول مرفق متكامل لمعالجة النفايات الصلبة في منطقة الشرق الأوسط، وخلال عام ٢٠٢٠م أنتج المركز أكثر من ٣٠ ألف طن سماد عضوي، وقام بتوليد حوالي (٢٦٩) ألف ميغا واط/ ساعة من الطاقة الكهربائية، وأكثر من (٣٣) مليون متر مكعب من الغاز الحيوي، بالإضافة إلى معالجة أكثر من (٣٠) ألف طنا من إطارات السيارات في كل من مطمر أم الأفاعي ومطمر روضة راشد، وإعادة تدوير حوالي (٤٢٠) ألف طن من مخلفات البناء؛
- العزم على استضافة كأس العالم (مونديال ٢٠٢٢) بشكل يضمن تحقيق إنتاج واستهلاك مستدامين يترك إرثا وخبرة عملية تحفز الاستدامة البيئية على مستوى قطر والمنطقة والعالم؛
- تقدم ملحوظ في مؤشرات تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي، حيث قفزت دولة قطر إلى المركز ١٣ عالميا والاول عربيا وذلك حسب مؤشر الأمن الغذائي العالمي الصادر في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٩؛
- مشاريع التحول إلى الأبنية الخضراء مثل مركز قطر الوطني للمؤتمرات، مدينة مشيرب ومدينة لوسيل حيث إن جميع مبانيها تعد صديقة للبيئة، واحتلت دولة قطر المرتبة الثانية من حيث عدد المباني الخضراء والصديقة للبيئة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وتلتزم دولة قطر التزاما راسخا بالحد من الاحتباس الحراري والتصدي لتغير المناخ. وبهذا الصدد

عملت على الاستثمار في اكتشاف النفط والغاز ليشكّل حلولاً جذرية للأمن المناخي على المستوى المحلي والعالمي من خلال إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي الذي يعتبر أنظف أنواع الوقود الأحفوري ومصدر طاقة عالي الجودة، في الوقت الذي يتجه فيه العالم نحو الطاقات المتجددة. ويساهم تصدير الغاز الطبيعي في دعم التنمية المستدامة على المستويين المحلي والعالمي. وفي الوقت نفسه، تتجه قطر وبشكل قوي إلى الحلول الصديقة للبيئة من تنويع مصادر الطاقة والاستثمار في الطاقة الشمسية، والتوجه إلى نظام النقل العام الكهربائي، والتحول إلى المباني الخضراء والتوسع في الحلول الطبيعية مثل مشروع المليون شجرة. وفي هذا السياق تلتزم دولة قطر بإعداد أول بطولة لكأس العالم تكون خالية من الكربون في عام ٢٠٢٢ من خلال استخدام مجموعة من الابتكارات الصديقة للبيئة، مثل: الأرصفة التي تولد الكهرباء والمقاعد المصنوعة من فروع النخيل المعاد تدويرها. ومع نهاية البطولة، تتعهد دولة قطر بإعادة بناء هذه الملاعب في الدول النامية، كما حرصت الدولة على أن تكون لها بصمتها الخاصة في مجال الطاقة المتجددة، حيث تم تجهيز كل ملاعب كأس العالم ومرافق التدريب والمناطق المخصصة للمشجعين بتكنولوجيا التبريد باستخدام الطاقة الشمسية.

كما حققت دولة قطر مراتب متقدمة من خلال إحرازها معدلات تقييم عالية في بعض المحاور من أبرزها، انخفاض معدلات ارتكاب جرائم القتل وأعمال العنف، والحد من انتشار الجريمة في المجتمع، واستقرار الأوضاع السياسية، وبناء مجتمع خال من الإرهاب وتأثيراته، وعدم وجود تهديدات أو صراعات سواء كانت داخلية أو خارجية. كما حافظت دولة قطر على صدارتها للسنة الثالثة على التوالي وللمرة الرابعة في تاريخها لقائمة الدول الأكثر أمناً وأماناً وخلواً من الجريمة على المستويين العالمي والعربي، في تصنيف موسوعة قاعدة البيانات العالمية نامبيو (NUMBEO) لعام ٢٠٢١، وذلك من بين ١٣٥ دولة شملها التصنيف، حيث تعتبر قطر هي أقل دولة في عدد الجرائم على مستوى العالم بتسجيلها عدد نقاط بلغ ١٢,٢٩ نقطة في مؤشر الجريمة.

وتعتبر بطولة كأس العالم التي ستنظمها دولة قطر في الفترة من ٢١ نوفمبر إلى ١٨ ديسمبر ٢٠٢٢، واحدة من أهم الشراكات الدولية، وإحدى أهم محركات تحقيق أهداف أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ على الصعيد الوطني، حيث ستترك إرثاً وطنياً مهماً وستوفر فرصة لقطر ولشعوب المنطقة لنشر رسالة ترحيب مستدامة لملايين من سكان العالم الذين سيشاركون أو سيشاهدون هذا الحدث حضوريا في الملاعب ، أو عن طريق الفضائيات، عارضة هويتها العربية الفريدة وثقافتها الوطنية، بغية بناء جسور من المحبة والسلام وتعزيز التسامح والاحترام، والتفاهم بين الحضارات.

وفي شهر مارس ٢٠٢٠، وضعت دولة قطر خطة عمل وطنية للاستجابة للجائحة، تهدف إلى الإعداد والمتابعة والاستجابة والتعافي من انتشار هذا الوباء، وأكدت على التزامها بدعم توجيهات الأمم المتحدة في هذا المجال وعلى أهمية التعاون الدولي لمواجهة جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩)، عن طريق المبادرة العالمية لضمان الوصول السريع والمنصف للقاحات لجميع البلدان، كما طورت منصة إلكترونية وطنية لعرض كافة المعلومات المتعلقة بهذه الجائحة، مكنتها من إدارة التصدي لها بشكل جيد، وتقديم اللقاحات للسكان في الوقت المناسب.

وبالنسبة لمجال البحث والتطوير والابتكار، فإن دولة قطر تعتبره من أهم الوسائل الرئيسية التي تسهم في تنفيذ أهداف أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، وزيادة الإنتاجية في إستراتيجية التنمية الوطنية (٢٠١٨-٢٠٢٢) على حد سواء وفقاً لرؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، كما يشكل هذا المجال رافعة رئيسية طويلة الأجل للنمو الاقتصادي والازدهار، ويسهم في تحقيق العديد من الأهداف والغايات المتعلقة بالتعليم والصحة والأمن الغذائي والبيئة والاستثمار في رأس المال البشري وبناء القدرات.

جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩):
الاستجابة والتعافي

انتشر وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) إلى أن أصبح خارجاً عن سيطرة الدول والأفراد. وبعد التماس الأثر السلبي المباشر على صحة الإنسان، وكذلك الأثر السلبي على أداء اقتصادات الدول، ومشاريع التنمية المستدامة فيها، أدركت منظمة الصحة العالمية تلك الآثار، وغيرها. وأعلنت في ٣٠ يناير من عام ٢٠٢٠، أن الوباء تمثل بفيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) الذي يشكل تهديدا خطيرا لمنظومة الصحة العالمية في كل الدول، إذ بدأ ظهوره في الصين، ثم انتشر بشكل فعلي متجاوزا كافة الحدود الجغرافية للدول من بينها دولة قطر، حيث ظهرت أول حالة إصابة بسببه في ٢٩ فبراير ٢٠٢٠، وبدأت الحالات تتزايد بمعدلات منخفضة إلى أن قفزت في ١١ مارس من ٢٤ إلى ٢٦٢ حالة، قد تصادف ذلك مع إعلان المنظمة أن الوباء أصبح جائحة عالمية، مما دفع الحكومة القطرية في النصف الثاني من مارس إلى اتخاذ إجراءات وقائية واحترازية بشكل تدريجي تمشيا مع مدى انتشار الوباء، توجت باجتماع اللجنة العليا المشكلة لإدارة الأزمات برئاسة سمو الأمير في ١٥ مارس ٢٠٢٠، والتي أصدرت مجموعة من الإجراءات الوقائية والاحترازية، وسلسلة من القرارات المالية والنقدية الداعمة لاستمرار أداء النشاطات الاقتصادية في القطاعين العام والخاص.

وقد واجهت دولة قطر تحديات كبيرة، كبقية دول العالم، جراء انتشار الجائحة تمثلت بكيفية حماية الأرواح والحد من انتشار هذا الوباء، من جهة، والحفاظ على عجلة الحركة الاقتصادية، وتأمين الأفراد لمعيشتهم وحركتهم ومؤسساتهم التجارية، من جهة أخرى. إذ بادرت دولة قطر بقيادتها الحكيمة وبشكل فعال وسريع في بداية انتشار الجائحة فاتخذت الإجراءات اللازمة، على الرغم من احتمالات التداعيات الاقتصادية، ومن ثم بدأت خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ بتخفيف إجراءات العزل الاجتماعي، وغيرها من التدابير.

الإجراءات الوقائية والاحترازية

وزارة التعليم والتعليم العالي

يعد القطاع التعليمي من أكبر القطاعات البشرية في دولة قطر، لما له من مركز وأهمية استراتيجية تساهم في تحقيق النمو والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة بكافة غاياتها وأهدافها وفقا لرؤية قطر ٢٠٣٠، فضلا عن كونه قطاعا ترتكز عليه كافة القطاعات الأخرى، التي تشكل جسم الدولة المتكامل، إذ إنه ذو علاقة وصلة متلازمة بكافة القطاعات العامة والخاصة التي تتبع للدولة، لذا وجب على هذا القطاع التنسيق الدائم والمستمر- في ظل انتشار الجائحة مع كافة القطاعات المعنية بالسيطرة العلاجية والوقائية والاحترازية وخاصة مع القطاع الصحي ، لحماية كافة كوادره الإدارية والتعليمية وطلابه وطالباته من وباء هذه الجائحة بكافة السبل والوسائل المتاحة وفقا لتوجيهات الحكومة القطرية الرشيدة بتوجيهات صاحب السمو أمير البلاد حفظه ورعاه المولى عز وجل.

فمن الإجراءات الوقائية والاحترازية التي اتخذتها وزارة التعليم والتعليم العالي بالتنسيق المشترك مع كافة القطاعات المعنية بمكافحة هذه الجائحة، ما يلي:

أولاً: التنسيق والتواصل مع وزارة الصحة العامة:

فقد قامت وزارة التعليم والتعليم العالي منذ بداية الجائحة، بالتنسيق مع الجهات المختصة في وزارة الصحة العامة بتشكيل فرق لمتابعة المستجدات والتوجيهات الصادرة في هذا الشأن، لتزويد وزارة التعليم والتعليم العالي و المدارس بالإرشادات و التوجيهات اللازمة، والعمل على تنفيذ توصية الصحة بتعليق الدراسة في بعض المدارس بناء على عدد الإصابات و المخالطين، و رفعها للوكيل المساعد لشؤون الخدمات المشتركة، ومشاركة الصحة في تقييم خطة تطبيق الإجراءات الاحترازية للوقاية من عدوى فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) في المدارس الحكومية و المدارس الخاصة، والتنسيق لحملة تطعيم الانفلونزا للكادر التعليمي و الإداري في مدارس المرحلة الابتدائية.

ثانياً: الإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية للحد من تفشي مرض فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) في الوزارة والمدارس:

لقد استمر التواصل المباشر والتنسيق مع وزارة الصحة العامة للتعقيم والكشف عن المخالطين في حالات الإصابة المؤكدة أو المشتبه بها في الوزارة أو المدارس، وتخصيص غرف عزل لحالات الاشتباه بالإصابة بمرض فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) في الوزارة والمباني الإدارية التابعة لها، وتوفير معقمات للأيدي في مبنى الوزارة والمباني الإدارية و التعليمية، وإجراء الفحص اليومي و قياس درجات الحرارة للموظفين جميعاً قبل دخول مبنى الوزارة، والتأكد من إبراز تطبيق احتراز باللون الأخضر للموظفين و المراجعين قبل دخول مبنى الوزارة، والتوعية في وسائل الإعلام المرئية و المسموعة و المقروءة من خلال حضور اللقاءات و الندوات.

ثالثا: إجراءات العمل والتعلم عن بعد:

بدأت بفتح صلاحية استخدام VPN للموظفين للعمل بالأنظمة عن بعد، وتصميم دليل مستخدم لتوضيح آلية تفعيل استخدام البرنامج، وتطوير بوابة التعلم عن بعد (Qlearning)، وتصميم وتطوير بوابة خاصة للتعلم عن بعد لتسهيل وصول الطلبة وأولياء الأمور لجميع الخدمات التي يحتاجونها مثل: قنوات اليوتيوب وخدمة تغيير كلمة المرور ومصادر التعلم، وزيادة سرعة خط الإنترنت في مركز البيانات QDC٣ لمساعدة الطلبة على الدخول من خلال الإنترنت إلى تطبيقات التعليم عن بعد، وتصميم مقاطع فيديو توعوية ورفعها على بوابة التعلم عن بعد، وهي بمثابة «دليل مستخدمين» للمعلمين والطلبة وأولياء الأمور لبرنامج مايكروسوفت «تيمز».

رابعـاً: توفـير متطلبـات الإجـراءات الاحترازيـة والوقائيـة للـوزارة والمبـاني الإداريـة التابعـة لهـا والمـدارس:

فقد عملت الوزارة على توفير متطلبات النظافة ومعدات الوقاية الشخصية من خلال تركيب أجهزة معقمات الأيدي، والكمامات، والقفازات، وأجهزة قياس الحرارة في مبنى الوزارة والمباني الإدارية التابعة له، والتعميم على المدارس لاستلام أدوات الإجراءات الاحترازية (أجهزة قياس الحرارة) ومعدات الوقاية الشخصية (الكمامات – القفازات – معقمات الأيدي – مطهرات الأسطح) لاستخدامها خلال فترة اختبارات نهاية العام الدراسي ٢٠١٩/٢٠٢٠ من المخازن العامة للوزارة.

خامسـاً: الإجـراءات الوقائيـة والتدابـير الاحترازيـة في مراكـز اختبـارات نهايـة العـام الـدراسي ٢٠١٩/٢٠٢٠:

تابعت الوزارة ضرورة توفر كادر تمريض لمراكز اختبارات الشهادة الثانوية العامة، وتعليم الكبار مع برنامج خدمات الصحة المدرسية بمؤسسة الرعاية الصحية الأولية، وإعداد دليل الصحة والسلامة لاختبارات نهاية العام الدراسي ٢٠١٩/٢٠٢٠، ومتابعة حالات الإصابة/الاشتباه بفيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) في مراكز اختبارات الشهادة الثانوية العامة، وتعليم الكبار والتنسيق مع وزارة الصحة العامة، وتوفير الكميات المناسبة من (الكمامات – القفازات – معقمات الأيدي – مطهرات الأسطح – أجهزة قياس الحرارة) في مراكز الاختبارات.

سادسا: الاستعداد للعودة الآمنة للمدارس في العام الأكاديمي ٢٠٢٠/٢٠٢١:

لقد عملت وزارة التعليم والتعليم العالي على وضع تصور للإجراءات العامة الصحة والسلامة للعودة الآمنة للمدارس، وإعداد سيناريوهات مقترحة لإجراءات التغذية المدرسية للعام الأكاديمي ٢٠٢٠/٢٠٢١، وإعداد إرشادات الإجراءات الاحترازية الوقائية في المدرسة للعام الأكاديمي ٢٠٢٠/٢٠٢١، والتعميم على المدارس الحكومية بآلية توزيع الطلاب المطلوب حضورهم للمدرسة على جميع الحافلات المخصصة للمدرسة بنسبة ٥٠٪ من الطاقة الاستيعابية للحافلة والعمل بالإجراءات الوقائية والاحترازية المطلوب اتباعها.

بالإضافة إلى ما سبق، عملت الوزارة بالتنسيق مع الجهات المعنية على إجراء الفحوصات الاستباقية للطلبة والعاملين في المدارس والوزارة، وتأهيل وتدريب الطواقم التعليمية والإدارية بالمدارس، والتنسيق مع مركز القيادة الوطني NCC، لمتابعة جميع فئات المجتمع التعليمي (طلبة أو معلمين) في حال وجود إصابة مؤكدة أو مخالطة، والمتابعة والإشراف للتأكد من جاهزية المدارس وتطبيق كافة الإجراءات الاحترازية في الوزارة والمباني التعليمية، وإطلاق المنصة التعليمية (مزيد) عبر الإنترنت، لضمان سهولة وسرعة الوصول لمصادر التعلم ، وتوفير بنك من الأسئلة المدققة، وإطلاق بوابة التعليم عن بعد (Q- Learning)، وتوفير أجهزة الحاسوب، وتخفيض دوام الموظفين في مقرات العمل.

وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية

عملت وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية على وضع وتنفيذ خطة واضحة لحماية جميع فئات العمال في القطاعين: العام والخاص، لضمان سلامتهم والاستجابة العاجلة للتحديات الصحية للأزمة، من خلال الحملات التوعوية للعمال والمستخدمين في المنازل، وتقديم الرعاية الصحية المجانية لهم، وتشديد الرقابة والعقوبات على المخالفين لشروط ومواصفات الصحة والسلامة الخاصة بهم. كما أعلنت الوزارة عن مجموعة من التوجيهات بشأن سلامة العمال وصحتهم، ودعت أصحاب العمل لإجراء تقييمات لمخاطر تفشي الفيروس، وعملت على تعزيز الحوار مع الاتحادات النقابية العالمية، وعقدت اجتماعات نصف سنوية منتظمة بين الوزارة والاتحاد العالمي للنقابات نظمها مكتب مشروع منظمة العمل الدولية في الدوحة، بما في ذلك جلسة مخصصة لتداعيات الجائحة.

وخلال فترة إغلاق الأنشطة التجارية لمجابهة الجائحة، أصدر مصرف قطر المركزي بالتعاون مع وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية تعليمات للبنوك بإزالة القيود المفروضة على عاملات المنازل لفتح حسابات بنكية حتى تتمكن من الاستمرار في تلقي أجورهن وإرسال التحويلات إلى بلدانهن.

وبتوجيه من قائد البلاد المفدى سمو الأمير وضعت دولة قطر سياسة واضحة ومتكاملة، لتوفير الحماية الاجتماعية لأصحاب العمل وجميع فئات العمال دون استثناء، من خلال اعتماد حزمة الدعم المالي للقطاع الخاص بمبلغ ٧٥ مليار ريال قطري، لضمان استدامة الأعمال والوظائف، وتنفيذ برنامج الضمانات العمالية ومعاقبة المخالفين.

وخلال أزمة الجائحة، عملت وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية على إنشاء منصة إلكترونية، لتدوير العمالة في سوق العمل المحلي بالتعاون مع غرفة قطر، لإتاحة الفرصة للشركات التي تحتاج إلى عمالة جديدة بالتعاقد مع العمالة المتاحة داخل الدولة، والتي تم الاستغناء عنها بسبب تداعيات الجائحة. وساهمت التشريعات الجديدة في التخفيف من آثار الجائحة على العمال والشركات خلال فترة إغلاق المطارات، وإيقاف عمليات الاستقدام. وبسبب تداعيات الأزمة اضطرت إدارات علاقات العمل في معظم أوقات ٢٠٢٠ إلى تعليق خدماتها المباشرة إلى المراجعين، وتوقف فض المنازعات مؤقتا عن سماع الشكاوى. لذا حرصت الوزارة على تطوير خدماتها الإلكترونية عن بعد لفائدة أصحاب العمل والعمال.

وزارة المالية

قامت وزارة المالية بدورها في مواجهة هذه الجائحة، فاستمرت في توجيه الدعم المالي بشكل مركز على قطاعي: التعليم والصحة، إذ مثلت مخصصات القطاعين ما نسبته ٨,٩٪ و٨,٥٪على التوالي من إجمالي المصروفات، وبلغ إجمالي مخصصات قطاع الصحة في موازنة ٢٠٢١ ما يقارب ١٦,٥ مليار ريال. واتخذت الدولة حزمة من الإجراءات المالية خلال عام ٢٠٢٠، للحد من تداعيات الجائحة على الموازنة العامة للدولة، وذلك بسبب تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

سارعت دولة قطر كبقية دول العالم من أجل احتواء هذه الجائحة وتبعاتها وآثارها بالعمل على توفير الأموال اللازمة للقطاع الصحي للحد من انتشار الجائحة وكبح جماحها أينما حلت. كما أنها عملت على توفير الدعم المالي، واتخاذ إجراءات وتدابير عديدة لمساعدة القطاعات التي تأثرت بشكل مباشر وكبير، كي تحافظ على استمراريتها على المدى القصير والمتوسط للمساعدة في القضاء على هذه الجائحة، وعودة الحركة الاقتصادية والتجارية إلى طبيعتها. وكان هذا جزء من برامج الحماية الاجتماعية، وحماية الاقتصاد من خلال حماية الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي هي أكثر عرضة من الشركات الكبيرة.

الهلال الأحمر القطري

قامت منظمات المجتمع المدني والجمعيات غير الهادفة للربح بدولة قطر وعلى رأسها الهلال الأحمر القطري بدورها من أجل تخفيف آثار الجائحة، من خلال دعم المؤسسات الحكومية لمواكبة متطلبات الاستجابة للتخفيف من حدة تلك الآثار الناجمة عن إجراءات احتواء المرض بتوزيع مساعدات غذائية أساسية للشرائح الأكثر تضرراً، وتقديم المساعدة لمن يحتاجها في دولة قطر.

وزارة التجارة والصناعة

قامت وزارة التجارة والصناعة بالدور الموكل إليها للتخفيف من الآثار السلبية للجائحة على كافة شرائح المجتمع القطري، وبالأخص المتضررين من التجار والفقراء وذوي الدخل المحدود، وغيرهم. إذ تمثل العمل بمنظومة إدارة ومراقبة المخزون الاستراتيجي للسلع الغذائية والاستهلاكية ببرنامج وطني فريد من نوعه إذ مكن دولة قطر التكيف مع مختلف المستجدات الدولية، وحالات الظروف الطارئة والأزمات، سواء المحلية أم الإقليمية أم الدولية وما يترتب عليها من كوارث طبيعية، وأوبئة صحية كجائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩). كما عملت الوزارة على تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، لدعم مكانة قطر لتكون من أبرز الدول قدرة على التخطيط بشكل دقيق، لإدارة المشاريع الكفيلة بزيادة إمكانياتها التخزينية من السلع الغذائية والاستهلاكية، وتحقيق أمنها الغذائي.

وزارة المواصلات والاتصالات

تجاوبا مع الإجراءات والتدابير التي اتخذتها دولة قطر لمواجهة انتشار الجائحة، وفي ظل التزايد الملحوظ لمتطلبات استخدام الإنترنت أثناء الجائحة حيث أصبحت التكنولوجيا أداة حاسمة للتحرك في الظروف الوبائية غير المسبوقة، عملت وزارة المواصلات والاتصالات، في سياق دورها على دعم الجهود الاحترازية التي تبذلها الحكومة بشكل فعال وذلك من خلال إطلاق سلسلة من المبادرات التي تساهم في ضمان سلامة المواطنين والمقيمين على أرض الدولة.

وقد شكل ذلك فرصة سانحة لقطع أشواط هامة في تحقيق بعض أهداف الإستراتيجية الرقمية للدولة التي تتمحور حول رقمنة الخدمات الحكومية، ونمو الاتساق بين الجهات الحكومية. وقد انعكس ذلك على القدرات التقنية للعمل عن بعد في ظل الجائحة، كما ساهم مباشرة في التنسيق بين الجهات لتجهيز تطبيقات معينة، تقنية، مثل تطبيقات نرعاكم، واحتراز .

وبفضل جهود وزارة المواصلات والاتصالات وهيئة تنظيم الاتصالات، تم توجيه مزودين للتعامل مع الشركات (أوريدو وفودافون ومايكروسوفت خدمات الاتصال) تجاوبا مع الاجراءات الاحترازية المتخذة من طرف الدولة، حيث يعمل المزيد من الأشخاص من المنزل، كما تمت مضاعفة سرعة تشغيل الإنترنت للمستخدمين ومضاعفة بيانات الهاتف المحمول للعملاء من الأفراد والشركات وقدموا حزم جديدة لربط المستخدمين بخدمات الإنترنت لتسهيل التشغيل عن بعد، مع الحفاظ على جودة الخدمات وبدون رسوم مالية إضافية.

وعلاوة على ذلك، تم تطوير مجموعة من الأدوات التدريبية للشمولية الرقمية لنشر المهارات التي تم تحديدها ضمن إطار المنهج التدريبي بين عامة الجمهور. وتتضمن هذه المجموعة، ضمن عناصر أخرى، المحتويات التي يمكن من خلالها عقد برامج التدريب المتخصصة في المهارات الرقمية. ويعتبر سياق ومدى ملاءمة البرامج مسألة جوهرية للذين هم في بداية الطريق نحو اكتساب المهارات الرقمية، خاصة أولئك الذين يستخدمون الإنترنت للمرة الأولى، أو الذين لا يملكون دافعا قويا لتطوير مهاراتهم الرقمية. وقد تم توظيف هذه الأدوات للتواصل ولنشر التوعية وإتاحة فرص التساوي في

استخدام تكنولوجيا المعلومات لمواجهة الجائحة، وتم تطوير تطبيقات إليكترونية لمتابعة حالات الإصابة والتعافي وتنسيق منصات افتراضية للمراجعات الطبية عبر الإنترنت ولتأمين الاحتياجات الغذائية والمستلزمات المعيشية وكذلك لتسيير الأعمال في القطاعات الرسمية والخاصة ودعم قطاع التعليم وغيرها من الأنشطة الإنسانية والأمنية للعمل عن بعد ومن خلال الخدمات الرقمية.

كما حددت وزارة المواصلات والاتصالات مشروع الكيوسكات الذي يوصل خدمات الدولة إلى جميع المواطنين والشركات الخاصة عبر كيوسكات منتشرة في جميع ارجاء الدولة، وعلاوة على رقمنة الخدمات وجعل الخدمة ذاتية عبر الكيوسك، أضافت الكيوسكات قناة جديدة للتواصل والتعاون ما بين الدولة والمستفيدين والقطاع الخاص. وقد ساهمت هذه الكيوسكات في تخفيف الضغط على المراكز الحكومية. كما أنها خدمة ذاتية مما يعني أن التواصل البشري منعدم. كل هذه الخطوات صبت في مصلحة خطط التباعد الاجتماعي خلال الجائحة.

ونظمت وزارة المواصلات والاتصالات برنامج تدريب حكومة قطر الرقمية من خلال سلسلة ندوات وحلقات نقاشية افتراضية لتسليط الضوء على آخر الأبحاث والتطبيقات التكنولوجية المحلية والدولية المتعلقة بالجائحة، ومدى استخدامها لمواجهة التحديات خلال هذه الازمة. واستهدفت هذه السلسلة البالغ عددها ٢١ ندوة وحلقة نقاشية التي تنفذ بالتعاون مع مؤسسات أكاديمية وطنية وعالمية ، موظفي تكنولوجيا المعلومات في الجهات الحكومية المختلفة.

وتأتي هذه السلسلة، التي يقدمها مجموعة من الخبراء والأكاديميين المختصين، في إطار جهود وزارة المواصلات والاتصالات لدعم قطاع نظم المعلومات في مختلف الجهات الحكومية في مواجهة تحديات الجائحة وفهم أحدث التقنيات فضلا عن صقل المهارات التكنولوجية والفنية والقيادية للموظفين العاملين بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما يسهم في تحقيق أهداف حكومة قطر الرقمية وبناء المستقبل الرقمي المنشود.

جهاز التخطيط والإحصاء

وفيما يتعلق بالعمل الإحصائي في جهاز التخطيط والإحصاء أثناء الجائحة فقد اتخذت دولة قطر اجراءات احترازية للوقاية والحد من انتشار الفيروس حرصاً على حماية صحة وسلامة كافة أفراد المجتمع. وفي ضوء الإجراءات الاحترازية المستندة على خطة قطر الوطنية للتأهب والاستجابة للأمراض المعدية، (Qatar National Preparedness and Response Plan for Communicable Diseases)، أصدر مجلس الوزراء الموقر حزمة من القرارات الخاصة بهذا الشأن، والتي من ضمنها تقليص عدد الموظفين المتواجدين بمقر العمل بالجهات الحكومية إلى ٢٠٪ من إجمالي عدد الموظفين لكل جهة لإنجاز الأعمال الضرورية لسير وانتظام المرافق العامة، بينما يباشر ٨٠٪ من الموظفين أعمالهم من منازلهم أو عند الطلب بحسب الأحوال، وذلك اعتبارا من شهر مارس ٢٠٢٠. وعليه، اتخذ الجهاز بعض الاجراءات وآليات العمل البديلة بغرض تسيير الأعمال الإحصائية بكافة أنواعها سواء كانت ميدانية أو مكتبية. على سبيل المثال فيما يتعلق بالمسوح الميدانية، تم جمع البيانات عبر الهاتف، والاستمارات الإلكترونية، والبريد الإلكتروني، وعبر الربط المباشر مع مصادر البيانات. أما بالنسبة للأعمال المكتبية، فقد تم استحداث بيانات إحصائية ومؤشرات حديثة تقيس تأثير الجائحة على بعض الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وتم استئناف العمل في مشروع التعداد في نهاية الربع الأخير من عام ٢٠٢٠.

وفي جانب جهود مشاركة فئات المجتمع الأخرى في الحصول على البيانات الإحصائية بطريقة تفاعلية، تم إطلاق تطبيق حديث باسم «إحصاءات قطر» للأجهزة المحمولة الذكية، وهو متاح للتحميل المجاني على مختلف أنواع الأجهزة التي تعمل بنظاميّ تشغيلAndroid وIOS. وأتت هذه الخطوة بالتزامن مع بدء العمل الميداني لمشروع التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت «تعداد قطر ٢٠٢٠». ويتيح هذا التطبيق لجميع المستخدمين رابطاً مباشراً للتسجيل من أجل استيفاء بيانات «تعداد قطر ٢٠٢٠» إلكترونياً وبشكل ذاتي سهل وآمن وسريع دون الحاجة لزيارة الباحثين الميدانيين لتسجيل الأسر والافراد في الدولة. كما يرتبط كليّاً بالعمل الإحصائي في جهاز التخطيط والإحصاء حيث

يحتوي على مختلف البيانات الدورية التي تصدرها إدارات الإحصاء في الجهاز من مؤشرات وأرقام ونتائج مسوح، ويتيح التطبيق عدداً كبيراً منها دون الحاجة إلى اتصال بشبكة الإنترنت بالإضافة إلى سهولة إجراء المقارنات الإحصائية لعدد من السنوات للمواضيع المختارة عليه مع إمكانية مشاركة العديد من البيانات عن طريق منصات التواصل الاجتماعي والبريد الإلكتروني وكذلك إرسالها للغير عبر العديد من وسائل التواصل الحديثة. ويعرض التطبيق بعض البيانات الإحصائية بطريقة سلسة تفاعلية غير تقليدية كإحصاءات التجارة الخارجية، وبيانات مجموعة شاملة من الخرائط لدولة قطر. ويمكن لمستخدمي التطبيق في أيّ وقت الاتصال والتواصل مباشرة بجهاز التخطيط والإحصاء عند وجود استفسار أو طلب بيانات، ويقدّم خدمة إرسال التنبيهات للمستخدمين عند التحديث على البيانات أو صدور بيانات جديدة.

مصرف قطر المركزي

قام المصرف بالإجراءات اللازمة للتصدي للآثار الاقتصادية للجائحة، من منطلق أنه يعمل على إدارة السياسة النقدية بتخصيص نافذة إعادة شراء (ريبو) بمبلغ قدره خمسون مليار قطري بنسبة صفرية لأغراض توفير السيولة للبنوك، لتستخدم في تأجيل أقساط القروض أو منح قروض جديدة وبناء على ذلك قام بتوجيه البنوك العاملة بالدولة بتأجيل أقساط القروض المستحقة، والفوائد المترتبة عليها الخاصة بالقطاعات المتضررة؛

- تخصيص ضمانات للبنوك المحلية بما قيمته ٣ مليارات ريال قطري من أجل تقديم قروض ميسرة للشركات الصغيرة والمتوسطة المتضررة لمساعدتها على تسديد الرواتب والإيجارات (برنامج الضمان الوطني لدعم القطاع الخاص)؛
- توجيه كافة البنوك والمصارف العاملة بالدولة بمراجعة وتفعيل خطط استمرارية الأعمال وتقييمها مع المخاطر المحتملة للأعمال وفقاً لمراحل انتشار الوباء؛
- إلغاء الرسوم المفروضة على نقاط البيع POS ورسوم السحب عبر الصراف الآلي ATM؛
- إلغاء كافة العمولات والرسوم على استخدام أنظمة الدفع بين محال الصرافة والبنوك العاملة في الدولة؛
- إصدار تعاميم للبنوك العاملة في دولة قطر بتعزيز الخدمات المصرفية للعملاء عبر الإنترنت وذلك لتجنب زيارة العملاء للأفرع مع ضمان استمرارية الأعمال؛
- تشكيل لجنة متابعة إجراءات الحد من انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) للتواصل مع المؤسسات المالية العاملة في الدولة لمتابعة وتقييم كافة التوصيات والتدابير الصادرة من المصرف ومعالجة العقبات التي تحول دون تنفيذها؛
- خفض كل من سعر المصرف للإيداع ومعدل الشراء الريبو بمقدار ١٥٠ نقطة أساس لكل منهما من ٢,٥٪ إلى ١,٠٪، وخفض سعر المصرف للإقراض بمقدار ٢٥٠ نقطة أساس إلى ٢,٥٪؛ وذلك لتخفيض تكلفة الإقراض وتوجيه أسعار الفائدة إلى المستوى المطلوب لتسهيل التدفق الكافي للائتمان إلى القطاعات الإنتاجية.

الخطوط الجوية القطرية

تعتبر من أهم الفاعلين كونها مركز نقل لوجستيًا مُهمًا على مستوى دولة قطر من خلال دورها الهام في شحن وتأمين نقل الإمدادات الأساسية والمساعدات خاصة إبان مواجهة الجائحة ، حيث نجحت الخطوط الجوية القطرية في نقل عدد كبير من المسافرين وإعادتهم إلى أوطانهم عبر رحلات الطيران المكثفة، في الوقت الذي أحدثت فيه الجائحة تحديات غير مسبوقة لقطاع الطيران العالمي، هذا إلى جانب دورها في نقل المساعدات الغذائية ومستلزمات مكافحة الوباء إلى عشرات

الدول في جميع أنحاء العالم. و لم يقتصر دورها على دعم المجتمع المحلي فقط، بل امتد ليشمل المجتمع الدولي كذلك من خلال العمل على ضمان نقل العاملين في القطاع الطبي والإمدادات إلى بعض البلدان التي تأثرت بالجائحة داعمة بذلك الدور الهام والرائد الذي تلعبه دولة قطر في العمل الانساني و الجهد الدولي لمكافحة الوباء العالمي.

وقد تعاونت الخطوط الجوية القطرية مع القطاع الخاص والحكومات والشركاء من أجل التغلب على التحديات اللوجستية التي يطرحها فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩)، وزادت من عملياتها بشكل ملحوظ خلال الأزمة لدعم التجارة العالمية ونقل شحنات الإغاثة و اللقاحات والأدوية والأجهزة الطبية والإمدادات الحيوية باستخدام شبكتها العالمية إلى العديد من المناطق المتضررة، بالإضافة إلى تشغيل رحلات الشحن المجدولة ورحلات الركاب، كما تستخدم الخطوط القطرية ناقلة البضائع أيضًا طائرات ركاب لنقل البضائع فقط، وتعمل للحفاظ على سلاسل التوريد العالمية الحيوية، حيث نقلت أكثر من ٢٥٠ ألف طن من الإمدادات الطبية والمساعدات إلى المناطق المتأثرة خلال الأشهر الأخيرة. وهذا ما يعادل سعة الشحن على حوالي ٢,٥٠٠ طائرة شحن من طراز بوينغ ٧٧٧ ، هذا بالإضافة إلى تشغيل أكثر من ٥٠٠ رحلة شحن غير مجدولة منذ بدء الجائحة لنقل المساعدات الأساسية والإمدادات الطبية والغذاء والحيوانات الحية وغيرها من البضائع. والجدير بالذكر أن الخطوط الجوية القطرية كانت أول شركة طيران دولية قامت طوعاً بتسليم شحنات المساعدات الطارئة. وشمل ذلك قوافل طائرات شحن حملت إمدادات طبية ومساعدات إغاثية داعمة لتنمية عدد من الدول أو عن طريق منظمات الأمم المتحدة من أهمها منظمة اليونيسيف.

القضاء على
الفقر

الهدف الاول
القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

يشكل هدف القضاء على الفقر بكافة أشكاله وأنواعه في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) التحدي الرئيس لمعظم الدول النامية. ولأن الفقر المدقع حسب تعريف الأمم المتحدة لا يوجد في دولة قطر بسبب ارتفاع متوسط خط الفقر النسبي والذي يعادل ١٤٥٠ دولار أمريكي في الشهر، فإن أولويات دولة قطر ركزت على الغايات التي من شأنها خفض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر وكفالة حقوق الفئات الضعيفة وخاصة النساء في الحصول على الموارد الاقتصادية والطبيعية والخدمات. ويشكل هدف بناء قدرات الفئات الضعيفة من خلال توفير فرص التدريب والتأهيل أحد أولويات إستراتيجية التنمية الاجتماعية ٢٠١٨-٢٠٢٢. ومما يعضد من فرص تحقيق هدف القضاء على الفقر في قطر قبل ٢٠٣٠ ، وجود نظام فعال ومتكامل للحماية الاجتماعية في الدولة يعمل بمثابة صمام أمان للوقاية والحماية من جميع مظاهر الفقر مع كفالة حصول جميع المواطنين على التعليم الجيد وخدمات الصحة في المجتمع. وسيتم لاحقا عرض السياسات والأهداف لتي تقوم قطر بتنفيذها ضمن استراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢ والتي تستهدف ليس فقط وقاية المجتمع من الفقر بل إدماج الشرائح الضعيفة، وتلك الأكثر احتمالا تعرضا لمظاهر الفقر في مسيرة التنمية الوطنية من أجل عدم ترك أحد يتخلف عن ركب التنمية.

وقد أدرك واضعو السياسات التنموية في دولة قطر مبكرا، أن الوقاية من الفقر لا تعني فقط السياسات الموجهة للحماية من فقر الدخل (البعد الاقتصادي) ،إنما تستدعي أيضا العمل على تكامل تلك السياسات في ركائز رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ التي قامت عليها استراتيجية التنمية الوطنية الثانية (٢٠١٨-٢٠٢٢) بغرض تحقيق العدالة الاجتماعية وإدماج الفئات الضعيفة في المجتمع، لضمان ألا يتخلف أحد عن ركب التنمية. وتتكامل هذه السياسات في الركائز الأربعة لرؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ والمتمثلة في: ١) ركيزة التنمية الاجتماعية والتي تهدف إلى وضع نظم الرعاية الاجتماعية المناسبة؛ ٢) ركيزة التنمية البشرية التي تستهدف توفير الفرص في الحصول على التعليم الجيد والتدريب والصحة؛ ٣) ركيزة التنمية الاقتصادية التي تسعى إلى توفير فرص العمل اللائق وتشجيع المشاريع والمبادرات التي تضمن مشاركة الفئات الضعيفة في التنمية؛ ٤) ركيزة التنمية البيئية التي تهدف إلى الحفاظ على التوازن البيئي من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية في البلاد.

الجدول رقم (١,١):توائم غايات الهدف ١ مع أهداف إستراتيجية التنمية الوطنية الثانية (٢٠١٨-٢٠٢٢)

القطاع	بعض أهداف استراتيجية التنمية الوطنية الثانية (٢٠١٨-٢٠٢٢) الموائمة	غايات الهدف ١		
		١,١	٢,١	٣,١
الحماية الاجتماعية	تطوير نظم وتشريعات الحماية الاجتماعية في حدود ٧ تشريعات بنهاية عام ٢٠٢٢		■	
	تعزيز فرص التأهيل الوظيفي والاجتماعي للشرائح الضعيفة والتي في سن العمل والقادرة عليه، بنسبة ٤٠ ٪ من إجمالي الشرائح الضعيفة خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢	■		
	تشغيل ٥٠٪ من الخدمات المقدمة في منافذ تقديم الخدمات خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢			■

مع خلو دولة قطر من ظواهر الفقر المدقع والفقر المطلق والحرمان متعدد الأبعاد، وانطلاقا من ركيزة التنمية الاجتماعية في رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، تركز الاهتمام الأعظم لإستراتيجية التنمية الوطنية الثانية (٢٠١٨-٢٠٢٢) لدولة قطر على تنفيذ سياسات تعنى بالوقاية والحماية من ظواهر الفقر الأخرى من خلال وضع استراتيجية للحماية الاجتماعية تتسق مع مبادئ وأهداف أجندة التنمية الدولية المستدامة ٢٠٣٠.بناء على التجارب المستفادة من خطة التنمية الوطنية ٢٠١١-٢٠١٦ استهدفت الإستراتيجية استكمال " نظام فعال للحماية الاجتماعية لجميع القطريين، يرعى حقوقهم المدنية، ويثمن مشاركتهم الفعالة في تطوير المجتمع، ويؤمن لهم دخلا كافيا للمحافظة على الكرامة والصحة". وقد تمكنت دولة قطر من تطوير نظام محكم للحماية الاجتماعية بمشاركة فاعلة مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في الدولة، بجانب توفير خدمات الصحة والتعليم للجميع والتي أدت إلى إحراز قطر مرتبة متقدمة في دليل التنمية البشرية عاما بعد عام حيث جاءت في المرتبة ٤٥ من بين ١٨٩ دولة في تقرير ٢٠٢٠. لكن لا تزال هناك حاجة ماسة إلى بذل الجهد المتواصل للعمل على تحديث وتطوير التشريعات لتعزيز الدمج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الضعيفة من المجتمع والعمل على ضمان استدامة موارد منظومة الحماية الاجتماعية، التزاما من دولة قطر بألا يتخلف أحد من مواطنيها عن ركب التنمية. وهذا ما تضطلع بتنفيذه حاليا الجهات المعنية بتنفيذ برامج ومشاريع استراتيجية الحماية الاجتماعية ٢٠١٨-٢٠٢٢. وسيستمر العمل على هذا النهج في استراتيجيات التنمية المستقبلية لدولة قطر.

الإطار (١,١): أهداف استراتيجية قطاع الحماية الاجتماعية (٢٠١٨- ٢٠٢٢) تعكس سياسات الدولة لوقاية الشرائح الضعيفة من الفقر

تقوم وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية بالعمل مع شركائها في قطاع المجتمع المدني والقطاع الخاص بالإشراف على تنفيذ استراتيجية قطاع الحماية الاجتماعية (٢٠١٨ -٢٠٢٢) وتهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المتكاملة للحماية الاجتماعية في دولة قطر وهي:

١. تطوير نظم وتشريعات الحماية الاجتماعية في حدود ٧ تشريعات بنهاية عام ٢٠٢٢؛
٢. تعزيز فرص التأهيل الوظيفي والاجتماعي لشرائح الرعاية الاجتماعية والتي في سن العمل والقادرة عليه، بنسبة ٤٠ ٪ من إجمالي الشرائح حتى عام ٢٠٢٢؛
٣. تطوير الاستراتيجيات ذات الصلة بالأسرة والطفولة بحلول عام ٢٠٢٢؛
٤. زيادة عدد مراكز التنمية الاجتماعية الى ٣ مراكز بنهاية ٢٠٢٢؛
٥. تشجيع ودعم ٣ مبادرات متميزة سنوياً على الأقل حتى عام ٢٠٢٢؛
٦. رفع نسبة المشاركة في العمل التطوعي لكافة افراد المجتمع بنسبة ٢٠٪ بنهاية ٢٠٢٢؛
٧. رفع نسبة المشاركة المجتمعية القطاع الخيري والوقف ومنظمات المجتمع المدني بنسبة ١٠٪ بنهاية ٢٠٢٢؛
٨. تعزيز تفعيل العمل الاجتماعي التطوعي والمشاركة المجتمعية بزيادة نسبة عدد مؤسسات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني الفاعلة بنسبة ٢٠٪ بنهاية ٢٠٢٢.

التقدم المحرز

يوضح الشكل (١,١) وضعية التقدم المحرز على مستوى غايات هدف القضاء على الفقر.. ويمكن القول إن دولة قطر قد حققت أربع من غايات الهدف ١ بنسبة ١٠٠٪ كما أن العمل على تحقيق الغايات ٣,١ و ١,٤ و a.١ يسير في تقدم مضطرد للوصول إلى الهدف المنشود.

الشكل (١,١) وضعية التقدم المحرز لهدف القضاء على الفقر

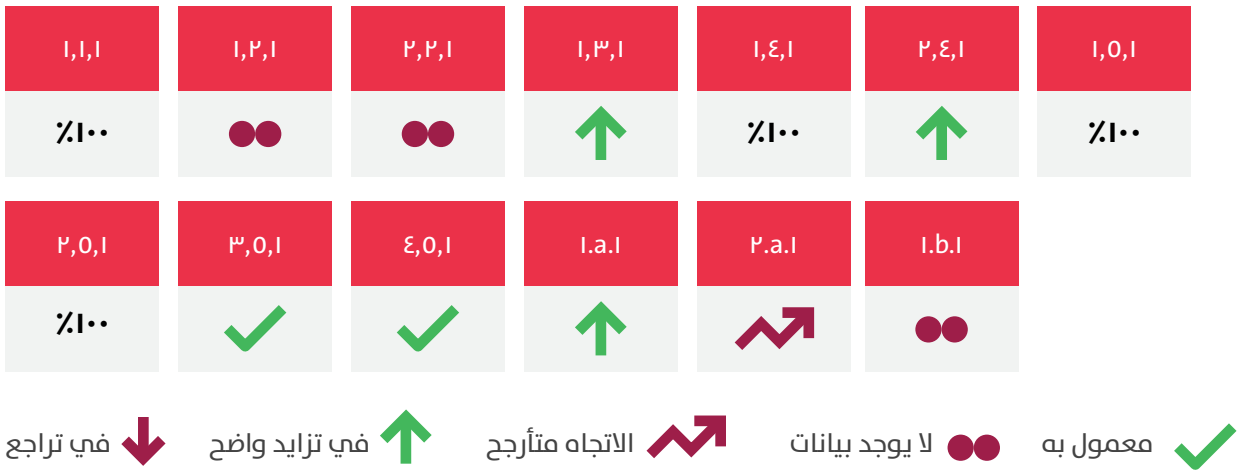

ويشير الشكل أيضا إلى أن الترتيبات والإستراتيجيات المرتبطة بالغاية ٠,١ والتي تعزز من صمود جميع سكان الدولة وتحد من تعرضهم لمخاطر الكوارث قد تم الالتزام بها. وبالنسبة للتقدم المحرز في الغاية ٢,١ لا توجد في الوقت الراهن بيانات حديثة تمكن من استعراض ما تم تحقيقه بشأن تخفيض نسبة الفقراء. وتوضح أخر البيانات المعتمدة من مسح الإنفاق والدخل لعام ٢٠١٢/٢٠١٣ أن نسبة القطريين الذين يعيشون تحت خط الفقر النسبي بلغت ٤,٩٦٪.

الغاية (١-٢): تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقاً للتعاريف الوطنية بمقدار النصف على الأقل بحلول عام ٢٠٣٠

قدر الحد الفاصل للفقر النسبي الوطني لمستوى المعيشة اللائق أي خط الفقر النسبي للقطريين بمبلغ ٣٥١٤ ريال شهريا أي ما يعادل ٩٥٠ دولار امريكي شهريا وقدر الحد الفاصل لمستوى الدخل المحدود بمبلغ ٥٣٧٥ ريالا أي ما يعادل ١٤٥٠ دولا شهريا وكما يوضح الجدول (٢,١) أدناه فإن الأفراد القطريين من ذوي الدخل المحدود الذين يعانون من الفقر النسبي يعادل ٨,٠٤٪ من السكان وبنسبة ٦,٣٥٪ للأسر المعيشية، وبالمقارنة تقل هذه النسب للفئتين كثيرا باستخدام مستوى المعيشة المبني على بيانات الإنفاق، حيث تبلغ ٤,٩٦٪ و٣,٠٢ ٪على التوالي.

جدول رقم (٢,١) نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني حسب الجنس والعمر

مقاييس المستوى المعيشي المنخفض والدخل المحدود للأفراد القطريين والأسر القطرية حسب شدة الفقر (٢٠١٢/٢٠١٣)

البيان	الدخل المحدود			مستوى المعيشة المنخفض		
	النسبة	الفجوة	الشدة	النسبة	الفجوة	الشدة
الأفراد القطريون	٨,٠٤	١,٦٨	٠,٥٦	٤,٩٦	٠,٨١	٠,٢٢
الأسر القطرية	٦,٣٥	١,٣١	٠,٤٣	٣,٠٢	٠,٤٧	٠,١٢

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، مسح إنفاق ودخل الأسرة

الغاية (١-٣): تنفيذ نظم وطنية ملائمة للحماية الاجتماعية وتدابير للجميع ووضع حدود دنيا لها، وبحلول عام ٢٠٣٠، تحقيق تغطية واسعة للفقراء والضعفاء

الجدول رقم (٣,١) يوضح ارتفاع عدد المستفيدين من برامج الرعاية الاجتماعية بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٩ بنسبة ٥٠٪ ويلاحظ ارتفاع نسبة الإناث المستفيدات من برامج الحماية الاجتماعية مقارنة بالذكور بأكثر من الضعف خلال نفس الفترة. وتضم أكثر الفئات المنتفعة من النساء والرجال والأرملة والمطلقة والمسن وذوي الإعاقة والعاجز عن العمل والأسرة المحتاجة والأيتام وشرائح أخرى ضعيفة في المجتمع.

جدول رقم (٣,١) عدد المستفيدين من برامج الرعاية الاجتماعية

النوع	السنة				
	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	*٢٠١٨	*٢٠١٩
ذكور	٤,٣٢٨	٤,٨٣٥	٥,٥٥٦	٦,٦٥١	٦,٨٢٢
إناث	١٠,٠٩٥	١٠,٦٤٠	١٢,٢٨٨	١٤,٥٨٢	١٤,٧٩٩
الجملة	١٤,٤٢٣	١٥,٤٧٥	١٧,٨٤٤	٢١,٢٣٣	٢١,٦٢١

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء

الغاية (١-٤): كفالة تمتّع جميع الرجال والنساء، ولا سيما الفقراء والضعفاء منهم، بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية، وكذلك حصولهم على الخدمات الأساسية، وعلى حق امتلاك الأراضي والتصرّف فيها وغير ذلك من الحقوق المتعلّقة بأشكال الملكية الأخرى، وبالميراث، وبالحصول على الموارد الطبيعية، والتكنولوجيا الجديدة الملائمة، والخدمات المالية، بما في ذلك التمويل المتناهي الصغر، بحلول عام ٢٠٣٠.

تم تحقيق هذه الغاية بنسبة ١٠٠٪، حيث يحصل جميع سكان قطر على الخدمات الصحية وخدمات التعليم والكهرباء والمياه المأمونة وأيضا خدمات المواصلات والاتصالات والخدمات المصرفية. بل أن الدولة تقدم هذه الخدمات على أساس أنها حقوق مكتسبة لجميع السكان بجميع فئاتهم بحكم مسؤوليتها المباشرة تجاه المجتمع نظرًا لكونها وردت في الدستور الدائم، وكذلك التزامًا من الدولة بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان الحق في التنمية وغيرها من العهود والاتفاقيات. وقد عززت هذه الإنجازات على وجه الخصوص في محوري الصحة والتعليم من مستويات التنمية البشرية نتج عنها إحراز قطر مراتب متقدمة في دليل التنمية البشرية. على صعيد حقوق التملك للموارد الطبيعية ويوضح الجدول رقم (٤,١) عدد القطريين الذين لديهم حيازة فردية للأرض من كلا الجنسين حيث ارتفع عدد المتملكين من الإناث بين عامي ٢٠١٦ و٢٠١٨ بنسبة ١٧٪ بينما انخفض العدد للذكور بنسبة ٣٪.

جدول رقم (٤,١): عدد القطريين المالكين البالغين لسن الرشد (١٨ سنة فأكثر) حسب الجنس (٢٠١٦-٢٠١٩)

الجنس	الفئة العمرية	الوحدة	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
ذكور	١٨ سنة فأكثر	عدد	٦١٦٠	٥٢٩٢	٦٠٧١	٥٩٩٤
اناث	١٨ سنة فأكثر	عدد	٣٣١٣	٣٣٣٣	٣٤٦٧	٣٨٦١
المجموع	١٨ سنة فأكثر	عدد	٩٤٧٣	٨٦٢٥	٩٥٣٨	٩٨٥٥

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء،

الغاية (١-٥): بناء قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود، والحد من تعرضهم وتأثّرهم بالظواهر المتطرفة المتصلة بالمناخ وغيرها من الهزات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بحلول عام ٢٠٣٠

في إطار العمل للحد من الكوارث الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، تم سن التشريعات والقوانين التي تؤطر سياسات وإجراءات التصدي والتكيف والتخفيف من آثارها لحماية جميع سكان الدولة من المخاطر الناتجة عنها. وقد تم انشاء اللجنة الدائمة للكوارث بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (١٧) لسنة ١٩٩٨. كما تم إنشاء اللجنة الدائمة لأعمال الإنقاذ والإغاثة والتنمية والمساعدات الإنسانية. وفي جهود قطر للتصدي للجائحة، تم إصدار قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٤) لسنة ٢٠٢٠ بتنظيم اللجنة العليا لإدارة الأزمات وتم وضع خطة استراتيجية للتصدي للجائحة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وبالشراكة مع دول العالم. وتلتزم دولة قطر بتنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث (٢٠١٥ -٢٠٣٠). وأنشأت وزارة الصحة إدارة الطوارئ الصحية المكلفة بوضع السياسات والخطط اللازمة لإنشاء نظام متكامل للتأهب والاستجابة للطوارئ الصحية على الصعيد الوطني، بالتنسيق مع الجهات المختصة.

التحديات

لعل من أبرز القضايا التنموية لدى الدولة والمتعلقة بمعالجة الفقر، قضية استدامة منظومة الحماية الاجتماعية التي تقوم بحماية ووقاية الفئات الضعيفة في المجتمع من ظاهرة الفقر التي تتمثل في الحرمان من الوصول للخدمات الأساسية من السكن والصحة والتعليم والتمتع بكافة الحقوق الاقتصادية من العمل اللائق والموارد. ونخص بالذكر المرتكزات الثلاثة التي يقوم عليها النظام وهي نظم الرعاية الاجتماعية والتماسك الأسري ورأس المال الاجتماعي. والمرتكزان الأخيران يعملان على تعزيز فاعلية واستدامة شبكة الحماية الاجتماعية. ونتيجة لوتيرة التنمية المتسارعة في قطر فإن هذه المرتكزات تواجه بعض التحديات. وعلى سبيل المثال وبوجه عام هنالك شعور عام بتراجع التماسك الأسري ورأس المال الاجتماعي لدى المجتمع القطري. ففي الوقت الذي يزدهر فيه الاقتصاد القطري وترتفع مكانة دولة قطر العالمية، تزداد التحديات التي تواجه القيم التقليدية المرافقة لهذا الرخاء. لذا هنالك حاجة ماسة لتأطير ومأسسة استراتيجية للحماية الاجتماعية للاضطلاع بالأدوار المتعددة التي يمكن أن تلعبها على صعيد التنمية الوطنية وتهدف شمول كل الشرائح السكانية في التنمية والمجتمع. كما أن إصلاح نظم الرعاية الاجتماعية والمتمثلة في الضمان الاجتماعي والمعاشات والتأمينات الاجتماعية وإدماج وتمكين الشرائح الضعيفة والسكن وتوفير الدعم الوظيفي يأخذ اهتماما منقطع النظير في سلم أولويات التنمية الاجتماعية التي ستعزز شبكة الحماية الاجتماعية. وتشكل الجائحة تحديات للعديد من مشاريع استراتيجية قطاع الحماية الاجتماعية ٢٠١٨-٢٠٢٢ نسبة للإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الدولة لمواجهتها مما أدى إلى توقف بعض منها وتباطئ تنفيذ العديد من مشاريع القطاع. وقد تم وضع معالجات لتجاوز هذه المعوقات من خلال تفعيل آليات خاصة للتواصل عن بعد مع المستفيدين لتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية واستخدام منصات شبكة الإنترنت المتاحة.

ومـن التحديـات التـي تواجـه أنظمـة الحمايـة الاجتماعيـة والوقايـة مـن مخاطـر الفقـر نقـص البيانـات الملائمـة لتطويـر أدلـة وطنيـة لصياغـة سياسـات محكمـة مبنيـة عـلى الأدلـة. إن السياسـات التنمويـة الموجهـة لمعالجـة قضايـا الفقـر تحتـاج إلى اعتمـاد طـرق قيـاس الفقـر المتعـدد الأبعـاد وإلى بيانـات تمكن المحللين من تصنيف عينات المسوح حسـب الجنـس ومـكان الإقامـة والسـن والإعاقـة، والوضـع مـن حيـث الهجـرة، والانتمـاء الإثني، وغيـر ذلـك مـن الخصائص.

الفرص

ستتيح استراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢ فرصا كبيرة ستعزز من جهود الدولة في تحقيق هدف القضاء على الفقر ونشير هنا إلى أولويات الإستراتيجية الوطنية ورؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ وتحديد قطاعات الحماية الاجتماعية والتعليم والصحة والتي ستمكن الجميع وخاصة الشرائح الضعيفة من المجتمع من العيش حياة كريمة وآمنة. وتتلخص هذه الفرص في الأولويات التالية:

١. الحماية الاجتماعية

- تحسين خدمات الضمان الاجتماعي والمساعدات الاجتماعية بما يعزز منظومة الرعاية الاجتماعية.
- تأهيل وتمكين المستفيدين من الضمان الاجتماعي.
- تنويع خدمات الإسكان الحكومي.
- تعزيز دور القطاع الخاص في المسؤولية الاجتماعية والتنموية.
- وضع برامج لتطوير الروابط الأسرية والحفاظ على تماسك الأسر.

٢. التعليم الجيد

- تقديم فرص منصفة لكافة الأطفال للالتحاق ببرامج للتعليم المبكر عالية الجودة بغض النظر عن جنسهم وأعمارهم وقدراتهم.
- تقديم فرص منصفة لكافة المتعلمين للالتحاق بتعليم ابتدائي وثانوي عالي الجودة بغض النظر عن جنسهم وأعمارهم وقدراتهم.
- تقديم فرص منصفة لكافة المتعلمين للالتحاق ببرامج للتعليم والتدريب في مرحلة ما بعد الثانوية عالية الجودة بغض النظر عن جنسهم وأعمارهم وقدراتهم.

٣. الصحة الجيدة

- نموذج متكامل لتقديم خدمات رعاية رفيع المستوى.
- تعزيز الصحة والوقاية من الأمراض.
- حماية صحية معززة.
- دمج الصحة في جميع السياسات.

الخلاصة

انتهجت دولة قطر سياسات وطنية لوقاية المواطن من ظواهر الفقر والعوز مستندة على أطر الرؤية الوطنية لدولة قطر ٢٠٣٠ والدستور الدائم للبلاد والمعاهدات والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان. وصيغت أهداف تلك السياسات كأولويات تنموية في إستراتيجية التنمية الوطنية الثانية (٢٠١٨-٢٠٢٢) مستندة على التجارب المستفادة من استراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١١-٢٠١٦ ومتسقة مع أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ في ابعادها الثلاثة. وتتسم هذه السياسات بإشراك جميع فئات وشرائح المجتمع في العملية التنموية والعمل على الانتقال بالمواطن من حالة التلقي الكامنة في سياسات الحماية والرعاية الاجتماعية إلى حالة الفعل من خلال تمكين جميع فئات المجتمع من المشاركة في التنمية الوطنية مما يضمن عدم ترك أحد يتخلف عن الركب. وتدل المؤشرات الوطنية على إحراز دولة قطر تقدما ملحوظا في معظم غايات الهدف الأول على الرغم من التحديات التي طرأت على جهود الدولة في مسار تحقيق غايات الهدف نتج بعضها جراء الإجراءات الاحترازية، إضافة لتحديات أخرى تتعلق باستدامة موارد منظومة الحماية الاجتماعية يمكن معالجتها باقتناص الفرص التنموية المتاحة في مرتكزات الرعاية والتنمية الاجتماعية في التعليم والصحة والعمل المنتج.

٢
القضاء التام
على الجوع

الهدف الثاني
القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحّسنة وتعزيز الزراعة المستدامة

تتمتع دولة قطر بمستويات عالية من الدخل ولا يشكل الجوع تحديا لها حسب التعريف الدولي. وبالرغم من انتفاء هذه المعضلة من سلم أولويات الدولة ألا أن دولة قطر تولي اهتماما متعاظما بالغايات المتعلقة بتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة ومضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية والمتمثلة في الغايات التي تضمن وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل والحفاظ على التنوع الجيني للبذور والنباتات المزروعة علاوة على الاستثمار، بما في ذلك عن طريق التعاون الدولي. وتعود أهمية هذا الهدف إلى الاهتمام الذي توليه الدولة للسياسات التنموية التي تهدف لتحقيق الأمن الغذائي واستدامة الزراعة ضمن استراتيجية متكاملة لإدارة الموارد الطبيعية في البلاد.. ولذا فإن تحقيق الأمن الغذائي يعتبر أحد الأولويات الإستراتيجية لدولة قطر حيث بدأت الدولة في تطوير منظومة إنتاج نباتي وحيواني وسمكي متطور تعمل على تعزيز الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي لسكان قطر من خلال الاستثمار في الإنتاج الغذائي محليا ودوليا وضمان استدامة نظم الإنتاج الغذائي وزيادة الإنتاجية. وتتواءم أهداف قطاع إدارة الموارد الطبيعية ذات العلاقة بالأمن الغذائي في استراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢ مع غايات الهدف الثاني للتنمية المستدامة والتي ترمي إلى تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية بما فيها موارد الإنتاج الغذائي واستدامتها لسكان قطر.

ويمثل الأمن الغذائي محور تركيز دولة قطر في سياساتها نحو تنمية وتطوير قطاعات الإنتاج الزراعي والحيواني والسمكي في البلاد والعمل على الاكتفاء الذاتي في بعض المنتجات الزراعية والحيوانية. ومن ضمن أولويات استراتيجية قطاع تنمية الموارد الطبيعية في استراتيجية التنمية الوطنية الثانية (٢٠١٨-٢٠٢٢) بناء وتطوير منظومة إنتاج نباتي وحيواني وسمكي متطورة تعزز الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي لسكان قطر. وقد حددت الإستراتيجية ثلاثة أهداف شملت وضع خطة متكاملة للخدمات الزراعية بحلول عام٢٠٢٢: ورفع نسبة الاكتفاء الذاتي من الثروة السمكية إلى ٦٥٪ من خلال إقامة مزارع سمكية متطورة بحلول عام ٢٠٢٢ وتحقيق نسبة اكتفاء ذاتي من الإنتاج الحيواني قدرها ٣٠ ٪ من خلال الإدارة المستدامة لمنظومة الإنتاج الحيواني بحلول عام ٢٠٢٢. وفي أطار الإستراتيجية الوطنية قامت وزارة البلدية والبيئة بتطوير خطة استراتيجية متكاملة للأمن الغذائي تقوم على أربع ركائز هي ١- التجارة الدولية والخدمات اللوجستية، ٢- الاكتفاء الذاتي المحلى، ٣- المخزون الاستراتيجي، ٤- الأسواق المحلية وسلاسل الإمداد. وتستهدف هذه الركائز الأربع تنفيذ ١٣ مبادرة بنهاية ٢٠٢٣.

جدول رقم (١,٢): مواءمة غايات الهدف الثاني مع أهداف استراتيجية التنمية الوطنية الثانية (٢٠١٨-٢٠٢٢)

القطاع	بعض أهداف استراتيجية التنمية الوطنية الثانية (٢٠١٨-٢٠٢٢) الموائمة	غايات الهدف ٢				
		١,٢	٢,٢	٣,٢	٤,٢	٥,٢
إدارة الموارد الطبيعية	وضع خطة متكاملة للخدمات الزراعية بحلول عام ٢٠٢٢.	■				
	رفع نسبة الاكتفاء الذاتي من الثروة السمكية إلى ٦٥٪ من خلال إقامة مزارع سمكية متطورة بحلول عام ٢٠٢٢	■				
	تحقيق نسبة اكتفاء ذاتي من الإنتاج الحيواني قدرها ٣٠٪ من خلال الإدارة المستدامة لمنظومة الإنتاج الحيواني بحلول عام ٢٠٢٢.					■
تطوير البنية التحتية الاقتصادية	توفر بنية تحتية لاستخدام ٧٠٪ من المياه المعالجة المنتجة في المشاريع المختلفة بحلول عام ٢٠٢٢.	■				
تنمية تحافظ على البيئة	إنشاء حزام أخضر حول مدينة الدوحة وضواحيها بحلول ٢٠٢٢.				■	

التقدم المحرز

يوضح الشكل (١,٢) تحقيق دولة قطر للغاية الأولي على صعيد الأمن الغذائي بنسبة ١٠٠٪ مع تأرجح الوضع بالنسبة لمؤشر انتشار سوء التغذية، غير أن مستويات المؤشر منخفضة كثيرا مقارنة بالمتوسط العالمي. وكذلك الوضع بالنسبة لمؤشرات الغاية الثالثة والرابعة المتعلقة بالإنتاج الزراعي نظرا لتذبذب انتاجية المحاصيل والمساحات المزروعة.

الشكل (١,٢) ملخص لوضعية التقدم المحرز في تحقيق الهدف

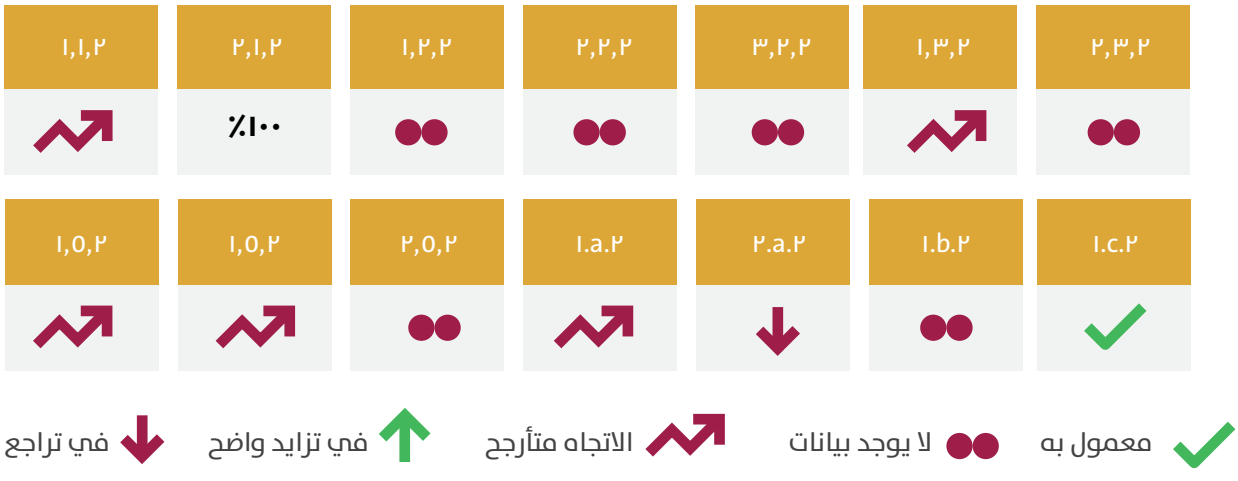

أما مؤشر التنوع الجيني فإن البيانات التفصيلية للمؤشر وعلى الرغم من تذبذبه، تدل على وجود جهود مقدرة في حفظ الموارد الوراثية الحيوانية والنباتية والعشبية. وكذلك الوضع بالنسبة لمؤشر الاستثمار في القطاع الزراعي الذي يدل على تأرجح مستويات الإنفاق على الزراعة لكن البيانات التفصيلية تدل على ازدياد الصرف الحكومي على مدخلات الإنتاج الزراعي في السنين الأخيرة. أما مؤشر تدفقات المساعدات الإنمائية للقطاع الزراعي في الدول النامية فإنها قد انخفضت حسب

آخر البيانات المتاحة لعام ٢٠١٧. أما مؤشر تدابير سلامة أسواق السلع الاستهلاكية شاملة معلومات السوق واحتياطات الأغذية، فإن الدولة قد وضعت السياسات والآليات المناسبة من تشريعات وأجهزة متخصصة لهذا الغرض.

الغاية (٢-١): القضاء على الجوع وكفالة حصول الجميع، ولا سيما الفقراء والفئات الضعيفة، بمن فيهم الرضّع، على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذّي طوال العام بحلول عام ٢٠٣٠

يحصل جميع سكان قطر وعلى وجه الخصوص الفقراء والفئات الضعيفة من المجتمع على ما يكفيهم من الغذاء. كما أن هناك تحسن ملحوظ في مؤشر نقص التغذية بين الجنسين منذ عام ٢٠١٧ وبصورة أفضل لدى الإناث، حيث انخفضت النسبة بمقدار ٣٢٪ عام ٢٠١٩ مقارنة بعام ٢٠١٧. وكما يظهر الجدول (٢,٢) فقد انخفض معدل نقص التغذية وسط الذكور بنسبة ٢١٪. وقد جاء تصنيف دولة قطر في المركز الثالث عربيا و٣٧ عالميا في مؤشر الأمن الغذائي لعام ٢٠٢٠ والذي تصدره مجلة الإيكونيميست البريطانية[٢]. ويلاحظ أن ترتيب قطر قد انخفض كثيرا عما كانت عليه في عام ٢٠١٩. ويأخذ مؤشر الأمن الغذائي العالمي (GFSI) بعين الاعتبار قضايا القدرة على تحمل تكلفة الغذاء، وتوافره، وجودته وسلامته، والموارد الطبيعية والقدرة على الصمود عبر مجموعة من ١١٣ دولة. ولا شك أن المخاطر المرتبطة بمكون «الموارد الطبيعية والمرونة» في مؤشر الأمن الغذائي قد أثر سلبا على ترتيب قطر على الرغم من المركز المتقدم الذي حققته في مؤشر الأمن الغذائي ٢٠٢٠.

جدول رقم (٢,٢): معدل انتشار نقص التغذية حسب الجنس (٢٠١٦-٢٠١٩)

الجنس	الوحدة	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	الهدف بحلول ٢٠٣٠
ذكور	معدل	٣,٧٧	٥,٣٦	٣,٨٨	٤,٢٢	٠
اناث	معدل	٢,٧١	٤,٤٤	٣,١٣	٢,٩٨	٠
المجموع	معدل	٣,٢٤	٤,٨٧	٣,٥	٣,٥٩	٠
مؤشر التكافؤ بين الجنسين		٠,٧٢	٠,٨٣	٠,٨١	٠,٧١	١

المصدر: وزارة الصحة العامة وحسابات جهاز التخطيط والاحصاء

الغاية (٢-٢): إنهاء جميع أشكال سوء التغذية، بحلول عام ٢٠٣٠، بما في ذلك تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً بشأن توقف النمو والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة، ومعالجة الاحتياجات التغذوية للمراهقات والحوامل والمراضع وكبار السن، بحلول عام ٢٠٢٥

يرتبط مؤشر الهزال بسوء التغذية الشديد ويمكننا إلقاء الضوء على هذا الجانب من الغاية ٢,٢ من خلال البيانات المتوفرة باستخدام مؤشر عن نسبة الأطفال الذكور والإناث دون سن الخامسة والذين يعانون من الهزال. يوضح الجدول (٣,٢) أن هناك تفاوتا بين الجنسين حيث بلغت نسبة الذكور المصابين بالهزال في هذه الفئة العمرية ٣,١٪ مقارنة بنسبة ٢,٥ بالنسبة للإناث حسب آخر البيانات المتوفرة. وبصفة عامة يمكن القول إن الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من الهزال في دولة قطر

(٢) Global Food Security Index Exploring challenges & developing solutions© 2021 The Economist Intelligence Unit Limited.

تقارب نسبتهم ٢,٨٪ وهي نسبة تقل عن نصف متوسط المؤشر على مستوى العالم عام ٢٠١٧ والبالغ قدرها ٧,٥٪. وبناء على هذه البيانات، فقد تمكنت دولة قطر من خفض نسبة انتشار الهزال إلى أقل من ٥٪ وأقل من ٣٪ بحلول عام ٢٠٣٠.

جدول رقم (٣,٢): نسبة الأطفال دون سن الخامسة من العمر والمصابين بالهزال (الوزن بالنسبة للطول تحت (-٢) من الانحرافات المعيارية عن المتوسط) حسب الجنس (٢٠١٦)

الجنس	الفئة العمرية	الوحدة	٢٠١٦	الهدف بحلول ٢٠٢٥-٢٠٣٠
ذكور	اقل من ٥ سنوات	النسبة	٣,١	٠,٠
اناث	اقل من ٥ سنوات	النسبة	٢,٥	٠,٠
المجموع	اقل من ٥ سنوات	النسبة	٢,٨	٠,٠
مؤشر التكافؤ بين الجنسين			٠,٨١	١,٠٠

المصدر: وزارة الصحة العامة

الغاية (٢-٣): مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، ولا سيما النساء وأفراد الشعوب الأصلية والمزارعين الأسريين والرعاة والصيادين، بما في ذلك من خلال ضمان المساواة في حصولهم على الأراضي وعلى موارد الإنتاج الأخرى والمدخلات والمعارف والخدمات المالية وإمكانية وصولهم إلى الأسواق وحصولهم على الفرص لتحقيق قيمة مضافة وحصولهم على فرص عمل غير زراعية، بحلول عام ٢٠٣٠

تشكل الأراضي الزراعية نحو ٦٪ من مساحة دولة قطر، ولذلك يتصف القطاع الزراعي بمحدودية موارده من أراض زراعية ومياه وتحديات أخرى مناخية وبيئية صعبة. وتبلغ مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي نسبة ٠,٢٪، ويعمل فيه ١,٣٪ من القوى العاملة. كما يلعب القطاع الزراعي دورا متواضعا جدا في الاقتصاد الوطني ويغطي الإنتاج المحلي من المحاصيل ما يقارب ١٠٪ من الطلب الوطني على المواد الغذائية والأعلاف الحيوانية. وعلى الرغم من التحديات التي تواجه الإنتاج الزراعي والحيواني في دولة قطر بسب العوامل الطبيعية المتمثلة في صغر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة وندرة وصلاحية المياه القابلة للري، إلا إن السياسات التنموية تولي القطاع اهتماما متزايدا من حيث تخصيص الموارد المالية والطبيعية والبشرية وتوفير البنى التحتية والبحث العلمي والتطوير.

يظهر الجدول (٤,٢) أنه خلال السنوات ٢٠١٦-٢٠١٩ ظلت إنتاجية القطاع ثابتة إلى حد كبير بالنسبة للأعلاف والفاكهة والنخيل وزادت الإنتاجية بنسبة تقارب ٤٠٪ في إنتاج الحبوب بيد أن إنتاجية الخضروات انخفضت بنسبة تقارب ٧٪ بعد أن شهدت تسارعا في الإنتاجية حتى عام ٢٠١٨.

جدول رقم (٤,٢):حجم الإنتاج الزراعي حسب نوع الإنتاج (٢٠١٦ –٢٠١٩)

نوع الانتاج	الوحدة	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	الهدف بحلول ٢٠٣٠	
الاعلاف الخضراء	طن لكل هكتار	٨١,٤	٨١,٢	٨٢,٣	٨١,٣	١٦٢,٨	مضاعفة ٢٠١٦
الحبوب	طن لكل هكتار	٤,٧	٥	٨,٦	٦,٦	٩,٤	مضاعفة ٢٠١٦
الخضروات	طن لكل هكتار	٢٥	٢٥,٧	٢٦,٩	٢٣,٣	٥٠	مضاعفة ٢٠١٦
الفاكهة والنخيل	طن لكل هكتار	١١,٢	١١,٣	١١,٧	١١,٥	٢٢,٤	مضاعفة ٢٠١٦

المصدر: وزارة البلدية والبيئة

الغاية (٢-٤): كفالة وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدي إلى زيادة الانتاجية والمحاصيل، وتساعد على الحفاظ على النظم الايكولوجية، وتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ وعلى مواجهة أحوال الطقس الشديدة وحالات الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث، وتحسين تدريجياً نوعية الأراضي والتربة، بحلول عام ٢٠٣٠

يوضح الجدول (٥,٢) نسبة المساحة الزراعية المخصصة للزراعة المنتجة والمستدامة. حيث ارتفعت المساحة الزراعية المخصصة للإنتاج المستدام بين الأعوام ٢٠١٦ و٢٠١٩ بنسبة تقارب ٢٪ وزادت النسبة المخصصة للزراعة المنتجة والمستدامة بنفس النسبة. ويوضح الجدول أن المساحات المستغلة للزراعة المنتجة والمستدامة تعادل ما يقارب نصف المساحة المخصصة مما يعني وجود فرص جيدة للتوسع الزراعي المستدام في الدولة.

جدول رقم (٥,٢):نسبة المساحة الزراعية المخصصة للزراعة المنتجة والمستدامة (٢٠١٦ -٢٠١٩)

البيان	الوحدة	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	الهدف بحلول ٢٠٣٠
المساحة الزراعية المخصصة للزراعة المنتجة والمستدامة	هكتار	٢٩,٩٢٦,٦	٢٩,٩٩٢,٣	٣٠,٢٠٧,٠	٣٠,٤٣٣,٥	ارتفاع
نسبة المساحة الزراعية المخصصة للزراعة المنتجة والمستدامة	النسبة	٥٠,٤	٥٢,٦	٥٤,٠	٥٢,٤	ارتفاع

المصدر: وزارة البلدية والبيئة

الغاية (٢-٥): الحفاظ على التنوع الجيني للبذور والنباتات المزروعة والحيوانات المدجنة والأليفة وما يتصل بها من الأنواع البرية، بوسائل تشمل بنوك البذور والنباتات المتنوّعة التي تُدار إدارة سليمة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، وكفالة الوصول إليها، وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية وما يتّصل بها من معارف تقليدية بعدل وإنصاف على النحو المتفق عليه دولياً، بحلول عام ٢٠٢٠

تلقى صيانة وحفظ الموارد الوراثية النباتية وحماية التنوع الإحيائي اهتماما كبيرا في دولة قطر. وفي هذا المجال، انضمت دولة قطر للمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في عام ٢٠٠٨، وصدقت على الاتفاقية الدولية للتنوع البيولوجي عام ١٩٩٦. كما أصدرت العديد من التشريعات والقوانين الهادفة لحماية البيئة وصيانة التنوع الإحيائي وحفظ الموارد الوراثية النباتية. وقد تم وضع الإستراتيجية الوطنية الأولى للتنوع الحيوي عام ٢٠٠٤، وتم تحديثها في أطار الإستراتيجية التنمية الوطنية الثانية (٢٠١٨-٢٠٢٢) لتسهم في تحقيق التوازن بين ركائز التنمية المستدامة بالدولة، ولتخفيف الضغوط الكبيرة على مكونات التنوع الحيوي، بما في ذلك النظم الحيوية والحيوانات والنباتات والفطريات. ستقوم وزارة البلدية والبيئة بتنفيذ عدد من المشاريع ضمن استراتيجية التنوع البيئي ٢٠١٨-٢٠٢٢ من بينها إنشاء وتشغيل قاعدة البيانات الوطنية للتنوع البيئي ومشروع حصر وتوصيف الموارد الوراثية الحيوانية لحيوانات الغذاء والزراعة.

جدول رقم (٦,٢): عدد الموارد الوراثية المحفوظة في بنك الجينات القطري حسب نوع الموارد الوراثية (٢٠١٦-٢٠١٩)

نوع الموارد الوراثية	الوحدة	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
الموارد الوراثية النباتية المحفوظة	عدد	١٠٥	٨٩	١٤	٤٣
الموارد الوراثية الجينية (DNA)	عدد	١٤٣	١٦٧	٢٤	٢٢
الموارد الوراثية المعشبية	عدد	٨٥٨	١,٠٠٢	٢٤	٢٢
المجموع	عدد	١,١٠٦	١,٢٥٨	٦٢	٨٧

المصدر: وزارة البلدية والبيئة

ممارسات فضلى

هناك العديد من الممارسات الفضلى التي تقوم بها الأجهزة الحكومية لتعزيز الأمن الغذائي في الدولة. وفيما يلي بعض من هذه الممارسات الفضلي ذات الصلة بالغاية (٢-a) والتي تهدف إلى زيادة الاستثمار في البحوث الزراعية وخدمات الإرشاد والغاية (٢.C) والتي تهدف لاعتماد التدابير اللازمة لسلامة الأسواق.

مثال ١: هنالك توجه متنامي لدى الحكومة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في القطاع الزراعي. وتركز الحكومة جل جهودها على توفير مدخلات الإنتاج للمزارعين من البذور المحسنة والأسمدة والإرشاد الزراعي والبحث العلمي وتوزع الحكومة هذه المدخلات والخدمات للمزارعين دون مقابل. بصفة عامة ونظرا لضعف مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الإجمالي. نلاحظ من الجدول (٧,٢) أن الإنفاق الحكومي على القطاع الزراعي لا يشكل إلا نسبة ضئيلة من الإنفاق العام. ولكن تغيرا ملحوظا طرأ على حجم الإنفاق على القطاع في عام ٢٠١٩ حيث ارتفع الإنفاق في ذلك العام بأكثر من ٣ أضعاف مقارنة بعام ٢٠١٦.

جدول رقم (٧,٢): التوجه في المجال الزراعي للنفقات الحكومية (٢٠١٦ -٢٠١٩)

البيان	الوحدة	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	الهدف بحلول ٢٠٣٠
إجمالي المصروفات الحكومية (١)	مليون ريال قطري	٢٢١,٦٨٤	٢٠٣,٢٦٥	١٩٢,٨٣٥	٢٠٨,٤١٨	زيادة
قيمة المصروفات على المزارع (اسمدة+ مبيدات+ بذور) (٢)	مليون ريال قطري	٣	١,٧٤	١,٥٤	٨,٧٧	

المصدر: وزارة البلدية والبيئة

وفي مجال تشجيع الدولة للقطاع الخاص على الاستثمار في قطاع الإنتاج الزراعي والغذاء، فقد بلغ إجمالي التمويل المباشر الذي قدمه بنك قطر للتنمية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في قطاع الأمن الغذائي مبلغ ٤,٤٥ مليار ريال منذ عام ٢٠١٧ وحتى عام ٢٠٢٠. الجدول (٨,٢) يوضح حجم القروض المباشرة خلال السنوات ٢٠١٧-٢٠٢٠ لمشاريع الأمن الغذائي في القطاع الخاص.

جدول رقم (٨,٢): حجم التمويل لمشاريع الأمن الغذائي الصغيرة والمتوسطة

السنة	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	الجملة
القروض المباشرة (مليون ريال قطري)	١,١٥١	١,٣٤٨	٩٨٥	٩٦٨	٤,٤٥٢

المصدر: بنك قطر للتنمية

مثال ٢: من المعلوم أن الشرائح الضعيفة ذات الدخل المنخفض من السكان تنفق الجزء الأكبر من مدخولها على الغذاء. لذا تقوم وزارة التجارة والصناعة باعتماد تدابير لضمان سلامة أداء أسواق السلع الأساسية والحصول على المعلومات عن الأسواق في الوقت المناسب، بما في ذلك عن الاحتياطات من الأغذية، وذلك للمساعدة على الحد من شدة تقلب أسعارها مما يؤثر على القوة الشرائية لذوي الدخل المحدود من الشرائح الضعيفة.

وتكمن أهمية هذا الإجراء في تعزيزها للقوة الشرائية للفقراء وذوي الدخل المنخفض وتوفير الغذاء الكافي لهم. كما إن المنظومة نجحت في التصدي لمخاطر الجائحة ومعالجة تأثيراتها السلبية على سلاسل إمداد الأغذية لسكان قطر من خلال تنويع مصادر الأغذية المستوردة للبلاد.

الإطار (١,٢) منظومة إدارة ومراقبة المخزون الاستراتيجي للسلع الغذائية والاستهلاكية

تضطلع وزارة التجارة والصناعة بمهمة متابعة مختلف المعلومات عن الأسواق، بما في ذلك الاحتياطات من الأغذية على الصعيدين المحلي والعالمي من خلال تشغيل منظومة وطنية لإدارة ومراقبة المخزون الاستراتيجي للسلع الغذائية والاستهلاكية وفقاً للمهام والاختصاصات الموكلة إليها. ولهذا الغرض تم إنشاء وإدارة نظام للربط الإلكتروني لمراقبة المخزون الاستراتيجي والإشراف عليه بهدف تدوين جميع البيانات المتعلقة بحركة السلع الاستراتيجية ومتابعة مستويات الكميات المخزنة منها والمحافظة عليها وفقاً للمدد الزمنية الآمنة والمستهدفة. ويضطلع النظام الالكتروني بدور أساسي في توفير أنظمة ربط آلي فيما بين الشركاء لمراقبة المخزون الاستراتيجي للسلع الغذائية والاستهلاكية: ويشمل الجمارك والموردين ومنافذ البيع الكبرى والمصنعين المحليين والمنتجين الوطنيين.

تتكون المنظومة من ثلاثة جوانب هي الجانب التشريعي والإلكتروني واللوجستي. في الجانب التشريعي، تم إصدار المرسوم بقانون رقم ٢٤ لسنة ٢٠١٩ بتنظيم وإدارة المخزون الاستراتيجي للسلع الغذائية والاستهلاكية. أما الجانب الإلكتروني، فقد تم إنشاء نظام إلكتروني متكامل لمراقبة المخزون الاستراتيجي تم تصميمه وبناءه لأغراض رصد المخزون الاستراتيجي عبر الربط المباشر مع كافة الجهات المعنية. وفيما يتعلق بالجانب اللوجستي، فهو يشمل تعزيز الطاقة التخزينية اللازمة لتكوين المخزون المستهدف من السلع الغذائية والاستهلاكية.

مكنت منظومة إدارة ومراقبة المخزون الاستراتيجي للسلع الغذائية والاستهلاكية بالشراكة مع القطاع الخاص، دولة قطر على انتهاج سياسة رشيدة ومرنة للتصدي والتعافي المستدام من مخاطر الجائحة على سلاسل التوريد للسلع الغذائية والتي تأتى معظمها من خارج الدولة. كما مكنت المنظومة دولة قطر على التكيف والتخفيف من الآثار السالبة للظروف الطارئة والأزمات السياسية الكبرى، سواء الإقليمية أو الدولية وما يترتب عنها والكوارث الطبيعية والأوبئة.

التحديات

تواجه دولة قطر عددا من التحديات في جهودها الرامية لتحقيق هدف القضاء على الجوع وتحديدا الجهود المعنية بتحقيق الغايات المتعلقة بالإنتاج الغذائي المستدام والتصدي لظاهرة سوء التغذية. بالنسبة لتحديات الانتاج الغذائي المستدام، هنالك عدد من العوائق الهيكلية والطبيعية التي تواجهها منظومة الإنتاج الزراعي والحيواني والسمكي في دولة قطر. على صعيد العوامل الهيكلية فإن منظومة الإنتاج النباتي والحيواني لا تشكل إلا نسبة ضئيلة جدا من العمالة والناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة لتدني الإنتاجية. وقد أدى النمو السكاني المتزايد منذ عام ٢٠٠٨ من نحو ١,٦ مليون نسمة إلى قرابة ٢,٧ مليون عام ٢٠٢٠ بمتوسط معدل زيادة سنوي قدره ٦,١٪ نتيجة للنمو الاقتصادي المتسارع والحاجة إلى الأيدي العاملة لإنجاز المشاريع التنموية الضخمة في قطاع البنى التحتية. وقد نتج عن الزيادة السكانية زيادة مضطردة في التوسع الحضري والعمراني. وبالتالي فقد أدت هذه العوامل إلى ارتفاع الطلب على الأغذية التي لا يمكن مقابلتها إلا من خلال المصادر الخارجية نظرا لمحدودية الإنتاج المحلي من الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي والتي تغطي ١٠٪ فقط من الاستهلاك المحلي. وتهدف استراتيجية الأمن الغذائي ٢٠١٨-٢٠٢٣ الوصول إلى نسبة اكتفاء ذاتي قدرها ٧٠٪ عام ٢٠٢٣ ونسبة ١٠٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠.

على صعيد تحديات الموارد الطبيعية، فإنها تتمثل في شح مياه الري والأراضي القابلة للزراعة والتي تبلغ ٦٥ ألف هكتار أي ما يعادل ٥,٦٪ من المساحة الكلية للدولة. وتشكل طبيعة المناخ الجاف والحرارة العالية وملوحة المياه الجوفية المتزايدة وندرتها تحديات كبيرة لمنظومة الإنتاج الغذائي. وسيؤدي التوسع المزمع في الإنتاج الغذائي المحلي إلى الضغط على الموارد الطبيعية المحدودة والناضبة مثل الصيد الجائر للأسماك واستنزاف المياه الجوفية، إلا إذا تم إتباع سياسات غير تقليدية في الإنتاج مثل الزراعة المائية وإنشاء البيوت المحمية واستخدام التقنيات المتقدمة في الزراعة والإنتاج الحيواني والسمكي.

يشكل سوء التغذية الشق الثاني من التحديات التي تواجه قطر في سعيها لتحقيق هدف القضاء على الجوع بحلول عام ٢٠٣٠، إذ تبلغ نسبة الاطفال دون سن الخامسة من العمر والمصابين بالسمنة والوزن الزائد ٨,١٪ للإناث و٨,٦ ٪ للذكور. وعلى صعيد آخر، تواجه قطر تحديات تتعلق بسلامة الغذاء وخاصة أن ٩٠٪ من الأغذية في قطر مستوردة. وتشهد قطر سنوياً انتشاراً للأمراض المنقولة بالغذاء المستورد والمصحوبة بعدد من الجراثيم المتسببة. ومع النمو السكاني السريع، تعاظمت حاجة البلاد إلى زيادة استيراد الأغذية بالتوازي مع الحاجة إلى الإدارة والسيطرة المستمرة على الخطر المحتمل لتفشي الأمراض من الأغذية.

الفرص

ستتيح استراتيجية الأمن الغذائي (٢٠١٨-٢٠٢٣) والتي تنفذها وزارة البلدية والبيئة والتي أعدت في إطار استراتيجية التنمية الوطنية الثانية (٢٠١٨-٢٠٢٢) فرصا جيدة للعمل على تحقيق الأمن الغذائي لسكان قطر. وتتلخص هذه الفرص في:

- تطوير تقنيات وخدمات الاستزراع السمكي؛
- الاستغلال الامثل للمصايد السمكية؛
- تطوير خدمات الصيد البحري؛
- زيادة الكفاءة والاستدامة في الانتاج الزراعي والحيواني والسمكي؛
- تحسين الأسواق الزراعية والحيوانية والسمكية؛
- المحافظة على الموارد الطبيعية؛
- إجراء بحوث تطبيقية في المزارع لإيجاد بدائل آمنة لاستخدام المبيدات منها المستخلصات النباتية والمقاومة المستحدثة واعتماد الميزانية اللازمة لها؛
- إدخال التقنيات الزراعية الحديثة في مجال الزراعة والثروة الحيوانية واعتماد الميزانية اللازمة لها.

ستتمكن دولة قطر عند تطبيق استراتيجية الأمن الغذائي الجديدة من تحقيق تطلعاتها في مجال الأمن الغذائي والمتمثلة في:

- ضمان وجود الإمدادات الغذائية الضرورية لمدة ٦ أشهر على الأقل في حال وقوع أزمات شديدة؛
- مستوى عال من الاكتفاء الذاتي عن طريق الإنتاج المحلي للمنتجات سريعة التلف في سلة الأغذية القطرية (مثل الخضراوات والدواجن ومنتجات الألبان)؛
- درجة عالية من الجاهزية للتعامل مع الاضطرابات التجارية الاعتيادية وزيادة التعاون بين جميع الجهات المعنية لضمان الحد من احتمال نفاذ مخزون الأغذية الضرورية على المدى القصير؛
- زيادة جودة الغذاء المقدم لسكان قطر والحد من الهدر الغذائي (الأقل من ٣٠ ٪) عن طريق تحسين آلية اعتماد الغذاء ومعاييره؛
- تمكين زيادة إنتاجية المزارع المحلية من خلال تقديم دعم قوى للمزارعين مما يدر عليهم عوائد أفضل مع تقليل الاعتماد على الدعم الحكومي؛
- استدامة استخدام المياه والتقليل من صافي استنزاف المياه الجوفية لتصل قيمته إلى الصفر.

الخلاصة

حققت دولة قطرا تقدما كبيرا في مسار تنفيذ الهدف الثاني للتنمية المستدامة على مستوى الغايات المتعلقة بالأمن الغذائي والقضاء على الجوع. وقد تمكنت قطر من قطع شوط كبير في تحقيق الأمن الغذائي وتوفير الغذاء الكافي لجميع السكان بفضل مستويات الدخل المرتفعة وسياسات التجارة الخارجية التي تتسم بالانفتاح على كل العالم. وتنفذ الدولة حاليا سياسات تنموية جريئة لتحقيق مستويات عالية من الاكتفاء الذاتي في إنتاج الأغذية من خلال استراتيجية الأمن الغذائي ٢٠١٨-٢٠٢٣ وذلك في إطار إستراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢. ولكن قطر تواجه عددا من التحديات في مجال الإنتاج الزراعي نتيجة للظروف المناخية الصحراوية التي تتسم بالجفاف والحرارة الشديدة بالإضافة لشح الموارد الطبيعية من المياه والأراضي الصالحة للزراعة. وقد تمكنت قطر من التغلب على هذه التحديات باستغلال الفرص المتاحة في استخدام التقنيات الحديثة في الإنتاج النباتي والحيواني وتشجيع البحث العلمي والاستثمارات في القطاع الزراعي. وقد دفع الحصار السياسي والبري والجوي الذي فرض طول ثلاث سنوات ابتداءً من ٥ يونيو ٢٠١٧ على دولة قطر من بعض الدول الإقليمية الحكومة على تشجيع القطاع الخاص بالاستثمار في قطاع الإنتاج الغذائي وتشجيع المزارعين بتوفير مدخلات الإنتاج والتمويل والتسويق.

٣ الصحة الجيدة والرفاه

الهدف الثالث
ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

يرمي الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة إلى ضمان توفير الصحة والرفاه للجميع في جميع الأعمار من خلال تحسين الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل، وإنهاء الأمراض السارية الرئيسة، وخفض الأمراض غير السارية والبيئية، وتحقيق التغطية الصحية للجميع، وضمان حصول الجميع على الأدوية واللقاحات الآمنة والفعالة والتي يمكن تحملها.

١. شهدت سياسات الرعاية الصحية في قطر تطورات ملموسة خلال الخمس السنوات الماضية كانت تهدف إلى إقامة نظام متكامل للرعاية الصحية يقدم خدماته بأعلى مستويات الجودة من خلال مؤسسات صحية عامة وخاصة. تضمن العمل على بناء هذا النظام وضع عدد من الاستراتيجيات الصحية، وهي الاستراتيجية الوطنية للرعاية الصحية الأولية ٢٠١٣-٢٠١٨ التي هدفت إلى بناء خدمة رعاية صحية عالمية شاملة ومتكاملة، تركز على الفرد وتعمل بالشراكة مع الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية للنهوض بصحتهم وعافيتهم، واستراتيجية الرعاية المستمرة ٢٠١٥ وقد حددت سلسلة من الخطوات العملية لوضع نظام رعاية مستمرة يتسم بالفاعلية والكفاءة مع التركيز على أهمية علاج المرضى في مستوى الرعاية المناسب وبيئة الرعاية المناسبة، والاستراتيجية الوطنية للصحة النفسية ٢٠١٣- ٢٠١٨ التي أوضحت الرؤية المتمثلة في إنشاء نظام متكامل للصحة النفسية يدعمه قانون الصحة النفسية الذي تم اعتماده ويجري تطبيقه حالياً. وتنظيم خدمات المستشفيات الذي يشمل وضع معايير سريرية تحدد أربعة مستويات من تعقيد الرعاية لكل خدمة من خدمات المستشفيات، والاستراتيجية الوطنية لمكافحة مرض السكري ٢٠١٦-٢٠٢٢ التي هدفت إلى إعادة تصميم نموذج رعاية السكري والوقاية منه، بما في ذلك تعزيز الصحة لضمان تقديم المشورة بشأن نمط الحياة وضمان إتاحة خدمات التوعية والمشورة لمرضى السكري وأولئك المعرضين لخطر الإصابة بالسكري من النوع الثاني. ونموذج رعاية الحالات الطارئة والمستعجلة الذي وضع مفهوما ونموذجا لتقديم خدمات رعاية الحالات الطارئة والمستعجلة في النظام الصحي بما في ذلك معايير لتلك الخدمات. ومراجعة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة السرطان (٢٠١١-٢٠١٦)، الإطار الوطني للسرطان (٢٠١٧-٢٠٢٢) الهادف إلى وضع الإطار لتحديد أهداف على المستوى الوطني تتعلق بالتثقيف الصحي والكشف المبكر وعلاج وخدمات السرطان عالية الجودة. وخريطة طريق الاستراتيجية الوطنية لصحة الفم والأسنان التي تتضمن مسحا وطنيا لصحة الفم والأسنان وتوصيات بشأن تحسين صحة الفم والأسنان في قطر ودراسة علمية عن فلورة المياه. واستراتيجية الصيدليات المجتمعية (٢٠١١-٢٠١٦) التي وضعت لتعزيز الاستفادة من الأدوية من خلال شبكة متكاملة من الصيدليات.

٢. تم تطبيق اتفاقيات أداء الخدمات الصحية: وضعت هذه الاتفاقيات لرصد نتائج مؤسسات الرعاية الصحية المتعلقة بالجودة، وتم تشكيل فريق العمل على المبادئ الإرشادية الوطنية للممارسة السريرية ومسارات الرعاية السريرية: حيث تم وضع ٣٠ مبدأ إرشاديا سريريا والمسارات السريرية ذات الصلة. والاستراتيجية الوطنية للصحة الالكترونية وإدارة البيانات الصحية التي وضعت لتحديد المعايير ومجموعات البيانات والسياسات والمتطلبات المتعلقة بالصحة الإلكترونية. والاستراتيجية الوطنية لتكامل الخدمات المختبرية وتوحيد معاييرها (٢٠١٣-٢٠١٨).

٣. تم وضع عدد من البرامج والمشاريع التي تهدف إلى التركيز الوطني على تعزيز الصحة والوقاية من الأمراض والكشف المبكر عن الأمراض فضلا عن تعزيز الإدارة الوطنية للصحة العامة. ومن هذه البرامج: الاستراتيجية الوطنية للصحة العامة (٢٠١٧-٢٠٢٢)، وخطة العمل الوطنية للتغذية والنشاط البدني (٢٠١٧-٢٠٢٢)، وإطار ونموذج تشغيلي لبرنامج الفحص الوطني (مسودة)، وخطة عمل مكافحة التبغ، والخطة الوطنية للتأهب لحالات الطوارئ الصحية.

٤. تم إعداد الخطة الوطنية للقوى العاملة في الرعاية الصحية ٢٠١٤-٢٠٢٢ تتضمن سبعة محاور استراتيجية مع إجراءات على المدى القريب والمتوسط والبعيد، تخطيط قدرات وإمكانات القوى العاملة، تحسين مزيج المهارات، التوظيف والاستبقاء.

٥. تأسس المجلس القطري للتخصصات الصحية ووضعت الخطة الاستراتيجية الخمسية للمجلس ٢٠١٧-٢٠٢٢ مع التركيز على النمو المستدام، والتميز والجودة، والشراكة والمشاركة، وضمان التنظيم عالي الأداء. ووضعت بروتوكولات ترخيص ومعايير اعتماد المنشآت الصحية، إضافة إلى تطبيق نظام وطني للوصفات الطبية.

٦. تم افتتاح مستشفيات ومراكز صحية جديدة، وتوسيع وتحويل الخدمات السريرية الأساسية، ووضع الخطة الرئيسية لمرافق الرعاية الصحية ٢٠١٣-٢٠٣٣ مع خطة عمل للسنوات الخمس الأولى. كما وضع نظام لإعداد الموازنات على أساس الأداء ويجري تطبيقه على مراحل. ولا يزال دور القطاع الخاص في توفير الرعاية الصحية مجال فرص مهم، كما سيشكل اعتباراً رئيسياً في النظام الصحي في المستقبل.

٧. تم تشكيل اللجنة الوطنية لأخلاقيات البحث العلمي، وتطبيق نموذج مستدام للتسجيل لدى مجلس المراجعة المؤسسية وإرسال البحوث للمراجعة الأخلاقية، علاوة على وضع سياسة وطنية للطب الجيني. وهذه النجاحات والإنجازات تمكن من تحقيق فائدة كبيرة للنظام الصحي القطري علما بأن التقدم في تنفيذ هذه المشاريع الهامة خلال فترة الاستراتيجية سيتواصل.

٨. تم تحديد استراتيجية «تسمو» ومن خلالها تم تحديد ووصف مشاريع عدة في قطاع المواصلات تدعم تحقيق الهدف الثالث حيث بدأ الفريق العمل على تحديد نطاق مشروع الادارة الفورية للحشود ونظام النقل – أحد المشاريع الداعمة للهدف كما ستتم مراجعة الاستراتيجية والمشاريع المختارة لدعم تحقيق الهدف.

٩. تجدر الإشارة إلى أن هذه السياسات تتواءم مع غايات رؤية القطر والوطنية وأهداف استراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢ حيث وردت في هذه الأخيرة جملة مشاريع تخدم هذا الهدف وهي : (ا) إنشاء قطاع البحوث والتطوير والابتكار بمؤسسة قطر كجهة تُعنى بمراقبة كافة أنشطة البحوث في مجال الصحة والهندسة والبيئة والطاقة والمعلومات الإلكترونية، بالإضافة إلى إعداد السياسات التي من شأنها تحقيق تناغم وفاعلية مشتركة للبحوث من أجل تحقيق مخرجات تساعد الدولة في تحقيق أولويتها. ، (ب) إنشاء نظام معلومات وإدارة بيانات الصحة والإصابات المهنية لرصد وتقييم الحالة الصحية لجميع العاملين، وأداء خدمات الصحة المهنية، (ج) وضع وتطبيق سياسة وطنية لسلامة القوى العاملة وحماية العاملين في بيئات تقديم الرعاية الصحية، (د) إنشاء برامج فعالة للعافية في مكان العمل لتعزيز الصحة البدنية والنفسية والحد من المخاطر المهنية وأخطار مكان العمل.

١٠. من أجل مواجهة الجائحة والاستجابة لتداعياتها على قطاع الرعاية الصحية، طورت دولة قطر خطة عمل وطنية في مارس ٢٠٢٠، ترمي إلى التقليل من تأثير المرض، وتخفيف الآثار على الناس وتمكين المجتمع من الاستمرار والعمل بشكل طبيعي قدر الإمكان أثناء وبعد الوباء بالإضافة إلى تقليل وتخفيف الأثر الاقتصادي للجائحة. وقد تجسدت خطة العمل هذه بين تدخلات أخرى في جملة من الإجراءات الاحترازية العامة وتوفير حزمة من الحوافز المالية: وتشمل الإجراءات الاحترازية (ا) إيقاف جميع الرحلات القادمة إلى الدوحة وتطبيق قرار الحجر الصحي أو المنزلي على جميع المواطنين القادمين إلى دولة قطر من أي وجهة في العالم فور وصولهم ولمدة ١٤ يوما، وإيقاف خدمات النقل العام بشكل مؤقت، بما في ذلك خدمة مترو الدوحة وخدمة حافلات النقل العام، كما تم اغلاق جزء من المنطقة الصناعية لسلامة سكان المنطقة عن طريق إجراءات الفحص الطبي المستمر، ووقاية المناطق الأخرى من انتشار الفايروس بشكل أكبر مع الحرص على استمرار توفير الاحتياجات اليومية للعاملين لديها وصرف رواتبهم في مواعيدها المعتادة. (ب) إغلاق محلات بيع التجزئة وفروع البنوك في المجمعات التجارية ومراكز التسوق (ويستثنى منها محلات بيع المواد الغذائية والصيدليات) وإغلاق محلات وكافة أنشطة الصالونات الرجالية والنسائية وأنشطة الأندية الصحية في الفنادق. (ج) فرض إجراءات احترازية لمنع كافة أشكال التجمع، (الكورنيش، والحدائق والشواطئ العامة، والتجمعات الاجتماعية). (د) تقليص عدد الموظفين بالجهات الحكومية والعمال المتواجدين بمقرات العمل في القطاع الخاص إلى ٢٠ ٪ من إجمالي عدد الموظفين والعمال، لضمان سير وانتظام المرافق العامة وإنجاز الأنشطة الضرورية. (ه) مساعدة القطاع الخاص (بقيمة ٧٥ مليار ريال قطري أي حوالي ١٠ ٪من الناتج المحلي الإجمالي) على استدامة الأعمال والوظائف أثناء الازمة، بما يضمن حقوق العمال في الحصول على أجورهم.

وقد تميزت هذه الإجراءات بالصرامة والمرونة على ضوء عملية تقييم مستمرة للوضع الميداني تقوم بها الجهات المختصة. وحتى مع الاستمرار في تطعيم السكان وتوسيع الفئات العمرية المشمولة، فقد تزايدت أعداد المصابين يوميا وتمت مراجعة نظام العمل لتخفيض نسبة الحضور إلى ٥٠٪ حاليا، كما تم فرض إجراءات احترازية لمنع كافة أشكال التجمع، (الكورنيش، والحدائق والشواطئ العامة، والتجمعات الاجتماعية).

التقدم المحرز

الغاية (٣-١): خفض النسبة العالمية للوفيات النفاسية إلى أقل من ٧٠ حالة لكل ١٠٠,٠٠٠ من المواليد الأحياء بحلول عام ٢٠٣٠

(٣-١-١) نسبة الوفيات النفاسية

بقى معدل وفيات الأمهات لكل مئة ألف مولود حي من (٣,٥٢) حالة وفاة عام ٢٠١٩ منخفضا (حالة واحدة)، وقد حققت دولة قطر هذه الغاية المحددة في خطة التنمية المستدامة عام ٢٠٣٠ بـ (٧٠) حالة وفاة نفاسية لكل مئة ألف ولادة حية متحققة قبل الموعد بفترة طويلة ولا يشكل أي تحدي لدولة قطر، حيث تسعى الجهات الصحية المختصة بالدولة إلى تحقيق حياة آمنة للأمهات قبل الولادة وأثناءها وبعدها، من خلال توفير الخدمات الملائمة في مجال الصحة الإنجابية والجنسية.

جدول (١,٣) معدل وفيات الأمهات لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود حي حسب جنسية الأم (٢٠١٦ -٢٠١٩)

الجنسية	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
قطريات	٠	٠	٠	
غير قطريات	٠	٠	٤,٩٣	
المجموع	٠	٠	٣,٥٦	٣,٥٢

المصدر: وزارة الصحة العامة وحسابات جهاز التخطيط والإحصاء، نشرة المواليد والوفيات.

(٣-١-٢) نسبة الولادات التي يشرف عليها أخصائيون صحيون مهرة

تمت جميع الولادات في دولة قطر وبنسبة (١٠٠٪) داخل المستشفيات وتحت إشراف طبي من قبل أخصائيين مهرة خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠١٩) وهذا يعكس التغطية الشاملة في توفير خدمات الرعاية الصحية للأمهات أثناء الولادة.

شكل (١,٣) نسبة الولادات التي يشرف عليها أخصائيون صحيون مهرة (٢٠١٦ -٢٠١٩)

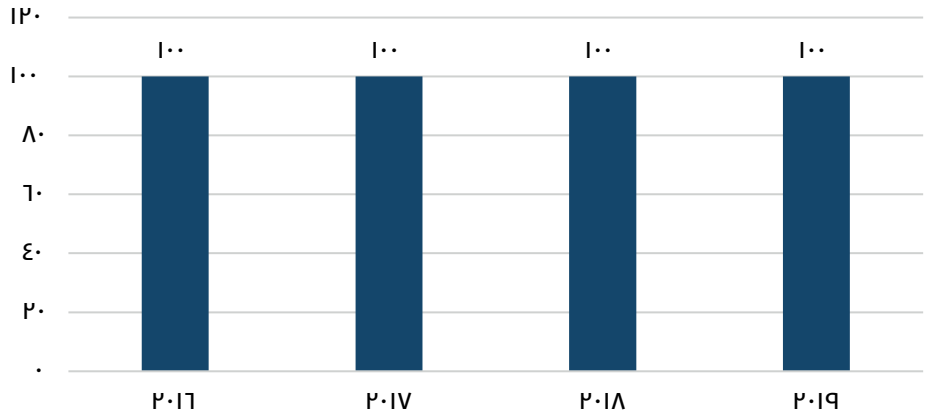

المصدر: وزارة الصحة العامة وحسابات جهاز التخطيط والإحصاء، نشرة المواليد والوفيات.

الغاية (٣-٢): إنهاء وفيات المواليد والأطفال دون سن الخامسة التي يمكن تفاديها بحلول عام ٢٠٣٠، بسعي جميع البلدان إلى بلوغ هدف خفض وفيات المواليد على الأقل إلى ١٢ حالة وفاة في كل ١,٠٠٠ مولود حي، وخفض وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى ٢٥ حالة وفاة على الأقل في كل ١,٠٠٠ مولود حي

(٣-١-٣) معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة

يُعد مؤشر معدل وفيات الأطفال مؤشراً مهماً لمعرفة مدى كفاءة النظام الصحي بالدولة، حيث يرتبط في نفس الوقت بالوقاية والاستشفاء. فقد انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من العمر لكل ألف مولود حي من (٧,١) حالة وفاة عام ٢٠١٦ إلى (٥,٩) حالة وفاة عام ٢٠١٩، غير أنه أفضل من مثيله في أوروبا وآسيا الوسطى البالغ (٩)، وفي أمريكا الشمالية البالغ (٧) حالة وفاة لكل ألف مولود حي دون سنة الخامسة. لكنه أقل من نظيره في الاتحاد الأوروبي (٤). وبهذا حققت دولة قطر هذه الغاية المحددة بالتنمية المستدامة ٢٠٣٠ بـ (٢٥) حالة وفاة في كل ألف مولود حي.

جدول (٢,٣) معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (عدد الوفيات لكل ١٠٠٠ مولود حي) حسب الجنسية (٢٠١٦ -٢٠١٩)

الجنسية	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
قطريون	٧,٢	٦,٨	٨,١	٤,٨
غير قطريين	٧	٦,٦	٧,٤	٦,٣
المجموع	٧,١	٦,٧	٧,٦	٥,٩

المصدر: وزارة الصحة العامة وحسابات جهاز التخطيط والإحصاء، نشرة المواليد والوفيات.

ويمكن القول بأن دولة قطر اقتربت من المستوى السائد في الدول المتقدمة وذلك بفضل السياسات الصحية الفعالة التي انتهجتها الدولة والتي ساهمت في توفير مختلف الاحتياجات الأساسية للأطفال من خلال التوسع في بناء مراكز الرعاية الصحية للأطفال والقيام بحملات التطعيم ضد الأمراض الوبائية والمعدية، علاوة عن تنظيم حملات التوعية الصحية.

معدل وفيات حديثي الولادة (٠ – ٢٨ يوماً)

ارتفع معدل وفيات حديثي الولادة في دولة قطر لكل ألف مولود حي من (٢,٨) حالة وفاة عام ٢٠١٦ إلى (٣,٤١) حالة وفاة عام ٢٠١٩، وهو ما يعني أنه انخفض بنسبة ٣٥,٧٪ خلال الفترة (٢٠١٦ – ٢٠١٩). وقد تجاوز هذا المعدل نظيره في الاتحاد الأوربي والذي بلغ (٣) حالة وفاة، ويقل عن نظيره لدى الولايات المتحدة، حيث بلغ معدل وفيات حديثي الولادة فيها (٦) حالة وفاة لكل ألف مولود حي عام ٢٠١٧، وفي المملكة المتحدة التي وصل فيها إلى (٤) حالة وفاة لكل ألف مولود حي. وبهذا حققت دولة قطر هذه الغاية المحددة بالتنمية المستدامة ٢٠٣٠بـ (١٢) حالة وفاة في كل ألف مولود حي.

جدول (٣,٣) معدل وفيات حديثي الولادة (عدد الوفيات لكل ١٠٠٠ مولود حي) حسب الجنسية (٢٠١٦-٢٠١٨)

الجنسية	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
قطريون	٣,٩	٤,٣	٤,٢	٢,٨
غير قطريين	٢,٨	٣,٧	٣,٦	٣,٦٣
المجموع	٢,٨	٣,٨	٣,٨	٣,٤١

المصدر: وزارة الصحة العامة وحسابات جهاز التخطيط والإحصاء، نشرة المواليد والوفيات

وغني عن البيان، فإن ارتفاع معدل وفيات المواليد (حديثي الولادة (٠ -٢٨ يوم)في الدولة لا يعكس الجهود الحثيثة التي تقوم بها الدولة في مجال السياسات الصحية لاسيما الصحة الانجابية للمرأة، علاوة على تبني برامج للعناية بصحة الطفل حديث الولادة، وضع نموذج وطني متكامل للرعاية وتقديم الخدمات في طب الأطفال، مع التركيز على استمرارية الرعاية.

الغاية (٣-٣): القضاء على أوبئة الإيدز والسل والملاريا والأمراض المدارية المهملة ومكافحة الالتهاب الكبدي الوبائي والأمراض المنقولة بالمياه والأمراض المعدية الأخرى بحلول عام ٢٠٣٠

عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية لكل ١,٠٠٠ شخص غير مصاب من السكان حسب الجنس والعمر والفئات الرئيسية من السكان

تقترب عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية لكل ألف شخص من الصفر طيلة الفترة (٢٠١٦-٢٠١٩)، حيث بلغ المعدل (٠,٠٢) لكل ألف شخص، وهذا يعني بأن مرض الإيدز لا يمثل مشكلة صحية على مستوى الدولة طبقاً لوثائق وتقارير جهات الاختصاص في وزارة الصحة العامة، وهذا يرجع لعدة أسباب من أهمها الإجراءات الوقائية التي تقوم بها الجهات المختصة، ومن ضمنها السياسة الاحترازية التي تعتمدها إدارة القومسيون الطبي لضمان عدم دخول المرض إلى الدولة من الخارج.

جدول (٤,٣) عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية لكل ١,٠٠٠ شخص غير مصاب من السكان (٢٠١٦ -٢٠١٩)

الخصائص	البيان	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
الجنس	ذكور	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠٢	٠,٠٢
	اناث	٠	٠	٠,٠١	٠,٠١
الجنسية	قطريين	٠,٠٢	٠,٠٣	٠,٠٥	٠,٠٥
	غير قطريين	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠٢
الفئات العمرية	أقل من ١٥ سنة	٠	٠	(-)	٠
	١٥ – ٢٤ سنة	٠,٠١	٠	٠,٠١	٠,٠١
	٢٥ سنة فأكثر	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠٢	٠,٠٢
الإجمالي		٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠٢

المصدر: وزارة الصحة العامة

وبالرغم من تنوع التركيبة العرقية والثقافية للسكان في دولة قطر غير أن معدّل انتشار مرض نقص المناعة المكتسبة «الإيدز» في دولة قطر يعدّ منخفضًا نسبيًا، ويعود السبب في ذلك إلى تطبيق البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز والذي يتبنى إستراتيجية الكشف المبكر عن المرض ومعالجته. ويهدف البرنامج إلى نشر الوعي حول مرض نقص المناعة المكتسبة «الإيدز» وتوفير أفضل رعاية صحيّة ممكنة للمرضى المصابين بهذا المرض في دولة قطر، إضافة إلى تحسين جمع البيانات الوبائية ورصد المؤشرات الصحية بما في ذلك وفيات الأمهات والأمراض الرئيسية

(٣-٣-٢) معدل انتشار داء السل لكل ١٠٠,٠٠٠ شخص

ارتفع معدل انتشار مرض السل في الدولة خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠١٩، حيث سجل (١٩,٣ حالة لكل مئة ألف من السكان) إلى (٢٩,٣) حالة عام ٢٠١٩، أي بنسبة ازدياد قدرها (٥١,٨٪).

جدول (٥,٣) معدل حدوث اصابة بداء السل لكل ١٠٠,٠٠٠ شخص (٢٠١٦ -٢٠١٩)

٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
١٩,٣	٢٣,٣	٢٨,٧	٢٩,٣

المصدر: وزارة الصحة العامة.

وتجدر الإشارة إلى أن منظمة الصحة العالمية قد أعدت استراتيجية دحر السل واعتمدتها جمعية الصحة العالمية في مايو ٢٠١٤ لتكون مخططاً لجميع الدول للقضاء على وباء السل بالحد من الوفيات الناجمة عنه وخفض معدلات الإصابة به والتخلص من التكاليف الكارثية الناتجة عنه. وتحدد الاستراتيجية الغايات العالمية المتعلقة بالأثر والمتمثلة في خفض معدل الوفيات الناجمة عن السل بنسبة (٩٠٪)، وخفض عدد الحالات الجديدة بنسبة (٨٠٪) في الفترة بين عامي ٢٠١٥ و٢٠٣٠، وضمان عدم تحمل أي اسرة لتكاليف كارثية ناتجة عن السل.

وقد أسهمت السياسة المتبعة باعتماد فحوصات القومسيون الطبي لجميع المتقدمين للحصول على الإقامة، في التشخيص المبكر، وعلاج الحالات المكتشفة بشكل ناجح، حيث تتضافر فيه جهود وزارة الصحة العامة مع مؤسسة حمد الطبية والرعاية الصحية الأولية وكذلك القطاع الخاص، كما يتم فحص جميع مخالطي مرضى السل والتأكد من تعرضهم أو خلوهم من المرض وإعطائهم العلاج اللازم إذا استدعت الضرورة ذلك.

(٣-٣-٣) عدد حالات الإصابة بالملاريا لكل ١,٠٠٠ شخص

تشير الإحصاءات إلى استقرار معدل انتشار الملاريا لكل ألف نسمة من السكان عند (٠,٢) خلال الفترة من ٢٠١٦إلى ٢٠١٩ ويأتي ذلك نتيجة للجهود التي تقوم بها المؤسسات الصحية بالدولة للتوعية بمرض الملاريا وأهمية اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة للحماية منه، خصوصاً مع استعداد العديد من السكان للسفر خارج قطر لقضاء عطلات الصيف.

جدول (٦,٣) معدل حدوث اصابة بالملاريا لكل ١,٠٠٠ شخص (٢٠١٦ -٢٠١٩)

٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢

المصدر: وزارة الصحة العامة.

ومن الجدير بالذكر، فإن مرض الملاريا ليس من الأمراض المتوطنة في قطر، بيد أنه يتم تشخيص مئات الحالات كل عام نتيجة لسفر بعض الأشخاص إلى الدول التي يتوطن فيها هذا المرض.

(٣-٣-٤) عدد الإصابات بأمراض التهاب الكبد الوبائي (ب) لكل ١٠٠,٠٠٠ من السكان

ارتفع معدل انتشار داء التهاب الكبد (ب) لكل مئة ألف نسمة في الدولة من (٨,٤ حالة لكل مئة ألف من السكان) إلى (٢٩,٢) حالة بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٩، وتجدر الإشارة إلى أن هذا المؤشر سجل انخفاضا طفيفا بين سنتي ٢٠١٨ و٢٠١٩ قدره ٠,٤ نقطة ويأتي نجاح دولة قطر في مجال مكافحة التهاب الكبد الوبائي كأحد ثمار التعاون المستمر بين القطاع الحكومي والمؤسسات والجمعيات الخيرية في مجال الصحة العامة والذي بات يمثل نموذجاً يحتذى به عالمياً، حيث تنفذ دولة قطر استراتيجية محكمة للسيطرة والقضاء على هذا المرض بالارتكاز على أربعة أركان أساسية يتم تنفيذها عبر تكامل جهود وزارة الصحة العامة ومؤسسة حمد الطبية ومؤسسة الرعاية الصحية الأولية والهلال الأحمر القطري والخدمات الصحية بوزارة الداخلية والعديد من الجهات الأخرى.

جدول (٧,٣) معدل حدوث اصابة بالتهاب الكبد الوبائي لكل ١٠٠,٠٠٠ من السكان (٢٠١٦-٢٠١٩)

٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
٨,٤	٢٠,٣	٢٩,٦	٢٩,٢

المصدر: وزارة الصحة العامة.

(٣-٣-٥) عدد الأشخاص الذين يستلزمون تدخلات لمكافحة الأمراض المدارية المهملة

يقصد بالأمراض المدارية المهملة مجموعة من الأمراض التي يمكن الوقاية منها ومعالجتها والتي تؤثر على الناس الأشد فقراً وضعفا والذين يعيشون في مناطق يصعب الوصول إليها، وهي تنتشر في المناطق المدارية، ولما كانت قطر تنتهج سياسة صحية شاملة ترتكز على توفير العلاج الشامل لجميع الأمراض بما فيها الأمراض المدارية، نلاحظ بأن عدد الأشخاص الذين يتلقون العلاج من الأمراض المدارية بسيط جداً ولا يشكل سوى نسبة ضئيلة للغاية من عدد السكان (٠,٠٠١٤) من إجمالي السكان لعام ٢٠١٩، علماً بأن أغلب هذه الحالات هي من العمالة الوافدة من المناطق المدارية لاسيما من أفريقيا.

جدول (٨,٣) عدد الأشخاص الذين يستلزمون تدخلات لمكافحة الأمراض المدارية المهملة (٢٠١٥ -٢٠١٨)

٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
٣٠	٧٨	٤٠	١٢٨

المصدر: وزارة الصحة العامة.

الغاية (٣-٤): خفض الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية بمقدار الثلث بتوفير الوقاية والعلاج وتعزيز الصحة والسلامة العقلية بحلول عام ٢٠٣٠

(٣-٤-١) معدل الوفيات الناجمة عن أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان وداء السكري والأمراض التنفسية المزمنة

ارتفع معدل الوفيات الناجمة عن أمراض القلب والأوعية الدموية أو السرطان أو مرض السكري أو أمراض الجهاز التنفسي بين القطريين بين (٣٠-٧٠) عاماً من (٨,٤) عام ٢٠١٦ إلى (١٢,٣) لعام ٢٠١٨، أي بنسبة ارتفاع قدرها (٤٦,٤٪) حيث ارتفعت النسبة عند الإناث من (٥,٧٪) عام ٢٠١٦ إلى (٨,٨٪) عام ٢٠١٨، كما شهدت هذه النسبة عند الذكور ارتفاعا من (١١,٥٪) عام ٢٠١٦ إلى (١٦,٢٪) عام ٢٠١٨ أي بنسبة ارتفاع قدرها (٤٠,٨٪).

جدول (٩,٣) معدل الوفيات للقطريين، الناجمة عن أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان وداء السكري والأمراض التنفسية المزمنة (احتمالات الوفاة محولة إلى ٪ بين العمر ٣٠ والعمر ٧٠ سنة) حسب الجنس (٢٠١٦ -٢٠١٩)

	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
ذكور	١١,٥	١٥	١٦,٢
اناث	٥,٧	٧,١	٨,٨
المجموع	٨,٤	١٠,٩	١٢,٣
	٠,٥	٠,٤٧	٠,٥٤

المصدر: وزارة الصحة العامة.

(٣-٤-٢) معدل وفيات الانتحار

الانتحار هو الفعل الذي يتضمن تسبب الشخص عمداً في قتل نفسه. ويرتكب الانتحار غالباً بسبب اليأس، الذي كثيراً ما يُعزى إلى اضطراب نفسي مثل الاكتئاب أو الهوس الاكتئابي أو الفصام أو إدمان الكحول أو تعاطي المخدرات. ويلاحظ بأن معدل الوفيات بسبب الانتحار في قطر متدنية جدا، حيث قدرت بنحو (٢,١) عام ٢٠١٩. وتجدر الإشارة إلى أن دولة قطر بوصفها عضواً في منظمة الصحة العالمية، فقد التزمت بموجب خطة عمل منظمة الصحة العالمية للصحة النفسية (٢٠١٣-٢٠٢٠) بالعمل من أجل تحقيق الهدف العالمي المتعلق بخفض معدل الانتحار في البلدان بنسبة ١٠٪ بحلول عام ٢٠٢٠ وهو ما قد تحقق بالفعل.

جدول (١٠,٣) معدل وفيات الانتحار لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة حسب الجنس (٢٠١٦-٢٠١٩)

	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
ذكور	١,٦	١,٦	٢,٣	٢,٦
اناث	٠,٣	٠,٤	٠,١	١
المجموع	١,٣	١,٣	١,٨	٢,١

المصدر: وزارة الصحة العامة.

الغاية (٣-٥): تعزيز الوقاية من اساءة استعمال المواد المخدرة، بما في ذلك تعاطي المخدرات وتناول الكحول على نحو يضر بالصحة، وعلاج ذلك

(٣-٥-١) نطاق تغطية التدخلات العلاجية (الخدمات الدوائية والنفسانية وخدمات اعادة التأهيل والرعاية اللاحقة) لمعالجة الاضطراب الناشئة عن تعاطي المواد المخدرة

توفر دولة قطر كافة الخدمات الدوائية والدعم النفسي وخدمة إعادة التأهيل والرعاية اللاحقة لكافة الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات ناجمة عن تعاطي المخدرات، وبلغت نسبة تغطية التدخلات العلاجية ١٠٠٪ طيلة الفترة (٢٠١٦-٢٠١٩).

جدول (١١,٣) نطاق تغطية التدخلات العلاجية لمعالجة الاضطراب الناشئة عن تعاطي المواد المخدرة (٢٠١٦-٢٠١٩)

	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: وزارة الصحة العامة

وتجدر الإشارة إلى أن وزارة الصحة العامة تقوم بالتنسيق مع اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات، فيما يتعلق بخططها وبرامجها في مجال مكافحة المخدرات والوقاية منها وعلاج وتأهيل المتعاطين.

الغاية (٣-٦): خفض عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور على الصعيد العالمي إلى النصف بحلول عام ٢٠٢٠

(٣-٦-١) معدلات الوفيات الناجمة عن الاصابات جراء حوادث المرور على الطرق

جدول (١٢,٣) معدل الوفيات

الجنسية	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
قطريون	١٩,٨	١٩,٦	١٧,٨
غير قطريين	٧,١	٦,٣	٥,٧
المجموع	٨,٥	٧,٧	٧,١

المصدر: وزارة الصحة العامة وحسابات جهاز التخطيط والإحصاء (نشرة المواليد والوفيات)

شهد مؤشر معدل الوفيات الناتجة عن إصابات الحوادث المرورية انخفاضاً ملحوظاً خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠١٨)، حيث انخفض المعدل بنسبة تقدر بنحو (١٦,٤٪) ما بين عامي ٢٠١٦و٢٠١٨، فبينما كان معدل الوفيات لكل مئة ألف نسمة (٨,٥) حالة وفاة عام ٢٠١٦، أصبح المعدل (٧,١) حالة عام ٢٠١٧، ويلاحظ بأن معدل وفيات الحوادث المرورية في قطر يقل عن المعدل العالمي البالغ (١٧,٤) حالة وفاة. وتجدر الإشارة إلى أن انخفاض نسبة وفيات وإصابات حوادث المرور يرجع إلى تطور منظومة الإسعاف في قطر، علاوة على زيادة عدد أجهزة ضبط السرعة «الرادار»، والحملات المرورية التي تؤكد على أهمية السلامة المرورية واحترام القانون وتعليمات سير المركبات، وتصاعد الوعي وزيادة الانتباه لقواعد المرور وارتفاع مستوى الثقافة العامة للقيادة.

الغاية (٣-٧): ضمان حصول الجميع على خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك خدمات ومعلومات تنظيم الأسرة والتوعية الخاصة به، وإدماج الصحة الإنجابية في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية بحلول عام ٢٠٣٠

(٣-٧-١) نسبة النساء في سن الإنجاب (١٥- ٤٩ سنة) واللاتي لُبيت حاجتهن إلى تنظيم الأسرة بطرق حديثة

بلغت نسبة النساء في سن الإنجاب (١٥ إلى ٤٩ سنة) اللاتي لُبيت حاجتهن إلى التنظيم الأسرة (٣٨٪) وهي تقل عن المعدل العالمي البالغ (٢٥٪)، وتصل النسبة إلى (٤٠٪) عند القطريات، و٣٧,٤٪) عند غير القطريات.

شكل (٢,٣): نسبة النساء في سن الإنجاب (١٥-٤٩ سنة) واللاتي لُبيت حاجتهن إلى تنظيم الأسرة (٢٠١٢)

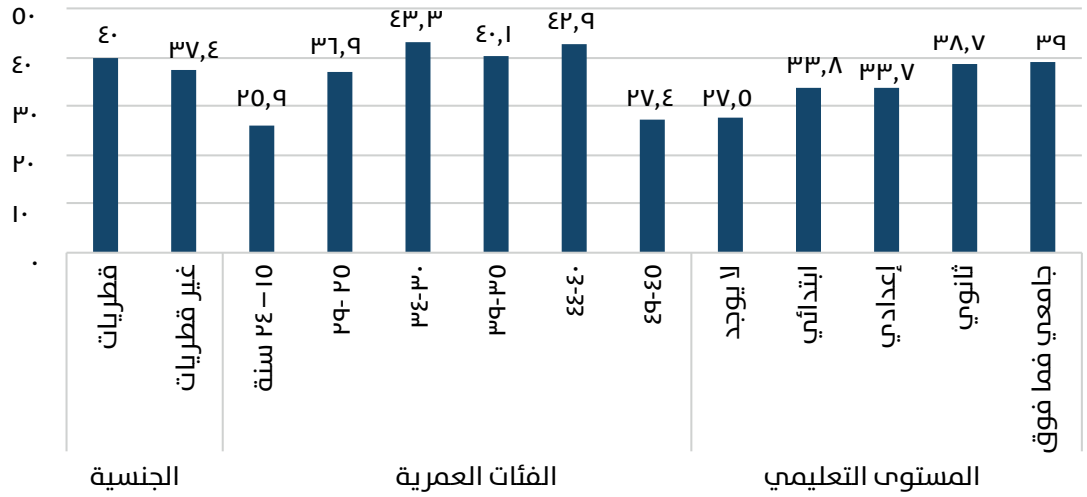

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، مسح العنقودي المتعدد المؤشرات ٢٠١٢

وعند النظر إلى نسبة النساء في سن الإنجاب (١٥ -٤٩ سنة) اللاتي لُبيت حاجتهن إلى تنظيم الأسرة وفق فئات العمر، نلاحظ بأن النسبة الأعلى كانت في الفئة العمرية (٣٠- ٣٤سنة)، بينما كانت النسبة الأقل في الفئة العمرية (١٥ -٢٤ سنة) وهذا ربما يرجع إلى تدني المستوى الثقافي للمرأة المتزوجة في هذه الفئة العمرية والتي لا تحبذ في مراحل الزواج الأولى اللجوء إلى تنظيم الأسرة من خلال استخدام موانع الحمل، والمباعدة بين حمل وآخر. وتتفاوت نسبة النساء اللاتي في سن الإنجاب (١٥ إلى ٤٩ سنة) اللاتي لُبيت حاجتهن إلى تنظيم الأسرة وفق الحالة التعليمية ما بين (٣٣,٧٪) عند حملة الشهادة الاعدادية و(٣٨,٧٪) عند حملة الثانوية، (٣٩,٠) لدى حملة الشهادة الجامعية فأعلى وتقترب من (٣٣,٨٪) عند حملة الشهادة الابتدائية، بينما تبلغ (٢٧,٥٪) عند اللاتي يقل مستواهن التعليمي عن الشهادة الابتدائية.

(٣-٧-٢) معدل الولادات لدى المراهقات (١٠- ١٤ سنة، ١٥-١٩ سنة) لكل ألف امرأة في تلك الفئة العمرية

يبلغ معدل الولادات الإجمالي (قطرية وغير قطرية) لدى المراهقات من الفئة العمرية (١٠-١٤عاماً) لكل ألف امرأة في دولة قطر صفراً، بينما شهد المعدل لدى المراهقات من الفئة العمرية (١٥-١٩) سنة انخفاضاً من حوالي (١٠,٣) حالة ولادة لكل ألف امرأة عام ٢٠١٦ إلى (٨,٥) حالة ولادة لكل ألف امرأة عام ٢٠١٨، وهذا المعدل يقل عن نظيره في دول منظمة التعاون الاقتصادي والولايات المتحدة الاميركية، حيث بلغ (٢٢) و(١٩,٠) ولادة لكل ألف امرأة مراهقة على التوالي لعام ٢٠١٨. وينخفض المعدل عند المراهقة القطرية إلى (٣,٤) حالة ولادة لكل ألف امرأة قطرية، بينما يرتفع عند المرأة غير القطرية ليصل إلى (١١,٨) حالة ولادة لكل ألف امرأة غير قطرية عام ٢٠١٨.

جدول (١٣,٣) معدل الولادات لدى المراهقات (١٠-١٤ سنة، ١٥-١٩ سنة) لكل ١٠٠٠ امرأة حسب الجنسية والفئات العمرية

الجنسية	الفئات العمرية	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
قطريات	١٠-١٤ سنة	٠	٠	٠
	١٥-١٩ سنة	٥,٧	٤,٩	٣,٤
غير قطريات	١٠-١٤ سنة	٠	٠	٠
	١٥-١٩ سنة	١٣,٤	١٣	١١,٨
المجموع	١٠-١٤ سنة	٠	٠	٠
	١٥-١٩ سنة	١٠,٣	٩,٨	٨,٥

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، نشرة المواليد والوفيات.

ويمكن تفسير انخفاض معدل الولادات لدى المراهقات القطريات (١٥ إلى ١٩عاماً) إلى تفضيلهن لإكمال تعليمهن على حساب الزواج المبكر، بعكس المراهقات غير القطريات.

ومن الجدير بالذكر، أن مضاعفات الحمل والولادة هي السبب الرئيسي للوفاة بين الفتيات في الفئة العمرية ١٥-١٩ سنة. والفتيات اللاتي يتزوجن في وقت لاحق ويؤخرن الحمل إلى ما بعد سن المراهقة تتاح لهن فرصة أكبر للتمتع بصحة أوفر، وتحصيل تعليم أعلى، وبناء حياة أفضل لأنفسهن ولأسرهن.

الغاية (٣-٨): تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية وامكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة، وإمكانية حصول الجميع على الأدوية واللقاحات الأساسية المأمونة والجيدة والفعالة والميسورة التكلفة

(٣-٨-١)تغطية توافر الخدمات الصحية الاساسية (المعرفة باعتبارها متوسط التغطية التي توفر الخدمات الاساسية المستندة الى الاجراءات الكاشفة التي تشمل الصحة الانجابية، وصحة الامهات، والمواليد الجدد، والاطفال، والامراض المعدية، والامراض غير المعدية، والقدرة على توفير الخدمات، وامكانية الوصول اليها لدى السكان)

بلغ مؤشر توافر الخدمات الصحية الأساسية حد الشمول الكامل (١٠٠ ٪) لجميع السكان المشمولون بالرعاية الصحية الأولية طيلة الفترة (٢٠١٦-٢٠١٩)، الأمر الذي ساهم في القضاء على العديد من الأمراض كشلل الأطفال والكزاز الوليدي والدفتريا والتيتانوس والسعال الديكي ... الخ، حيث اختفت جميعها تقريباً من الدولة.

جدول (١٤,٣)تغطية توافر الخدمات الصحية الأساسية (المعرفة باعتبارها متوسط التغطية التي توفر الخدمات الاساسية المستندة الى الاجراءات الكاشفة التي تشمل الصحة الانجابية، وصحة الامهات، والمواليد الجدد، والاطفال، والامراض المعدية، والامراض غير المعدية، والقدرة على توفير الخدمات، وامكانية الوصول اليها لدى السكان) (٢٠١٦-٢٠١٩)

الخدمات الصحية الاساسية	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: وزارة الصحة العامة

وغني عن البيان، فإن تحقيق التغطية الكاملة فيما يتعلق بتوفير الخدمات الصحية الأساسية لجميع سكان قطر يعود إلى توسع الدولة في إنشاء المراكز الصحية الأولية في مختلف مناطق الدولة، علاوة على بنائها للمستشفيات التخصصية التي تقدم خدماتها أو أنشطتها لكافة المواطنين والمقيمين.

(٣-٨-٢) نسبة السكان الذين تصرف أسرهم المعيشية نفقات كبيرة على الصحة محسوبة كحصة من مجموع إنفاق الأسر المعيشية أو دخلها

بلغت قيمة الإنفاق الشهري على الصحة للفرد حوالي (٩٨,٥) ريال قطري تمثل ما نسبته (٢,٠٣٪) من إجمالي الإنفاق الشهري للفرد و(١,٣٠ ٪) من إجمالي الدخل الشهري للفرد، وترتفع قيمة الإنفاق كلما زاد دخل الفرد لتصل قيمة الإنفاق الشهري على الصحة لدى أصحاب الدخول (٥٠) ألف ريال فما فوق إلى (٣٠٣) ريال قطري تمثل (٣,٢٨ ٪) من الدخل الشهري و(٥,١ ٠٪) من الإنفاق الشهري للفرد.

	فئات الانفاق للرعاية الصحية	نسبة الانفاق الشهري للفرد على الرعاية الصحية من إجمالي الانفاق الشهري للفرد	نسبة الانفاق الشهري للفرد على الرعاية الصحية من إجمالي الدخل الشهري للفرد	متوسط الانفاق الشهري للفرد على الرعاية الصحية
١	٢,٥٠٠ أقل من	٠,٠٥	٠,٠٤	٢,٠٥
٢	٥,٠٠٠ -	٠,٣٩	٠,٢٣	١٧,٨٨
٣	٧,٥٠٠ -	٠,٥٦	٠,٣٧	٢٧,٥١
٤	١٠,٠٠٠ -	٠,٨٦	٠,٥٢	٤٢,٦١
٥	١٢,٥٠٠ -	١,١٠	٠,٦٩	٥٧,٩٤
٦	١٥,٠٠٠ -	١,٢٧	٠,٨٦	٥٩,٣٠
٧	١٧,٥٠٠ -	١,٥١	٠,٩٦	٧٢,٥٧
٨	٢٠,٠٠٠ -	١,٧٦	١,١١	٩٢,١١
٩	٢٢,٥٠٠ -	٢,١٣	١,١٢	١٢٧,١٣
١٠	٢٥,٠٠٠ -	٢,٢٢	١,٤٠	٩٩,٨٩
١١	٢٧,٥٠٠ -	٢,٤١	١,٧٠	١٣٣,٠١
١٢	٣٠,٠٠٠ -	٢,١١	١,٢٨	١٢٧,٢٤
١٣	٣٢,٠٠٠ -	٢,٢٠	١,٢٧	٩٩,٥٠
١٤	٣٥,٠٠٠ -	٢,٥٠	١,٥٧	١٣١,٠٠
١٥	٤٠,٠٠٠ -	٣,٤٠	١,٩٥	١٨٥,٥٣
١٦	٥٠,٠٠٠ -	٣,٧٨	٢,١٧	١٨١,٢٥
١٧	٥٠,٠٠٠ فأكثر	٥,١٠	٣,٢٨	٣٠٣,٩٧
	المجموع	٢,٠٣	١,٣٠	٩٨,٤٩

* ملاحظة: متوسط دخل الفرد شهريا ٧٥٨٣,٢ ريال قطري عام ٢٠١٢/٢٠١٣، ومتوسط إنفاق الفرد شهريا ٩٨,٥ ريال قطري.

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء - مسح إنفاق ودخل الأسرة ٢٠١٢/٢٠١٣.

يتضح من الجدول بأن إنفاق الأفراد على الخدمات والرعاية الصحية متدني جداً وذلك لأن جميع السكان تشملهم الخدمات الصحية المجانية أو شبه المجانية. كما يلاحظ ارتفاع الإنفاق الشهري للفرد على الصحة من حوالي (٦٧,٥) ريال قطري عام ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ إلى حوالي (٩٨,٥) ريال قطري عام ٢٠١٢/٢٠١٣ أي بنسبة زيادة بلغت حوالي (٤٦ ٪) كما ارتفعت نسبة إنفاق الفرد على الصحة من اجمالي الإنفاق الشهري من (١,٩ ٪) عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ إلى (٢ ٪) عام ٢٠١٢/٢٠١٣، بينما انخفضت نسبة الإنفاق الشهري على الصحة من إجمالي دخل الفرد من (١,٨ ٪) عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ إلى (١,٣ ٪) عام ٢٠١٢/٢٠١٣، وذلك بسبب ارتفاع دخل الفرد الشهري بمعدل أعلى مما يخصصه من الدخل لخدمات الرعاية الصحية.

جـدول(١٦,٣) نسـبة إنفـاق الأفـراد عـلى الخدمـات والرعايـة الصحيـة كنسـبة مـن إجـمالي الانفـاق الأسري أو الدخــل (١٩٨٢-٢٠١٣)

السنوات	قيمة إنفاق الفرد على الخدمات والرعاية الصحية للفرد (شهرياً بالريال القطري)	اجمالي دخل الفرد (شهرياً بالريال القطري)	اجمالي إنفاق الفرد (شهرياً بالريال القطري)	نسبة إنفاق الفرد على الخدمات والرعاية الصحية من اجمالي دخله الشهري٪	نسبة إنفاق الفرد على الخدمات والرعاية الصحية من اجمالي انفاقه الشهري٪
١٩٨٣/١٩٨٢	٢,٠	...	١٢٦٠,٥٦	....	٠,٢٪
١٩٨٨	١٦,٠	١٥٨٧	١٦٧٢	١,٠٪	١,٠٪
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٦٧,٥	٣٨٤٥,٤	٣٥٩١,١٦	١,٨٪	١,٩٪
٢٠١٣/٢٠١٢	٩٨,٤٩	٧٥٨٣,١٧	٤٨٤٦,٧٨	١,٣٪	٢,٠٪

المصدر: مسح إنفاق ودخل الأسرة وحسابات جهاز التخطيط والإحصاء

شـكل (٣,٣): نسـبة إنفـاق الفـرد عـلى خدمـات والرعايـة الصحيـة كنسـبة مـن إجـمالي انفاقـه الشـهري أو دخلـه الشـهري (١٩٨٢ – ٢٠١٣)

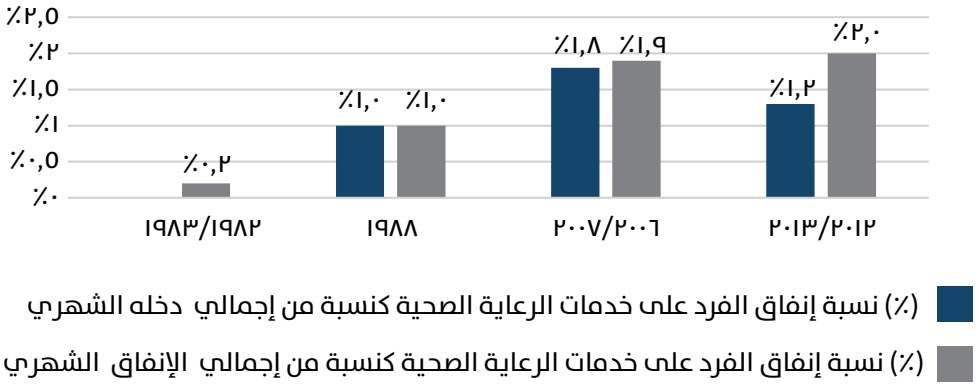

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء

الغايـة (٣-٩): الحـد بقـدر كبـير مـن عـدد الوفيـات والأمـراض الناجمـة عـن التعـرّض للمواد الكيميائيـة الخطـرة وتلـوث الهـواء والمـاء والتربـة بحلول عـام ٢٠٣٠

(٣-٩-١) معـدل الوفيـات المنسـوب إلى الميـاه غـير المأمونـة، وخدمـات الـصرف الصحـي غـير المأمونـة، والافتقـار إلى المرافـق الصحيـة (التعـرض لخدمـات غـير مأمونـة في توفـير الميـاه وخدمـات الـصرف الصحـي والنظافـة الصحيـة للجميـع)

نظراً لتوفر مياه مأمونة وصرف صحي آمن وكذلك توفر مواد التنظيف لجميع السكان في دولة قطر، لذلك لم تسجل حالة وفيات تنسب إلى المياه غير المأمونة وخدمات الصرف الصحي غير المأمونة، والافتقار إلى المرافق الصحية طيلة الفترة (٢٠١٦-٢٠١٩).

جدول (١٧,٣) معدل الوفيات لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة حسب سبب الوفاة (٢٠١٦-٢٠١٩)

سبب الوفاة	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
مياه غير آمنة	٠	٠	٠	٠
صرف صحي غير آمن	٠	٠	٠	٠
نقص مواد التنظيف	٠	٠	٠	٠
المجموع	٠	٠	٠	٠

المصدر: وزارة الصحة العامة.

(٣-٩-٢) معدل الوفيات المنسوب إلى التسمم غير المتعمد

تشير البيانات الخاصة بمؤشر معدل الوفيات المنسوبة للتسمم غير المتعمد إلى أنه تضاعف ثلاث مرات ما بين ٢٠١٦ إلى ٢٠١٨ حيث انتقل من ٠,١٥ إلى ٠,٤٧ مع وجود تباين في المؤشر بين القطريين وغير القطريين، إذ تناقص هذا المعدل لدى القطريين خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠١٩) من ٠,٦٨ إلى ٠,٣٢. بينما ارتفع لدى غير القطريين من ٠,٠٩ إلى ٠,٤٩. ولئن كان هذا المؤشر شهد تذبذبا خلال الفترة إلا أنه يبقى أقل منه في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (٠,٥)، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (٠,٨)[1].

جدول (١٨,٣) معدل الوفيات لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة حسب التسمم غير المتعمد (٢٠١٦ -٢٠١٨)

الجنسية	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
قطريون	٠,٦٨	٠,٦٦	٠,٣٢
غير قطريين	٠,٠٩	٠,٥	٠,٤٩
المجموع	٠,١٥	٠,٥١	٠,٤٧

المصدر: وزارة الصحة العامة - وحسابات جهاز التخطيط والإحصاء، نشرة المواليد والوفيات.

(٣-٩-٣) معدل الوفيات المنسوب إلى المياه غير المأمونة، وخدمات الصرف الصحي غير المأمونة، والافتقار إلى المرافق الصحية (التعرض لخدمات غير مأمونة في توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع)

توفر دولة قطر خدمات الحصول على مياه مأمونة وخدمات صرف صحي لجميع السكان بالدولة، وهذا انعكس على عدم تسجيل حالة وفاة بالدولة ناجمة عن التعرض لخدمات غير مأمونة سواء تعلق الأمر بمياه الشرب المأمونة أو خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية طيلة الفترة (٢٠١٦-٢٠١٩).

جدول (١٩,٣) معدل الوفيات المنسوب إلى المياه غير المأمونة، وخدمات الصرف الصحي غير المأمونة، والافتقار إلى المرافق الصحية (التعرض لخدمات غير مأمونة في توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع) (٢٠١٦-٢٠١٩)

	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
عدد	٠	٠	٠	٠
المعدل	٠	٠	٠	٠

المصدر: وزارة الصحة العامة

١ https://data.worldbank.org/indicator/SH.STA.POIS.P0

الغاية (٣-أ): تعزيز تنفيذ اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ في جميع البلدان، حسب الاقتضاء

(٣-أ-١) معدل الانتشار الموحد السن لاستعمال التبغ حالياً لدى الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم ١٥ سنة فأكثر

تشير بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات الذي أجري عام ٢٠١٢ إلى أن معدل انتشار التدخين لدى الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم ١٥ سنة فما فوق بلغ (١٧,١٪)، ويرتفع معدل الانتشار عند غير القطريين عن مثيله لدى القطريين، من الذكور والإناث، كما يرتفع المعدل عند الفئة العمرية ما بين (٢٥ -٤٤ سنة)، ثم يهبط بعد ذلك. وكذلك ترتفع النسبة كلما تدنى المستوى التعليمي، حيث تصل النسبة إلى (٣٢,٣ ٪) عند مستوى التعليم الابتدائي، بينما كانت بحدود (١٦,٧ ٪) عند حملة الشهادة الجامعية فما فوق. وتجدر الإشارة إلى أن معدل انتشار التدخين في قطر عند الذكور من سن (١٥سنة فأكثر) هو أقل من المعدل العالمي البالغ (٣٥ ٪)، والمعدل في دول الاتحاد الأوربي (٣٠ ٪) ومثيله في دول أمريكا الشمالية (١٩ ٪).

شكل (٤,٣)معدل الانتشار موحد السن لاستعمال التبغ لدى الأشخاص (١٥ سنة فأكثر) حسب الجنس والجنسية (٢٠١٢)

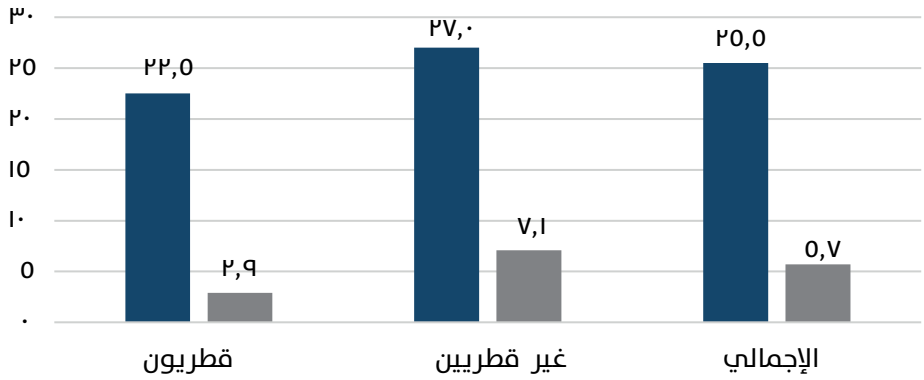

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء -مسح العنقودي المتعدد المؤشرات ٢٠١٢.

وتسعى دولة قطر من خلال التثقيف بمضار التدخين عبر وسائل الإعلام المختلفة والمنابر الدينية إلى التقليل من معدل انتشاره، كما قامت بخطوة توسيع عيادات الإقلاع عن التدخين لتشمل المراكز الصحية لتعزيز الجهود وإتاحة إمكانية أكبر أمام الراغبين في الإقلاع عن التدخين؛ للوصول إلى الخدمات المقدمة في هذا الجانب، وذلك في إطار الحد من انتشار التدخين بنسبة (٣٠ ٪) بحلول عام ٢٠٢٢ وفق ما جاء باستراتيجية التنمية الوطنية (٢٠١٨ -٢٠٢٢).

الغاية (٣-ب): دعم البحث والتطوير في مجال اللقاحات والأدوية للأمراض المعدية وغير المعدية التي تتعرض لها البلدان النامية في المقام الأول، وتوفير إمكانية الحصول على الأدوية واللقاحات الأساسية بأسعار معقولة، وفقاً لإعلان الدوحة بشأن الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وبالصحة العامة، الذي يؤكد حق البلدان النامية في الاستفادة بالكامل من الأحكام الواردة في الاتفاق بشأن الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بأوجه المرونة اللازمة لحماية الصحة العامة، ولا سيما العمل من أجل إمكانية حصول الجميع على الأدوية.

(٣-ب-١) نسبة السكان المستهدفين المستفيدين من جميع اللقاحات المشمولة بالبرنامج الوطني لبلدهم

يحصل جميع سكان قطر من المواطنين والمقيمين على جميع الأدوية الأساسية، حيث تدعم الدولة سعر الدواء بنسبة كبيرة من قيمته بالنسبة لغير القطريين، أما بالنسبة للقاحات فتوفرها الدولة من خلال مراكزها الخاصة بالرعاية الصحية للجميع بالمجان وفي كافة مناطق الدولة.

جدول (٢٠,٣) نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول بشكل دائم على الأدوية واللقاحات الأساسية بأسعار ميسورة (٢٠١٦ -٢٠١٩)

٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: وزارة الصحة العامة.

وتشير استراتيجية التنمية الوطنية الثانية (٢٠١٨ -٢٠٢٢) إلى أن الدولة وفي إطار بناء نموذج متكامل لتقديم رعاية صحية رفيعة المستوى، اشتملت على برنامج خاص يتعلق بضمان توافر الأدوية والمستلزمات الطبية اللازمة، وبرنامج وضع سياسات وأنظمة للحصول على أقصى قيمة من الأدوية والخدمات التشخيصية. أما فيما يتعلق بنسبة تغطية التطعيمات للأطفال خلال السنة الأولى من العمر، فقد اقتربت النسبة من التغطية الشاملة بالنسبة لمرض الخناق الكزاز السعال الديكي (٩٨٪) خلال الفترة (٢٠١٦- ٢٠١٩)، وبالنسبة للتحصين ضد الحصبة، فقد ارتفعت النسبة من (٩٢ ٪) عام ٢٠١٦ إلى (٩٨,٣ ٪) عام ٢٠١٩، وقد ارتفعت نسبة تغطية التطعيم الخاصة بجرعة المكورات الرئوية الثالثة من ٩٦,٦٪ عام ٢٠١٦ إلى ٩٨٪ في عام ٢٠١٩.

جدول (٢١,٣) نسبة تغطية التطعيمات للأطفال خلال السنة الأولى من العمر (٢٠١٦ -٢٠١٩)

السنة	الخناق الكزاز السعال الديكي من بين الذين أعمارهم أقل من سنة (٪)	الحصبة التي تحتوي على تغطية التحصين بالجرعة الثانية (MCV٢) حسب العمر الموصي به على المستوى	الجرعة المكورات الرئوية الثالثة (PCV٣)
٢٠١٦	٩٨,٢	٩٢	٩٦,٦
٢٠١٧	٩٧,١	٩٣	٩٧,٧
٢٠١٨	٩٨	٩٥	٩٨
٢٠١٩	٩٨	٩٨,٣	٩٨

المصدر: وزارة الصحة العامة

ومن المتوقع أن تبقى نسبة تحصين الأطفال من الأمراض المعدية في الأجلين المتوسط والطويل في ظل تبني الدولة لسياسات وخطط ضمن استراتيجية التنمية الوطنية الثانية لدولة قطر (٢٠١٨-٢٠٢٢) تهدف إلى الارتقاء بالخدمات الصحية المقدمة للأطفال.

وفي إطار برنامج التطعيم الوطني لفيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩)، ، تجري عملية تلقيح المواطنين والمقيمين على قدم وساق حيث بلغ إجمالي عدد جرعات اللقاح التي تم إعطاؤها ٢٢٦١٩٠٣ ؛ منهم ١٣٠٢٨٠٦ تلقوا جرعة واحدة على الأقل، مقابل ٩٥٩٠٩٧ الذين تلقوا كلا الجرعتين ٩٥٩٠٩٧. وقد بلغت نسبة إجمالي السكان (١٦ سنة فأكثر) المحصنين ٥٧,٣ ٪ بجرعة واحدة مقابل ٤٢,٢ بجرعتين. أما الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن ٤٠ عامًا فقد تم تطعيمهم بنسبة ٧٩,١٪ جرعة واحدة، مقابل ٦٦٪ بجرعتين. ومن جهة أخرى فإن النسبة المئوية للأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن ٦٠ عامًا الذين وتم تطعيمهم قد بلغت ٩٠,٤ ٪ بجرعة واحدة، مقابل ٨٤,٧٪ بجرعتين [٢].

(٣-ب-٢) مجموع صافي المساعدة الانمائية الرسمية المقدمة الى القطاعات الصحية الأساسية والبحوث الطبية

ارتفعت قيمة المساعدات المقدمة من دولة قطر لدعم جهود الدول النامية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من حوالي (٣,٥) مليار ريال قطري عام ٢٠١٥ إلى قرابة (٤,٢) مليار ريال قطري عام ٢٠١٧ ، أي بنسبة (٢٠ ٪) ، كما ارتفعت المساعدات المقدمة في مجال الصحة والرفاهية من (١٨٢) مليون ريال عام ٢٠١٦ إلى (٥٨٣) مليون ريال عام ٢٠١٧ ، أي بنسبة زيادة تقدر بنحو (٢٢٠ ٪)، وشكلت المساعدات المقدمة لمساعدة الدول النامية لاسيما الأقل نمواً لتحقيق الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ ما نسبته (١٣,٩ ٪) من إجمالي المساعدات الإنمائية القطرية لعام ٢٠١٧.

جدول (٢٢,٣) قيمة المساعدات الانمائية للهدف الثالث (٢٠١٦ -٢٠١٩)

الهدف	اسم الهدف	الوحدة	٢٠١٦	٢٠١٧
٣	صحة جيدة ورفاهية	الريال القطري	١٨٢,١٠١,٦٠٢	٥٨٣,٠٥٢,٦٠٧
		دولار أمريكي	٥٠,٠٢٧,٩١٣	١٦٠,١٧٩,٢٨٨

المصدر: وزارة الخارجية

(٣-ب-٣) نسبة المرافق الصحية المتاحة فيها مجموعة أساسية من الأدوية الضرورية التي تفي بالغرض بكلفة ميسورة على الدوام

قامت الدولة بتوفير المرافق الصحية المتمثلة بالمستشفيات والمراكز الصحية في كافة مناطق الدولة، وتتوفر فيها كافة الأدوية الضرورية والتي توزع بصورة منظمة تتيح للجميع الحصول عليها وبكلفة رمزية، وبالتالي فإن نسبة توفر هذه المرافق هي ١٠٠٪ طيلة الفترة (٢٠١٦- ٢٠١٩).

جدول (٢٣,٣) نسبة المرافق الصحية المتاحة فيها مجموعة أساسية من الأدوية الضرورية التي تفي بالغرض بكلفة ميسورة على الدوام (٢٠١٦ -٢٠١٩)

٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: وزارة الصحة العامة.

٢ moph.gov.qa/AR/Pages/Vaccination-Program-Data.aspx.https://covid١٩

الغاية (٣-ج): تحقيق زيادة كبيرة في تمويل قطاع الصحة، وتوظيف قوى عاملة في هذا القطاع وتطويرها وتدريبها واستبقائها في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية

(٣-ج-١) معدل كثافة الأخصائيين الصحيين وتوزيعهم

بقي معدل عدد الأطباء لكل ألف من السكان عند مستوى منخفض فهو لم يتخطى (٢,٧) طبيباً وهو أقل من نظيره في المملكة المتحدة البالغ (٢,٨) ومنه في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية البالغ (٣,٥) طبيباً لكل ألف شخص، لكنه يتخطى المتوسط العالمي (١,٥)، ومن المتوقع أن يرتفع المعدل مع زيادة أعداد الخريجين من كلية طب وايل كورنيل وكذلك خريجي كلية الطب بجامعة قطر التي من المتوقع أن تبدأ بتخريج أول دفعة عام ٢٠٢١.

جدول (٢٤,٣) كثافة وتوزيع العاملين في مجال الصحة لكل ١٠٠٠ نسمة حسب مهنة العاملين في الصحة (٢٠١٦ -٢٠١٩)

العاملين في الصحة	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
ممرضون	٦,٥	٦,٦	٧,٥	٨,١
صيادلة	١,١	٠,٨	٠,٩	١
أطباء أسنان	٠,٨	٠,٦	٠,٦	٠,٧
أطباء بشريون	٢,٧	٢,٤	٢,٥	٢,٧
العاملين في المهن الصحية المساعدة	٣,٤	٣,١	٢,٥	٢,٧

المصدر: وزارة الصحة العامة وحسابات جهاز التخطيط والإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية (فصل إحصاءات الخدمات الصحية).

ويلاحظ من الجدول أعلاه بأن عدد الممرضين لكل ألف نسمة لم يتخطى (٦,٥) وهذا المعدل يتجاوز المتوسط العالمي البالغ (٢,٩٤)، لكنه يقل عن نظيره في كل من فرنسا والمملكة المتحدة البالغ (١٠,٦) و(٨,٤) ممرض لكل ألف شخص. ومن المتوقع أن يرتفع المعدل خلال السنوات القادمة مع تصاعد أعداد الخريجين والخريجات في التخصصات التمريضية من جامعة كالجاري.

الغاية (٣-د): تعزيز قدرات جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في مجال الإنذار المبكر والحد من المخاطر وإدارة المخاطر الصحية الوطنية والعالمية

(٣-د-١) القدرة على تنفيذ اللوائح الصحية الدولية والجاهزية لمواجهة حالات الطوارئ الصحية

تتوفر في دولة قطر القدرات المطلوبة في مجال اللوائح الصحية الدولية والاستعداد للطوارئ وهذا ما تمت الاشارة إليه في الاستراتيجية الوطنية الأولى للصحة (٢٠١١ - ٢٠١٦)، حيث تضمنت تنفيذ مشروع التأهب لحالات الطوارئ، وتم إنشاء إدارة جديدة للتأهب والاستجابة لحالات الطوارئ في وزارة الصحة العامة. وتجدر الإشارة إلى أن وزارة الصحة العامة وفي إطار تطبيق استراتيجية التنمية الوطنية الثانية لدولة قطر (٢٠١٨ -٢٠٢٢)، تنفذ مشروع الخطة الوطنية للتأهب لحالات الطوارئ وتعزيز نهج شامل لجميع الأخطار في التأهب للاستجابة وبدعم من مؤسسة حمد الطبية، وكافة مؤسسات الرعاية الصحية بالدولة، ووزارة الداخلية.

وهكذا ارتفع متوسط القدرة على تنفيذ اللوائح الصحية الدولية والجاهزية لمواجهة حالات الطوارئ الصحية من ٧٦ ٪ في سنة ٢٠١٦ إلى ٩٦٪ في سنة ٢٠١٩.

جـدول (٢٥,٣)جـدول: مـدى القـدرة عـلى تنفيـذ اللوائـح الصحيـة الدوليـة والجاهزيـة لمواجهـة حـالات الطـوارئ الصحيـة حسـب المـؤشر الفرعـي (٢٠١٦-٢٠١٩)

المؤشر	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
متوسط القدرة على تنفيذ اللوائح الصحية الدولية والجاهزية لمواجهة حالات الطوارئ الصحية	٧٦	٧٦	٨٧	٩٦

المصدر: وزارة الصحة العامة

التحديات

حققت دولة قطر إنجازات بارزة في الرعاية الوقائية في مجالات مختلفة، منها الكشف المبكر عن الأمراض، وتشجيع الجمهور على ممارسة سلوكيات صحية، وتحسين الشفافية على صعيد حقوق المرضى ومسؤولياتهم. ورغم الجهود المبذولة والنتائج المحققة لاتزال هناك بعض التحديات نذكر منها ما يلي:

١. ارتفاع معدل وفيات حديثي الولادة في دولة قطر لكل ألف مولود حي من (٢,٨) حالة وفاة عام ٢٠١٦ إلى (٣,٤١) حالة وفاة عام ٢٠١٩؛

٢. ارتفاع معدل انتشار مرض السل في الدولة خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠١٩)، حيث سجل (١٩,٣ حالة لكل مئة ألف من السكان) إلى (٢٩,٣) حالة عام ٢٠١٩، أي بنسبة ازدياد قدرها (٥١,٨٪)؛

٣. ارتفاع معدل انتشار داء التهاب الكبد (ب) لكل مئة ألف نسمة في الدولة من (٨,٤ حالة لكل مئة ألف من السكان) إلى (٢٩,٢) حالة بين عامي ٢٠١٦ و٢٠١٩؛

٤. ارتفاع معدل الوفيات الناجمة عن أمراض القلب والأوعية الدموية أو السرطان أو مرض السكري أو أمراض الجهاز التنفسي بين القطريين بين (٣٠-٧٠) عاماً من (٨,٤) عام ٢٠١٦ إلى (١٢,٣) لعام ٢٠١٨، أي بنسبة ارتفاع قدرها (٤٦,٤٪) حيث ارتفعت النسبة عند الإناث من (٥,٧٪) عام ٢٠١٦ إلى (٨,٨٪) عام ٢٠١٨، كما شهدت هذه النسبة عند الذكور ارتفاعا من (١١,٥٪) عام ٢٠١٦ إلى (١٦,٢٪) عام ٢٠١٨ أي بنسبة ا ارتفاع قدرها (٤٠,٨٪)؛

٥. تضاعف معدل الوفيات المنسوبة للتسمم غير المتعمد ما بين ٢٠١٦ إلى ٢٠١٨ حيث انتقل من ٠,١٥ إلى ٠,٤٧ مع وجود تباين في المؤشر بين القطريين وغير القطريين، إذ تناقص هذا المعدل لدى القطريين خلال الفترة (٢٠١٦ -٢٠١٩) من ٠,٦٨ إلى ٠,٣٢ بينما ارتفع لدى غير القطريين من ٠,٠٩ إلى ٠,٤٩؛

٦. ارتفاع معدل انتشار التدخين لدى الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم ١٥ سنة فما فوق حيث بلغ (١٧,١٪)، ويرتفع معدل الانتشار عند غير القطريين عن مثيله لدى القطريين، من الذكور والإناث، كما يرتفع المعدل عند الفئة العمرية ما بين (٢٥ -٤٤ سنة)، ثم يهبط بعد ذلك. وكذلك ترتفع النسبة كلما تدنى المستوى التعليمي، حيث تصل النسبة إلى (٣٢,٣ ٪) عند مستوى التعليم الابتدائي، بينما كانت بحدود (١٦,٧ ٪) عند حملة الشهادة الجامعية فما فوق؛

٧. انخفاض معدل عدد الأطباء لكل ألف من السكان فهو لم يتخط (٢,٧) طبيباً بالمقارنة مع المستوى الدولي.

خلاصة القول، فقد حققت دولة قطر إنجازات بارزة في الرعاية الوقائية في مجالات مختلفة، منها الكشف المبكر عن الأمراض، وتشجيع الجمهور على ممارسة سلوكيات صحية، وتحسين الشفافية على صعيد حقوق المرضى ومسؤولياتهم. كما حققت الدولة إنجازات ملموسة، حيث بلغ مؤشر توافر الخدمات الصحية الأساسية حد الشمول الكامل (١٠٠٪) لجميع السكان المشمولون بالرعاية الصحية الأولية طيلة الفترة (٢٠١٦- ٢٠١٩)، الأمر الذي ساهم في القضاء على العديد من الأمراض كشلل الأطفال والكزاز الوليدي والدفتريا والتيتانوس والسعال الديكي ... الخ، حيث اختفت جميعها تقريباً من الدولة.

وقد انخفضت معدلات الوفيات الناجمة عن مخاطر البيئة بشكل كبير جداً. كما ارتفعت المساعدات المقدمة في مجال الصحة والرفاهية من (١٨٢) مليون ريال عام ٢٠١٦ إلى (٥٨٣) مليون ريال عام ٢٠١٧، أي بنسبة زيادة تقدر بنحو (٢٢٠ ٪)،

ورغم الجهود المبذولة والنتائج المحققة، لاتزال هناك بعض التحديات المتعلقة بتخفيض معدلات الوفيات المبكرة الناجمة عن أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان والسكري وغيرها من الأمراض المزمنة، حيث ارتفع معدلها بين القطريين من (٨,٤) عام ٢٠١٦ إلى (١٢,٣) لعام ٢٠١٨ وتخفيض معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة إلى أقل من (٢٥) حالة لكل ألف مولود حي ووفيات الأطفال الرضع إلى أقل من (١٢) حالة وذلك قبل الموعد المحدد عام ٢٠٣٠. كما حققت دولة قطر خفضا كبيرا في معدل حالات الوفاة الناجمة عن حوادث المرور من (٨,٥) حالة وفاة إلى (٧,١) حالة عام ٢٠١٨ لكل مائة ألف شخص والذي يقل عن المعدل العالمي البالغ (١٧,٤) حالة وفاة.

4
QATAR
Economy
Class
٨
العمل اللائق
ونمو الاقتصاد

الهدف الثامن

تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

تحث أهداف التنمية المستدامة على تنامي النمو الاقتصادي بشكل مطرد وعلى زيادة مستويات الإنتاجية والابتكار التكنولوجي. وفي هذا الصدد تشكل سياسات التوظيف وتطوير تشريعات سوق العمل وتشجيع ريادة الأعمال وخلق فرص العمل، وتشجيع مشاركة المرأة في القوة العاملة واتخاذ التدابير الفعالة للقضاء على العمل الجبري والرق والاتجار بالبشر، والنهوض بالصحة والسلامة المهنية للعمال عوامل حاسمة الأهمية في سبيل تحقيق الهدف العام الساعي إلى تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق لجميع النساء والرجال بحلول عام ٢٠٣٠.

إن ازدهار الاقتصاد القطري لا يرجع فقط إلى وفرة الموارد الطبيعية الهيدروكربونية، بل يرجع أيضًا إلى وجود نظام إداري كفؤ، واستقرار سياسي، وانسجام اجتماعي، وعلاقة دولية متميزة. وقد مكنت هذه الميزات دولة قطر من الاستفادة من مواردها الطبيعية في التصنيع المحلي، والتجارة الخارجية، وتقديم مستوى عال من الخدمات المصرفية، وخدمات النقل، والاتصالات، والتعليم، والصحة مما رفع من المستوى المعيشي للسكان. كما أدى تسارع نمو الأنشطة الاقتصادية في قطر خلال العقد الماضي إلى توسع نطاق الاستثمارات المحلية والأجنبية وما صاحبها من توفير فرص العمل في مختلف التخصصات المتاحة لجميع أسواق العمل الدولية، إذ لعب شركاء قطر الدوليون دورًا محوريًا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، سواءً في توفير التمويل والخبرة، أو توفير العمالة الماهرة وغير الماهرة. كما لعبت الإصلاحات الاقتصادية والإدارية دورا ملحوظا في تحسين بيئة الأعمال من توسيع قاعدة الأنشطة الاقتصادية أفقيا ورأسيا، إذ بلغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي الاسمي خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠ حوالي ١٦٣,٤ مليار دولار أميركي، وقدر متوسط عدد السكان خلال الفترة نفسها حوالي ٢,٦٧ مليون نسمة، تمثل العمالة الوافدة حوالي ٧٣٪ من إجمالي السكان و٩٥٪ من إجمالي القوى العاملة، وبالتالي بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي خلال الفترة نفسها حوالي ٦١,١$ ألف دولارا أميركيا.

السياسات والمواءمة

١. شهدت سياسات سوق العمل في قطر تطورات ملموسة خلال الخمس السنوات الماضية، كما يلاحظ من تعديل قانون العمل وما يتعلق بسوق العمل من إجراءات تنظيمية من أهم نتائجها استبدال نظام الكفالة بعقد عمل يضمن حقوق العامل بما فيها حرية الخروج من البلاد وكذلك الانتقال من وعمل إلى آخر. كما تضمنت التغييرات الجديدة ضمان حد أدنى للأجور للعمال والمستخدمين في المنازل. يعضده نظام حماية الأجور. كما حدث تطور مهم في مجال توفير حماية أكبر للعمال من خلال إجراءات الصحة والسلامة المهنية. وفي السياق ذاته يأتي إنشاء لجان فض المنازعات العمالية وصندوق دعم وتأمين العمال. اتفاقية التعاون الفني (٢٠١٨-٢٠٢٠) بين قطر مع منظمة العمل الدولية (١) تحسين الآليات الوطنية لتقديم الشكاوى بالنسبة للعمال (٢) تكوين دعم من منظمة العمل الدولية للعاملين لتقديم الشكاوى من خلال الآلية الوطنية،

بما في ذلك المتابعة بهدف ضمان المعاملة السريعة والعادلة وتجنب الانتقام، (٣) إنشاء لجان عمالية مشتركة، (٤) توعية العمال الوافدين حقوقهم والتزاماتهم , وخاصة فيما يتعلق بتقديم الشكاوى والوثائق المطلوبة ومختلف المواضيع الإجرائية الأخرى، (٥) تحسين التشريعات وأداء لجان العمال، (٦) القيام بحملة وطنية للتوعية بشأن الحقوق في العمل وبناء القدرات لجميع العاملين وأصحاب العمل والمسؤولين الحكوميين المعنيين في قطر .

٢. تجدر الإشارة إلى أن هذه السياسات تتواءم مع غايات رؤية القطر والوطنية واهداف استراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢ حيث ورد ت في هذه الأخيرة جملة مشاريع تخدم هذا الهدف وهي : (ا) إعادة صياغة التشريعات المتعلقة بإجازة الأمومة والإجازة المرضية وساعات العمل أثناء الحمل، (ب) إنشاء نظام معلومات وإدارة بيانات الصحة والإصابات المهنية لرصد وتقييم الحالة الصحية لجميع العاملين، وأداء خدمات الصحة المهنية، (ج) وضع وتطبيق سياسة وطنية لسلامة القوى العاملة وحماية العاملين في بيئات تقديم الرعاية الصحية، (د) إنشاء برامج فعالة للعافية في مكان العمل لتعزيز الصحة البدنية والنفسية والحد من المخاطر المهنية وأخطار مكان العمل.

٣. لم تكن دولة قطر استثناء في مواجهة الجائحة والاستجابة لتداعياتها على العمل والعمال. حيث طورت خطة عمل وطنية للاستجابة للجائحة في مارس ٢٠٢٠. وكانت ترمي إلى التقليل من تأثير المرض، وتخفيف الآثار على الناس وتمكين المجتمع من الاستمرار والعمل بشكل طبيعي قدر الإمكان أثناء وبعد الوباء بالإضافة إلى تقليل وتخفيف الأثر الاقتصادي للجائحة. وقد تجسدت خطة العمل هذه بين تدخلات أخرى في جملة من الإجراءات الاحترازية العامة وتوفير حزمة من الحوافز المالية.

وتشمل الإجراءات الاحترازية التالي:

- إيقاف جميع الرحلات القادمة إلى الدوحة وتطبيق قرار الحجر الصحي أو المنزلي على جميع المواطنين القادمين إلى دولة قطر من أي وجهة في العالم فور وصولهم ولمدة ١٤ يوما، وإيقاف خدمات النقل العام بشكل مؤقت، بما في ذلك خدمة مترو الدوحة وخدمة حافلات النقل العام كما تم اغلاق جزء من المنطقة الصناعية لسلامة سكان المنطقة عن طريق إجراءات الفحص الطبي المستمر، ووقاية المناطق الأخرى من انتشار الفايروس بشكل أكبر مع الحرص على استمرار توفير الاحتياجات اليومية للعاملين لديها وصرف رواتبهم في مواعيدها المعتادة؛

- إغلاق محلات بيع التجزئة وفروع البنوك في المجمعات التجارية ومراكز التسوق (ويستثنى منها محلات بيع المواد الغذائية والصيدليات) وإغلاق محلات وكافة أنشطة الصالونات الرجالية والنسائية وأنشطة الأندية الصحية في الفنادق.؛

- فرض إجراءات احترازية لمنع كافة أشكال التجمع، (الكورنيش، والحدائق والشواطئ العامة، والتجمعات الاجتماعية)؛

- تقليص عدد الموظفين بالجهات الحكومية والعمال المتواجدين بمقرات العمل في القطاع الخاص إلى ٢٠ ٪من إجمالي عدد الموظفين والعمال، لضمان سير وانتظام المرافق العامة وإنجاز الأنشطة الضرورية؛

- مساعدة القطاع الخاص (بقيمة ٧٥ مليار ريال قطري أي حوالي ١٠ ٪من الناتج المحلي الإجمالي) على استدامة الأعمال والوظائف أثناء الازمة، بما يضمن حقوق العمال في الحصول على أجورهم.

وقد تميزت هذه الإجراءات بالصرامة والمرونة على ضوء عملية تقييم مستمرة للوضع الميداني تقوم بها الجهات المختصة. وحتى مع الاستمرار في تطعيم السكان وتوسيع الفئات والتي أدت في مجملها على تقليل حالات الإصابات وعلاجها وتخفيف حدة الصدمة على الأنشطة الاقتصادية، وتعافي ما لا يقل عن ٩٨٪ من الحالات المصابة، مع أقل من ٢٥٠ حالة وفاة في بلد به أكثر من ١٤٣,٨٣٠ حالة بحلول ديسمبر ٢٠٢٠.

التقدم المحرز

يُعد النمو الاقتصادي المستدام والمتواصل والشامل للجميع شرطاً مسبقاً لتحقيق الازدهار. ويرمي الهدف الثامن إلى إتاحة الفرص للعمالة الكاملة والمنتجة وللعمل اللائق للجميع وصولاً في ذات الوقت إلى القضاء على العمل القسري والاتجار بالبشر وعمالة الأطفال.

الغاية (٨-١): الحفاظ على النمو الاقتصادي الفردي وفقاً للظروف الوطنية، وبخاصة الحفاظ على نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٧ في المائة على الأقل سنوياً في أقل البلدان نمواً والتي يتم قياسها من خلال معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد

الغاية (٨-٢): تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنويع، والارتقاء بمستوى التكنولوجيا والابتكار، بطرق تشمل التركيز على القطاعات المتسمة بالقيمة المضافة العالية والقطاعات الكثيفة العمالة والتي يتم قياسها من معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل

منذ اعتماد أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر في عام ٢٠١٥، واجهت دولة قطر ثلاث صدمات اقتصادية: مرتين من جراء انخفاض حاد في أسعار الطاقة، وحصار اقتصادي دام ثلاث سنوات ونصف؛ وانعكاسات جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) على الصحة والاقتصاد. ولمواجهة هذه التحديات لتنفيذ الغايتين (٨-١) و (٨-٢) ، وظفت دولة قطر قدراتها المالية وغير المالية للحد من الآثار السلبية على مستويات معيشة السكان، وعلى استقرار الاقتصاد الكلي، ومن جملة الإجراءات التي اُتخذت:

- زيادة الإنفاق الرأسمالي على مشاريع التنويع الاقتصادي، والبنية التحتية التي كانت بمثابة حافز مالي للأنشطة الاقتصادية.
- تنفيذ حزمة من الإصلاحات لتحسين بيئة الأعمال، وحماية حقوق العمال وواجباتهم، ورفع كفاءة استخدام الموارد، وزيادة الانضباط المالي والإداري، وقد أدى ذلك إلى زيادة متوسط مستوى الإنتاجية لبعض القطاعات، والتوسع في استخدام التكنولوجيا والابتكار في عدة مجالات، بما في ذلك الصناعات الصغيرة والمتوسطة، والخدمات المصرفية، والاتصالات، والنقل، والسياحة والأنشطة الإنتاجية الأخرى.
- كما استخدم النهج التشاركي لإشراك الجهات المعنية في المساهمة للتغلب على تلك الصدمات، سواءً بالشراكة مع القطاع الخاص، أو المجتمع المدني، أو المجتمعات المحلية، والتي أسهمت في المضي قدماً نحو تنويع الاقتصاد، وتعزيز الأمن الغذائي نحو الاكتفاء الذاتي لبعض السلع الغذائية الزراعية والصناعية.

٨-١-١ معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد

ساهم تنفيذ الإجراءات السالفة الذكر في تخفيف حدة تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي من متوسط سالب ٤,٧٪ خلال الفترة ٢٠١٥ – ٢٠١٧ إلى متوسط سالب ٠,٣٥٪ خلال الفترة ٢٠١٨ – ٢٠١٩، قبل أن تتعاظم بسبب تداعيات إجراءات احتواء الجائحة في عام ٢٠٢٠ إلى سالب ١,٦٩٪،

٨-١-٢ معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل

وبالمثل ساهمت الإجراءات في تحسن نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الحقيقي من متوسط سالب ٤,٣٪ خلال الفترة ٢٠١٥ – ٢٠١٧ إلى متوسط سالب ٠,٢٨٪ خلال الفترة ٢٠١٨ – ٢٠١٩، قبل أن تتعاظم بسبب تداعيات إجراءات احتواء الجائحة في عام ٢٠٢٠ إلى سالب ٤,٦٪.

الغاية (٨-٣): تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وفرص العمل اللائق، ومباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الإبداع والابتكار، وتشجع على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، ونموها، بطرق منها الحصول على الخدمات المالية

٨-٣-١ نسبة العمالة غير الرسمية في غير العمالة الزراعية حسب الجنس

تشير البيانات المتاحة في دولة قطر حول نسبة العمالة غير الرسمية إلى العمالة غير الزراعية إلى أن النسبة بلغت صفراً الفترة (٢٠١٦- ٢٠١٩) وذلك لغياب القطاع غير الرسمي لأن جميع العاملين بقطر يشتغلون في القطاع الرسمي.

جدول (١,٨) نسبة العمالة غير الرسمية في غير العمالة الزراعية (٢٠١٦-٢٠١٩)

المؤشر	الوحدة	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
نسبة العمالة غير الرسمية في غير العمالة الزراعية	النسبة	٠	٠	٠	٠

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء - مسح القوى العاملة بالعينة

الغاية (٨-٥): تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بمن فيهم الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة، بحلول عام ٢٠٣٠

٨-٥-١ متوسط الدخل في الساعة للنساء والرجال العاملين حسب الوظيفة والعمر والأشخاص ذوي الإعاقة

ارتفع إجمالي متوسط الأجر الشهري للمشتغلين من ذوي المهارات العالية من (٣٠,٤٤٥) ريال قطري عام ٢٠١٦ إلى (٣١,٦٦٦) ريال قطري عام ٢٠١٩، محققاً زيادة بنسبة (٤,٠١٪)، كما ارتفع المؤشر الإجمالي لمتوسط الأجر الشهري للمشتغلين المهرة من (٩,٣٣٢) ريال قطري عام ٢٠١٦ إلى (١٠,٥٣٤) ريال قطري عام ٢٠١٩، محققاً زيادة قدرها (١٢,٨٪)، بينما حقق ذات المؤشر انخفاضا لدى محدودي المهارة من (٤,٨٥٤) ريال قطري عام ٢٠١٦ إلى ٤,٧٥٠ ريال قطري عام ٢٠١٩ ، وغير الماهرين من (٤,٠٥٨) ريال قطري عام ٢٠١٦ إلى ٣٨٤٤ ريال قطري عام ٢٠١٩، أي بنسبة انخفاض قدرها (-٢,١٪)، و(-٥١.٠٪) على التوالي.

جدول (٢,٨) متوسط الأجر الشهري (بالريال القطري) للمشتغلين بأجر (١٥ سنة فأكثر) حسب مستوى المهارة [١] (٢٠١٦-٢٠١٩)

مستوى المهارة	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
عالي المهارة	٣٠,٤٤٥	٣٠,٩٤٦	٣١,٢٥٨	٣١,٦٦٦
ماهر	٩,٣٣٢	٩,٦٢٨	٩,٨٣٨	١٠,٥٣٤
محدود المهارة	٤,٨٥٤	٥,١٤٥	٥,٠٩٩	٤,٧٥٠
غير ماهر	٤,٠٥٨	٣,٩٦٤	٣,٩٩٠	٣,٨٤٤

شكل (١,٨) تزايد حصة متوسطات الرواتب لذوي المهارات العالية وتراجعها لذي المهارات المنخفضة

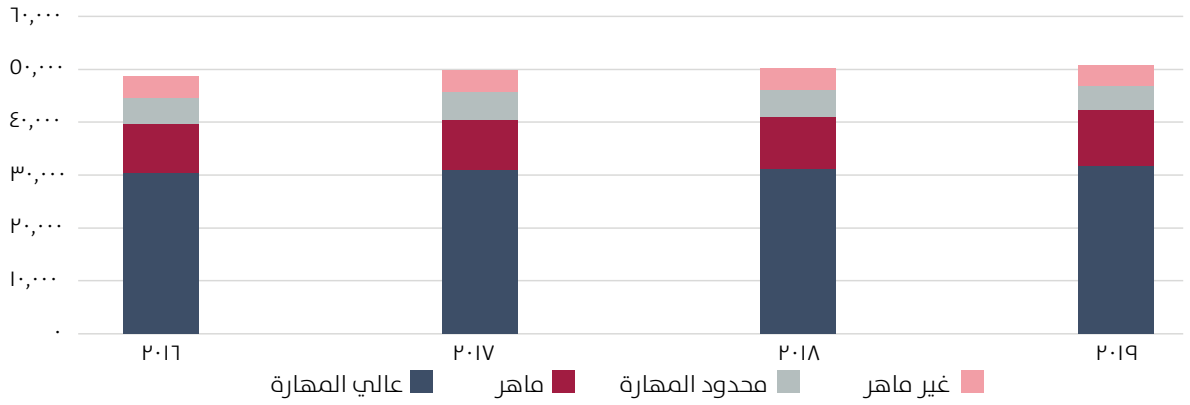

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، مسح القوى العاملة بالعينة

١ مستوى عالي المهارة في الوظائف ١-٣، مستوى ماهر في الوظائف ٤-٦، مستوى محدود المهارات في الوظائف ٧-٨، مستوى غير ماهر في الوظائف ٩. ١ = المشرعون وكبار الموظفين والمديرون، ٢= الاختصاصيون، ٣ = الفنيون ومساعدو الاختصاصيين، ٤ = الكتبة، ٥ = العاملون في مهن الخدمات والبيع في الأسواق والمحلات، ٦ = العاملون في الزراعة وصيد السمك، ٧ = الحرفيون والمهن المرتبطة بهم، ٨ = مشغلو المصانع والآلات وعمال التجميع، ٩ = العاملون في المهن الأولية.

٢-٥-٨ معدل البطالة، حسب الجنس والعمر والحالة التعليمية

شهد المعدل الإجمالي للبطالة استقرارا ملحوظاً خلال الفترة ٢٠١٦ - ٢٠١٩، حيث بقي عند عتبة (٠,١٪) إي أن سوق العمل في قطر يقترب من حالة التشغيل التام، حيث يُعد معدل البطالة في قطر الأدنى في العالم، بالمقارنة مع المتوسط العالمي (٥,٤٪) وفي دول الاتحاد الأوروبي (٦,٥٪)، لعام ٢٠٢٠.. وبقي معدل بطالة الذكور عند مستوى (٠,١٪) في عامي ٢٠١٦ و٢٠١٩، بينما شهد معدل بطالة الإناث انخفاضاً ملموساً من (٠,٧٪) عام ٢٠١٦ إلى) ٠,٤٪) عام ٢٠١٩ وبالرغم من تخطي معدل بطالة الإناث في قطر نظيره لدى الذكور غير أن الفجوة بينهما تُعد منخفضة مقارنة بنسبة النساء اللواتي يتعرضن للبطالة في مختلف العالم، حيث تزيد بنسبة (١٥٪) عن نسبة تعرض الرجال للبطالة.

أما بالنسبة للبطالة بحسب فئات العمر، فيلاحظ ارتفاعها عند فئة الشباب (١٥إلى ٢٤ عاماً)، وتقل بتقدم العمر، وقد شهد معدل بطالة الشباب انخفاضاً ملموساً من (٠,٥٪) عام ٢٠١٦ إلى (٠,٣٪) عام ٢٠١٩، وهي من أقل معدلات البطالة مقارنة بدول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي البالغة (١٧,٦٪)، والولايات المتحدة (٢٧,٤٪) والمملكة المتحدة (١١,٤. ٪)(٢).

جدول (٣,٨) معدل البطالة للكبار للبالغين (١٥ سنة فأكثر) حسب الجنس والفئات العمرية والحالة التعليمية (٢٠١٦-٢٠١٩)

	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
ذكور	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١
إناث	٠,٧	٠,٦	٠,٤	٠,٤
المجموع	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١
١٥- ٢٤	٠,٥	٠,٥	٠,٣	٠,٣
٢٥- ٣٤	٠,٢	٠,١	٠,١	٠,١
٣٥- ٤٤	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١
٤٥- ٥٤	٠	٠	٠	٠
٥٥- ٦٤	٠	٠	٠	٠
٦٥ سنة فأكثر	٠	٠	٠	٠
ابتدائية	٠	٠	٠	٠
إعدادية	٠	٠,١	٠	٠
ثانوية	٠,٢	٠,٢	٠,١	٠,١
دبلوم	٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,٢
جامعي فما فوق	٠,٤	٠,٤	٠,٣	٠,٤

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء - مسح القوى العاملة بالعينة

٢ http://www.oecd.org/sdd/labour-stats/unemployment-rates-oecd٢٠٢٠---٦-.pdf

الغاية (٨-٦): الحد بقدر كبير من نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب بحلول عام ٢٠٣٠

٨-٦-١ نسبة الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ سنة و٢٤ سنة) خارج دائرة التعليم والعمالة والتدريب

مع انخفاض مستوياتها، تتركز البطالة في صفوف الذين يحملون شهادة جامعية فما فوقها بنسبة ٤٪ خلال السنوات ٢٠١٦-٢٠١٩ تليها فئة حملة الدبلوم التي تبدأ بنسبة ٠,١٪ في سنة ٢٠١٦ لتستقر بعد ذلك عند ٠,٢٪ وتتأرجح نسبة حملة الثانوية بين ٠,١٪ و٠,٢٪ خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٩ لتختي تقريبا بين حاملي الإعدادية والابتدائية.

ومصطلح الشباب الذين ليسوا ضمن مجالات التوظيف أو التعليم والتدريب هو مصطلح جديد نسبياً وقد حظي بكثير من الاهتمام في وسائل الإعلام الدولية. ومن المهم أن نذكر أنه حيث لا يوجد تعريف واحد للشباب الذين ليسوا ضمن مجالات التوظيف أو التعليم والتدريب، فمن الصعب تحديد العدد الدقيق للشباب الذين ليسوا ضمن مجالات التوظيف أو التعليم والتدريب وهو ما يثبت بدوره أن يكون صعباً عند صياغة السياسات. وانخفاض هذه النسبة دليل صحة على الانتقال السلس من المدرسة إلى العمل ولكن يجب ألا يخفي التحديات المرتبطة بمواءمة الوظيفة للتخصص الأصلي للموظف أو العامل.

انخفضت نسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين (١٥-٢٤سنة) الذين لا يتلقون تعليماً أو تدريبياً أو يعملون من (٢,٢٪) عام ٢٠١٦ إلى (٢. ٪) عام ٢٠١٩ مع تركز البنات في هذه الفئة حيث يمثلن ٧ ٪ تقريبا في ٢٠١٦-٢٠١٩ مقابل نسبة أقل من ١٪ للذكور خلال نفس الفترة وهذا يعكس أن جهود الدولة في توفير فرص العمل والتدريب والدراسة لفئة الشباب من كلا الجنسين بالدولة تستميل الذكور بشكل جلي أكثر من الإناث. وتجدر الإشارة إلى أن هذه النسبة قليلة جدا بالمقارنة مع ٣٣٪ في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ودول مجلس التعاون التي تتراوح بين ١٣٪ و٣١٪(٣) ، ومن ١٣,٥٪ بدول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي البالغة ١٣٪ في الولايات المتحدة الأميركية كما أنها أقل أيضا من السويد (٥,٤٧٪) وسنغافورة (٤,١٣٪) في سنة ٢٠١٩[٤].

جدول (٤,٨) نسبة الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ سنة و٢٤ سنة) خارج دائرة التعليم والعمالة والتدريب من اجمالي الشباب (٢٠١٢ -٢٠١٨)

الجنس	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
ذكور	٠,٤	٠,٣	٠,٢	٠,١
إناث	٧,٢	٧,٥	٧,٤	٧,١
المجموع	٢,٢	٢,٣	٢,٣	٢
مؤشر التكافؤ بين الجنسين	١٨	٢٥	٣٧	٧١

٣ MPRA, Counting the NEETs for Countries with no or less Data, Using Information on Unemployment of Youth Aged ٢٤-١٥: The Case of Arab Countries, Al Akhawayn University, Ifrane, Morocco, ٢٠١٧.

٤ https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.NEET.ZS

شكل (٢,٨) تركز حضور البنات فيمن هم خارج التعليم والتدريب والعمل

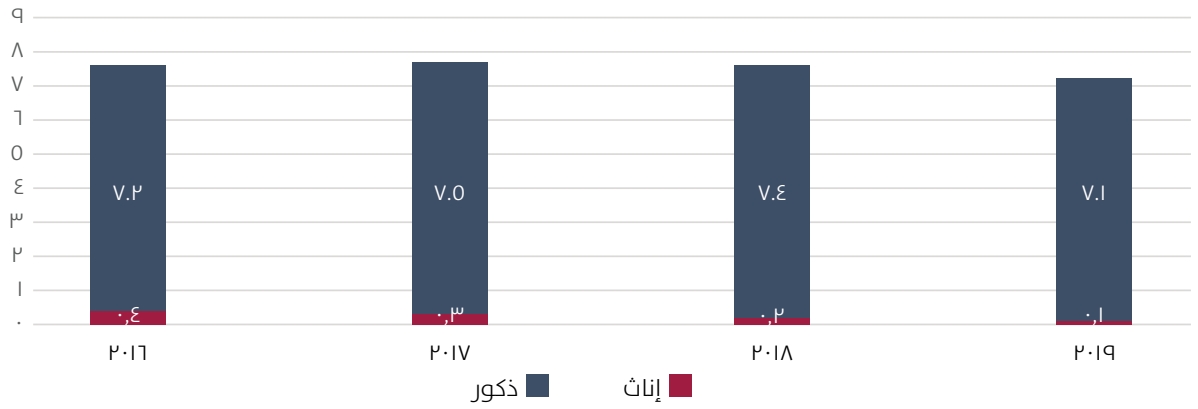

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء - مسح القوى العاملة بالعينة

الغاية (٨-٧): اتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على السخرة، وإنهاء الرق المعاصر والاتجار بالبشر، وضمان حظر واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم كجنود، وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله بحلول عام ٢٠٢٥

٨-٧-١ نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ سنوات و١٧ سنة والمنخرطين في سوق عمل الأطفال وعددهم حسب الجنس والعمر

تشير المعطيات الإحصائية بأن دولة قطر خالية تماماً من عمالة الأطفال، حيث تبلغ نسبة الأطفال (٥-١٧ عاماً) المنخرطين في سوق العمل صفراً طيلة الفترة (٢٠١٦ - ٢٠١٩)(٥)، وهذا يعني بأن الغاية المتعلقة بإنهاء عمل الأطفال بمختلف أشكاله قد تم تحقيقها قبل الموعد المحدد بعشر سنوات، حيث تحظر التشريعات القطرية عمل القاصرين، وتشير المادة (٨٦) من قانون العمل رقم (١٤) لعام ٢٠٠٤ "لا يجوز تشغيل من لم يبلغ السادسة عشر من العمر في أي عمل من الأعمال، ولا يسمح له بدخول أي من أماكن العمل".

الغاية (٨-٨): حماية حقوق العمل، وإيجاد بيئات عمل توفر السلامة والأمن لجميع العمال، بمن فيهم العمال المهاجرون، وبخاصة المهاجرات، والعاملون في الوظائف غير المستقرة

٨-٨-١ التواتر في معدلات إصابات العمل المميتة وغير المميتة حسب نوع جنس المهاجرين ووضعهم

وقد قامت مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع بمبادرة رعاية العمالة الوافدة عام٢٠١٠ من خلال إنشاء إطار معايير إلزامية لحماية العمال وتشجيع الممارسات الأخلاقية في المشروعات الإنشائية. وفي بداية عام ٢٠١٤ بدأت اللجنة العليا للمشاريع والإرث- التي تشرف على خطط دولة قطر لاستضافة كأس العالم لكرة القدم ٢٠٢٢ بإطلاق معايير الرعاية المثلى للعمال، وتشمل دفع الأجور وسكن العمال، والصحة والسلامة المهنية، والرصد الدوري لضمان الالتزام بتنفيذ هذه المعايير.

انخفض عدد الإصابات المهنية البليغة والمتوسطة في دولة قطر من (٥٨٠) إصابة عام ٢٠١٦ إلى (٤٤٠) إصابة عام ٢٠١٩، أي بمعدل انخفاض قدره (٢٤,١٪)، ويرجع السبب في ذلك إلى التشدد في تطبيق إجراءات السلامة المهنية، وخلق بيئة عمل آمنه للعمال، وشكلت الإصابات لدى الذكور ما نسبته (٩٨,٦٪) من إجمالي الإصابات لعام ٢٠١٩، ويمكن تفسير ذلك لأن أغلب الإصابات تحدث في قطاع البناء والتشييد الذي يقتصر العمل به في الغالب على

٥ جهاز التخطيط والإحصاء، مسح القوى العاملة بالعينة٢٠١٩

الذكـور. وارتفعـت حـالات الوفيـات نتيجـة إصابـات العمـل البليغـة مـن (٣٥) حالـة وفـاة عـام ٢٠١٦ إلى (١٢٣) حالـة وفـاة عـام ٢٠١٨ وهـذا يرجـع إلى تزايـد أعـداد العمالـة المشـتغلة في قطـاع البنـاء والتشـييد في الدولـة. وقـد سـجلت دولـة قطـر ١,٤ إصابـة مميتـة لـكل مئـة ألـف عامـل(٦) متسـاوية مـع فنلنـدا، مقابـل ٥,٣ للولايـات المتحـدة الأميركيـة و١,١ لسـنغافورة(٧).

جدول (٥,٨) عدد الإصابات المهنية والقاتلة حسب الجنس (٢٠١٦ -٢٠١٨)

	الجنس	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
إصابة بليغة ومتوسطة	ذكور	٥٨٠	٤٨٧	٤٤٠	٤٤٦
	إناث	٤	٧	٦	
	المجموع	٥٨٤	٤٩٤	٤٤٦	٤٤٦
الوفيات	ذكور	٣٥	١١١	١٢١	
	إناث	٠	٦	٢	
	المجموع	٣٥	١١٧	١٢٣	

وتجـدر الإشـارة إلى أن دولـة قطـر تتسـم باقتصـاد ديناميـكي، حيـث تشـكل القـوى العاملـة الحرفيـة السـواد الأعظـم مـن السـكان. وأمـام هـذه الصـورة، تشـكل الإصابـات والأمـراض الناجمـة عـن العمـل تحديـات مهمـة للصحـة العامـة تتطلـب معالجتهـا بطريقـة مناسـبة لضـمان صحـة ورفاهيـة القـوى العاملـة. وهـذا يسـتدعي تكثيـف برامـج السـلامة والصحـة المهنيـة، لاسـيما تلـك التـي تركـز عـلى تثقيـف العـمال الحرفيـين وضـمان مراعـاة معايـير السـلامة، الأمـر الـذي سـوف يسـهم في الحـد مـن هـذه النسـبة.

٢-٨-٨ مسـتوى امتثـال البلـدان لحقـوق العمـل (حريـة تكويـن الجمعيـات والمفاوضـة الجماعيـة) اسـتناداً إلى نصـوص منظمـة العمـل الدوليـة والتشريعـات الوطنيـة، حسـب الجنـس ووضـع المهاجريـن

ينـص قانـون العمـل رقـم (١٤) لسـنة ٢٠٠٤م، في فصلـه الثـاني عـشر بشـأن (التنظيـمات العماليـة)، وفصلـه الثالـث عـشر بشـأن (اللجـان المشـتركة والتفـاوض الجماعـي والاتفاقـات المشـتركة)، عـلى آليـات واشـتراطات وتنظيـم الحريـة النقابيـة والمفاوضـة الجماعيـة، وقـد وقعـت دولـة قطـر اتفاقيـة التعـاون الفنـي (٢٠١٨-٢٠٢٠) مـع منظمـة العمـل الدوليـة خـلال اجتـماع مجلـس إدارة منظمـة العمـل الدوليـة في دورتـه ٣٣١ المنعقـد بجنيـف حيـث تتضمـن خطـة التعـاون عـلى عـدة أهـداف، منهـا الهـدف (٥) المتعلـق بإعطـاء صـوت للعـمال، وفي سـبيل ذلـك سـيتم تنفيـذ ٦ مشـاريع، وهـي:

٥,١ تحسين الآليات الوطنية لتقديم الشكاوى بالنسبة للعمال؛

٥,٢ تكويـن دعـم مـن منظمـة العمـل الدوليـة للعاملـين لتقديـم الشـكاوى مـن خـلال الآليـة الوطنيـة، بمـا في ذلـك المتابعـة بهـدف ضـمان المعاملـة السريعـة والعادلـة وتجنـب الانتقـام؛

٥,٣ إنشاء لجان عمالية مشتركة؛

٥,٤ توعيـة العـمال الوافديـن حقوقهـم والتزاماتهـم، وخاصـة فيـما يتعلـق بتقديـم الشـكاوى والوثائـق المطلوبـة ومختلـف المواضيـع الإجرائيـة الأخـرى؛

٥,٥ تحسين التشريعات وأداء لجان العمال.؛

٦ جهاز التخطيط والاحصاء، مسح القوى العاملة ٢٠١٨.

٧ https://ilostat.ilo.org/topics/safety-and-health-at-work/

٥,٦ القيام بحملة وطنية للتوعية بشأن الحقوق في العمل وبناء القدرات لجميع العاملين وأصحاب العمل والمسؤولين الحكوميين المعنيين في قطر.

الغاية (٨-٩): وضع وتنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية، بحلول عام ٢٠٣٠

يمتلك قطاع السياحة في قطر بنية تحتية متكاملة من المنشآت مثل المطاعم السياحية، والفنادق، والمنتزهات، والمنتجعات والمخيمات السياحية، والفنادق العائمة، والأندية الصحية، والمرافق الترفيهية، وتوفر مناطق سياحية ذات مظاهر أثرية وتاريخية وبيئة مناخية متنوعة مع توفر بنية تحتية جذابة للترفيه في المجمعات التجارية ولإقامة المهرجانات والفعاليات السياحية، فضلا الخدمات التيسيرية من مكاتب ونقل وإرشاد سياحي..

كما شهد قطاع السياحة تغييراً جذرياً في هيكله التنظيمي منذ عام ٢٠١٨ ليتناسب مع قوته الكامنة كأحد القطاعات ذات الأولوية للتنويع الاقتصادي، حيث تم إنشاء المجلس الوطني للسياحة بموجب المرسوم الأميري رقم (٧٤) لسنة ٢٠١٨ ليتولى عملية تنظيم السياحة بموجب القانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٨، وتنظيم إقامة المهرجات وفعاليات الأعمال بموجب القانون رقم (٢١) لسنة ٢٠١٨، فضلاً عن دوره وإشرافه في تطوير السياحة بموجب برامج ومشاريع الاستراتيجية الوطنية لقطاع السياحة بالتنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة ومع القطاع الخاص.

إن قطاع السياحة من الأنشطة الاقتصادية ذات الحساسية العالية التي تتأثر بالتطورات الجيوسياسية أو التقلبات اقتصادية حيث تأثر بتداعيات الحصار الذي فرض على دولة قطر في منتصف عام ٢٠١٧ وحتى بداية عام ٢٠٢١ من بعض دول الجوار مما أدى إلى انخفاض نسبة القادمين من دول مجلس التعاون الخليجي من ٤٩٪ من إجمالي القادمين في عام ٢٠١٦ إلى ٣٣٪ في عام ٢٠١٧ قبل أن ينخفض إلى متوسط ١١٪ خلال الفترة ٢٠١٨ – ٢٠٢٠. وكما يشير الشكل أدناه بسبب استقرار عدد القادمين من الدول الأخرى، وبسبب تداعيات الحصار فقد شهد عدد القادمين انخفاضا بمعدل ٢٢٪ و١٩٪ خلال عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ على التوالي قبل أن يشهد نموا في عام ٢٠١٩ بنحو ١٧٪، إلا أنه بسبب تداعيات الجائحة أنخفض بحوالي ٧٣٪.

٨-٩-١ الناتج المحلي الإجمالي للسياحة المباشرة كنسبة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي ومن معدل النمو

بلغ متوسط إجمالي الدخل من السياحة الخارجية إلى دولة قطر حوالي ٣,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة ٢٠١٦ – ٢٠١٩، قبل أن ينخفض إلى ٢,٤٪ في عام ٢٠٢٠ جراء تداعيات الجائحة على قطاع السياحة. أما من حيث معدل التغير السنوي للدخل المباشر للسياح الأجانب بحسب ميزان المدفوعات، فبعد أن شهد القطاع معدل نمو بمتوسط ٨,٩٪ خلال ٢٠١٦ – ٢٠١٧، شهد تراجعاً خلال ٢٠١٨ – ٢٠١٩ بمتوسط ٤,٥٪ بسبب الحصار الذي فرض على قطر، قبل أن يتراجع بشكل أكبر بسبب تداعيات الجائحة في عام ٢٠٢٠ وبنسبة بلغت ٣٤٪ كما يشير الشكل (٨-٣).

شكل (٣,٨) مسار تطور الدخل من سياحة الأجانب في دولة قطر

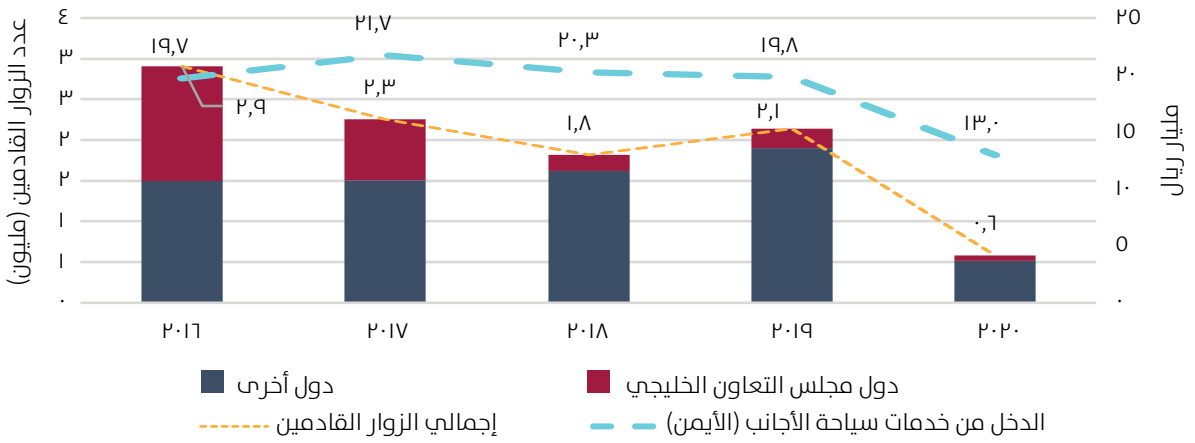

المصدر: جهاز التخطيط والاحصاء ومصرف قطر المركزي

ووفقاً للتقرير السنوي لمجلس السفر والسياحة العالمي في لندن (WTTC) لعام ٢٠١٩ فإن مساهمة قطاع السفر والسياحة في الاقتصاد القطري بلغت في عام ٢٠١٩ حوالي ١٧,٥ مليار دولار أميركي، أي ما يعادل ٩,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وبأنه وفر فرص عمل لأكثر من ٢٥٠ ألف موظف، أي ما يعادل ١١,٨٪ من إجمالي القوى العاملة، بينما بلغت نفقات السياح الأجانب (المباشرة كما هي في ميزان المدفوعات) وغير المباشرة حوالي ١٣,٣ مليار دولار أميركي، أي ما يعادل ١٣,٤٪ من إجمالي الصادرات.

بلغ عدد الغرف الفندقية السياحية حوالي ٣٢ ألف غرفة حتى نهاية عام ٢٠٢٠، ومن المتوقع أن تضاف حوالي ١٣ ألف غرفة بحلول عام ٢٠٢٢، مما سيوفر مساحة فندقية كافية لاستيعاب جمهور كأس العالم لكرة القدم لعام ٢٠٢٢. كما بلغ إجمالي عدد الزوار الذين وصلوا إلى قطر، معظمهم كسائحين، في عام ٢٠١٩ حوالي ٢,١ مليون زائر، بزيادة مقدارها ١٧٪ عن عام ٢٠١٨. تشكل نسبة الزوار من دول مجلس التعاون الخليجي حوالي ١١٪ من الإجمالي، و٨٩٪ من بقية دول العالم موزعة على ٤١,٤٪ من آسيا، و٢٩٪ من أوروبا، والأميركتان بنسبة ٨,٩٪، ودول عربية أخرى بنسبة ٧,١٪. وبحسب ميزان المدفوعات، فقد بلغ متوسط الدخل من أنشطة السفر إلى قطر خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٩ نحو ٥,٦ مليار دولارأميركي. إلا أن الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بالسياحة تأثرت بإجراءات احتواء جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) مما أدى إلى انخفاض عدد الزوار بأكثر من ٧٢٪ وانخفاض الدخل بأكثر من ٣٤,٥٪.

وبفضل الإصلاحات التشريعية والإدارية والمؤسسية صنفت قطر كواحدة من أكثر دول الشرق الأوسط انفتاحًا (المرتبة الثامنة على مستوى العالم) من حيث تسهيل التأشيرات. وفي عام ٢٠١٩، استفاد حوالي ٨٠ ألف مسافر من امتيازات التوقف لليلة واحدة عند العبور عبر الدوحة، أو من خلال زيارة عبور (ترانزيت) مجانية مدتها ٩٦ ساعة وإقامة في فندق لمدة ليلة واحدة بسعر فندق منخفض. ومنذ افتتاح ميناء الدوحة في عام ٢٠١٧، بلغ عدد السفن للرحلات البحرية في عام ٢٠١٩ وحتى بداية عام ٢٠٢٠، حوالي ٦٠ سفينة سياحية والتي كانت حاملة حوالي ٢٠٧ ألف زائر، كما استضافت قطر ٥٤٥ مؤتمراً وفعالية دولية منذ عام ٢٠١٤، منها ١٤٨ في ٢٠١٩. أما في مجال السياحة الرياضية، فقد استضافت قطر ما يقارب ٨٠ حدثًا رياضيًا خلال الثلاثة السنوات الماضية، ويشمل ذلك بطولة العالم لألعاب القوى (٢٠١٩)، وأول ألعاب ANOC العالمية الشاطئية (٢٠١٩). وبطبيعة الحال دولة قطر بصدد وضع اللمسات الأخيرة على استضافة كأس العالم لكرة القدم (٢٠٢٢)، ولبطولة FINA العالمية للسباحة في عام ٢٠٢٣.

الغاية (٨-١٠): تعزيز قدرة المؤسسات المالية المحلية على تشجيع إمكانية الحصول على الخدمات المصرفية والتأمين والخدمات المالية للجميع، وتوسيع نطاقها

تسعى الحكومة دائماً ممثلة بمصرف قطر المركزي إلى توجيه البنوك المحلية لتوفير الخدمات المصرفية لكافة أفراد المجتمع بالإضافة إلى تعزيز التثقيف المالي للمجتمع،

٨-١٠-١ (أ) عدد فروع المصارف التجارية لكل ١٠٠٠٠٠شخص بالغ، و (ب) عدد أجهزة الصرف الآلي لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص بالغ

وتنفيذا للتوجيهات الحكومية، فقد بلغ متوسط عدد فروع البنوك التجارية في قطر لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة من البالغين (القوة العاملة لـ ١٥ سنة فأكثر) خلال الفترة (٢٠١٨ - ٢٠٢٠) حوالي ١٧,٢٩ فرعًا، في حين بلغ متوسط عدد ماكينات (أجهزة) الصرف الآلي ( ) (ATM) لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمه من البالغين حوالي ٨٨,٨ ماكينة خلال الفترة نفسها.

٨-١٠-٢ نسبة البالغين (١٥ سنة فأكثر) الذين لهم حساب مصرفي أو حساب في مؤسسة مالية أخرى أو لدى مقدم خدمات مالية متنقلة

أما بالنسبة لنسبة السكان القطريين (١٥ عامًا فأكثر) الذين لديهم حساب في أحد بنوك قطر فقد ارتفعت من ٥٥٪ من إجمالي القوى العاملة (١٥ عامًا فأكثر) في عام ٢٠١٨ إلى ٦٩٪ في عام ٢٠٢٠.

الغاية (٨-ب): وضع وتفعيل استراتيجية عالمية لتشغيل الشباب وتنفيذ الميثاق العالمي لتوفير فرص للعمل، الصادر عن منظمة العمل الدولية، بحلول عام ٢٠٢٠

٨-ب-١ وجود استراتيجية وطنية مكتملة وموضوعة قيد التنفيذ تتعلق بتشغيل الشباب، والتي تقاس من خلال مجموع الإنفاق الحكومي في الحماية الاجتماعية وبرامج التوظيف كنسبة من الميزانيات الوطنية والناتج المحلي الإجمالي

أما فيما يتعلق بالإنفاق الحكومي في المجالات المتعلقة بالحماية الاجتماعية وبرامج التوظيف فقد بلغت في عام ٢٠١٩ حوالي ٨,٣ مليار ريال ٤٪ من إجمالي النفقات العامة وبمعدل ١,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي، وبلغ معدل التغير السنوي حوالي ٢,٤٪ مقارنة بعام ٢٠١٨.

التحديات

تشكل قضية سوق العمل في قطر تحد هيكلي كون الاقتصاد القطري يعتمد على العمالة الوافدة لتشغيله، مما يجعله عرضة لأية تقلبات دولية في أسواق العمل الدولية، حيث نلاحظ كيف انعكست إجراءات احتواء جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) على سوق العمل في جميع دول العالم بما فيها دولة قطر، إذ أدت سياسات التباعد الاجتماعي إلى تشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة في تنفيذ العمل، والتي بقدر ما ستزيد من إنتاجية الموظفين الماهرين، إلا أنها ستؤدي إلى الاستغناء عن العمالة غير الماهرة. كما أن سياسة إغلاق المدارس وتشجيع ممارسة التعليم عن بعد أثر بشكل مباشر على القوى العاملة من النساء حيث أضطر كثير منهن إما إلى ترك الوظائف، أو تقليل ساعات العمل.

كما أن ما يشهده عالم اليوم من تقدم تكنولوجي في مجال الروبوتات وبرامج الذكاء الاصطناعي التي تحل محل الوظائف الروتينية في التصنيع والخدمات قد يؤدي إلى الاستغناء عن كثير من الوظائف وبالتالي زيادة البطالة.

وبالنسبة لدولة قطر ، على الرغم من الجهود التي بذلتها الدولة خلال السنوات القليلة الماضية في تحقيق هذا الهدف لا تزال هناك بعض التحديات الماثلة يمكن تلخيصها فيما يلي:

١. ارتفاع البطالة النسبي بحسب فئات العمر، عند فئة الشباب (١٥إلى ٢٤ عاماً)؛

٢. تتركز البطالة في صفوف الذين يحملون شهادة جامعية فما فوقها بنسبة ٤٪ خلال السنوات ٢٠١٦-٢٠١٩؛

٣. تركز البنات في هذه الفئة حيث يمثلن ٧ ٪ تقريبا في ٢٠١٦-٢٠١٩ مقابل نسبة أقل من ١٪ للذكور خلال نفس الفترة وهذا يعكس أن جهود الدولة في توفير فرص العمل والتدريب والدراسة لفئة الشباب من كلا الجنسين بالدولة تستميل الذكور بشكل جلي أكثر من الإناث.

الخلاصة

استطاعت دولة قطر أن تحقق كثيرا من مؤشرات الغاية المتعلقة بتحقيق العمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير فرص العمل اللائق لجميع أفراد المجتمع، بما في ذلك الشباب والنساء، من خلال تنفيذ المنظومة التشريعية والإدارية لسوق العمل في قطر، التي أدت إلى جعل قطر خالية من عمالة الأطفال، كما أصبح سوق العمل فيها يتسم بالشفافية والمنافسة حسب المعايير الدولية، حيث إن أهم التطورات هي: إنشاء صندوق لدعم العمال وتأمينهم من المخاطر مع توفر تدابير احترازية في أماكن العمل لحماية العمال وضمان سلامتهم، ورفع الحد الأدنى للأجور، وإنشاء مراكز منح تأشيرات عمالية في كثير من الدول المصدرة للعمالة إلى قطر، مع توفير منصات للبحث عن وظائف بما يمكن من تدوير العمالة الماهرة بل وتمكين القطاع الخاص من استقطابها، علاوة على وجود منصات موحدة لتقديم الشكاوى العمالية وحل المنازعات. وبفضل هذه الإصلاحات التشريعية والإدارية ارتفع معدل الأجور، وتحسنت الظروف المعيشية للعمال، كما أن عدد الإصابات المهنية انخفضت من ٥٨٠ في عام ٢٠١٦ إلى ٤٤٠ في عام ٢٠١٩، أي بنسبة ٢٤٪. وهناك مزيد من الإصلاحات القادمة حيث تعمل دولة قطر بالتعاون مع منظمة العمل الدولية بتنفيذ عدد من المشاريع تستهدف إجراءات تحسينات أعمق للتشريعات، ولأليات تقديم الشكاوى وضمان المعاملة السريعة والعادلة وتجنب الانتقام، وإنشاء لجان عمالية مشتركة، وتوعية العمال الوافدين بحقوقهم وواجباتهم.

كما يتضح مما سبق أن معدل البطالة ظل مستقراً عند حوالي ٠,١٪ خلال الفترة ٢٠١٥ - ٢٠٢٠، والذي يعني أن سوق العمل في قطر يقترب من التشغيل الكامل، مقارنة بمتوسط البطالة العالمي الذي يساوي ٥,٤٪. وعند توزيع البطالة بحسب فئات العمر، إلا أنها مرتفعة عند فئة الشباب (١٥إلى ٢٤ عاماً) ما بين ٠,٣٪ إلى ٠,٥٪، لكنها تقل بتقدم العمر، وتتفاوت بحسب المؤهل العلمي حيث تركزت البطالة بنحو ٤٪ لحملة الشهادة الجامعية خلال الفترة ٢٠١٦ - ٢٠١٩، لكنها منخفضة جداً لحملة الدبلوم والثانوية العامة ما بين ٠,١٪ إلى ٠,٢٪ .

أما فيما يتعلق بتطورات مستوى الأجور، فقد أرتفع متوسط الأجر الشهري للمشتغلين بأجر خلال الفترة ٢٠١٧ – ٢٠١٩ بنسبة ١,٣٪ لأصحاب المهارات العالية، وبنسبة ٤,٦٪ لأصحاب المهارات المتوسطة، لكنها تراجعت لأصحاب المهارات المحدودة وغير الماهرة. وبسبب الجائحة في عام ٢٠٢٠ التي أدت إلى تخفيض مرتبات موظفي المهارات العالية والمتوسطة فإنه يتوقع أن تنخفض. ونظراً للتعديلات القانونية في رفع الحد الأدنى للأجور للعمالة محدودة المهارة وغير الماهرة في عام ٢٠٢٠، فإنه يتوقع أن يرتفع متوسط الأجر.

١٠ الحد من أوجه عدم المساواة

الهدف العاشر

الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

يرمي الهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة إلى ضمان تكافؤ الفرص، عبر اعتماد تشريعات واتباع سياسات تضمن تحسين ظروف الحياة للجميع بصورة مستدامة. ولقد أرسى الدستور الدائم لدولة قطر أسس قيام مجتمع يرتكز على قيم العدل والإحسان والحرية والمساواة ومكارم الأخلاق وتكافؤ الفرص لجميع سكان قطر على حد سواء. كما ينص الدستور على العدالة الاجتماعية كأساس لتنظيم المؤسسات الاقتصادية والعلاقات بين صاحب العمل والموظف، ويحدد التزام الدولة بتحسين التعليم والصحة والحماية الاجتماعية الفعالة بالإضافة إلى تمكين المرأة. وقد تم تضمين العديد من المبادئ القائمة على الحقوق الأساسية في بنية التخطيط القانوني والمؤسسي والتنموي لدولة قطر، بما في ذلك رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، واستراتيجيتا التنمية الوطنية الأولى (٢٠١١-٢٠١٦) والثانية (٢٠١٨-٢٠٢٢).

ظلت دولة قطر محافظة على ترتيبها في مؤشر التنمية البشرية في فئة الدول ذات التنمية البشرية الأعلى ارتفاعاً، إذ وفقًا لمؤشرات التنمية للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام ٢٠٢٠، أحرزت دولة قطر تقدماً ملموساً في مجمل مؤشرات التنمية الاجتماعية مما جعل ترتيبها ٤٥ من أصل ١٨٩ دولة، حيث يبلغ متوسط العمر المتوقع في قطر عند ٨٠,٤ عامًا في عام ٢٠١٩ وذلك بمعدل أعلى لصالح المرأة، كما بلغت نسبة السكان الذين يحصلون على مياه الشرب النظيفة والآمنة والصرف الصحي ٩٦,٢٪ و٩٦٪ على التوالي في عام ٢٠١٧. وبالمثل، كانت النسبة المئوية للسكان الذين لديهم إمكانية الوصول إلى خدمات الكهرباء والإنترنت حوالي ١٠٠٪ و٩٧,٤٪ على التوالي في عام ٢٠١٧. وكان مؤشر القانون لسيدات الأعمال حوالي ٣٢,٥ (١٠٠-٠) في عام ٢٠١٩ بحسب قاعدة البنك الدولي.

وبما أن دولة قطر تعتمد بشكل كبير على العمالة الوافدة لتنمية اقتصادها، مما جعل العمالة الوافدة تشكل ٧٣,٤٪ من السكان و٩٥٪ من القوة العاملة خلال الفترة ٢٠١٥ - ٢٠٢٠. وكجزء من جهود الحكومة لتحقيق المساواة، تم إجراء تعديلات تشريعية وإدارية لتحرير سوق العمل وجعله أكثر تنافسية في جذب العمالة وحماية حقوقهم المادية والمعنوية، إذ تم تعديل القوانين المتعلقة بسوق العمل بما فيها استبدال نظام الكفالة بنظام التوظيف التعاقدي الذي يمنح العمال حرية تغيير الوظائف والسفر والتنقل وجلب عوائلهم. كما أنه تم إنشاء صندوق لتأمين العمال ضد أي مخاطر تواجههم، ولجان عمل مشتركة لتسوية النزاعات العمالية مع التأكيد على ضمان حصول العمال على تعويضاتهم الكاملة بغض النظر عن نتيجة النزاع.

وفي ظل الجائحة، تسعى دولة قطر للمحافظة على جميع أوجه المساواة فالدولة توفر التطعيم للقاحات فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩)، لجميع سكانها مجانا قطريين ومقيمين. وما تقدمه دولة قطر يعزز توصيات لجنة الطوارئ في منظمة الصحة العالمية بالتشجيع على رفض عدم المساواة في مجال توزيع اللقاحات.

الإطار (١,١٠) : مبادئ المساواة في دستور دولة قطر

تم تضمين مبادئ المساواة في المواد الدستورية التالية:

- يقوم المجتمع القطري على دعامات العدل، والإحسان، والحرية، والمساواة، ومكارم الأخلاق.
- تصون الدولة دعامات المجتمع، وتكفل الأمن والاستقرار، وتكافؤ الفرص للمواطنين.
- المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات العامة.
- الناس متساوون أمام القانون. لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس، أو الأصل، أو اللغة، أو الدين.
- تكفل الدولة حق الانتخاب والترشيح للمواطنين، وفقاً للقانون.
- التعليم حق لكل مواطن وتسعى الدولة لتحقيق إلزامية ومجانية التعليم العام، وفقاً للنظم والقوانين المعمول بها في الدولة.

المصدر: الدستور الدائم لدولة قطر، https://www.almeezan.qa/LawPage.aspx?id=٢٢٨٤&language=ar

اهتمت استراتيجية التنمية الوطنية الثانية بدولة قطر بموائمة غايات أهداف التنمية البشرية بالأهداف الخاصة بالاستراتيجية الوطنية. فرؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ تهدف إلى تطوير وتنمية سكان دولة قطر لكي يتمكنوا من بناء مجتمع مزدهر أساسه العدل والمساواة. وهي مبنية على أربعة ركائز أساسية وهي: (١) ركيزة التنمية البشرية: تطوير وتنمية سكان دولة قطر ليتمكنوا من بناء مجتمع مزدهر. (٢) ركيزة التنمية الاجتماعية: تطوير مجتمع عادل وآمن، مستند على الأخلاق الحميدة والرعاية الاجتماعية، وقادر على التعامل والتفاعل مع المجتمعات الأخرى، ولعب دور هام في الشراكة العالمية من أجل التنمية. (٣) ركيزة التنمية الاقتصادية: تطوير اقتصاد وطني متنوع وتنافسي، قادر على تلبية احتياجات مواطني قطر في الوقت الحاضر وفي المستقبل، وتأمين مستوى معيشي مرتفع. (٤) ركيزة التنمية البيئية: إدارة البيئة بشكل يضمن الانسجام والتناسق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة. ويوفر الشكل التالي مدى تواؤم غايات الهدف مع أهداف استراتيجية التنمية الوطنية الثانية (٢٠١٨-٢٠٢٢).

الجدول (١,١٠)١: توائم غايات الهدف ١٠ مع أهداف استراتيجية التنمية الوطنية الثانية (٢٠١٨-٢٠٢٢)

القطاع	أهداف الاستراتيجية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢ الموائمة	الغايات						
		١,١٠	٢,١٠	٣,١٠	٤,١٠	٥,١٠	٦,١٠	٧,١٠
الحماية الاجتماعية	تطوير نظم وتشريعات الحماية الاجتماعية في حدود ثلاث تشريعات بنهاية عام ٢٠٢٢							
	تعزيز فرص التأهيل الوظيفي والاجتماعي للشرائح الضعيفة والتي في سن العمل والقادرة عليه، بنسبة ٧٠ ٪ من إجمالي الشرائح الضعيفة خلال الفترة (٢٠١٨-٢٠٢٢).							
التطوير المؤسسي، تقديم الخدمات والإدارة المالية	تحسين جودة وشفافية البيانات المالية							
التعاون الدولي	التنسيق الفعال وتحقيق التكامل بين السياستين المالية والنقدية							
	رفع مستوى التواصل الذي تقوم به الوزارات والأجهزة الحكومية مع المنظمات الدولية عبر إدارة التعاون الدولي في وزارة الخارجية بنسبة ٢٥٪ انطلاقا من سنة ٢٠١٧							

التقدم المحرز للهدف على مستوى الغايات والممارسات الفضلى ذات العلاقة بالهدف

يوضح الشكل ١٠-١ وضعية التقدم المحرز على مستوى غايات الهدف، ويمكن القول إن قطر قد حققت تقدما محرزاً في تحقيق الهدف العاشر وجاري العمل على توفير البيانات للغايات التي لا توجد لديها بيانات.

الشكل (١,١٠) وضعية التقدم المحرز على مستوى الغايات الهدف ١٠

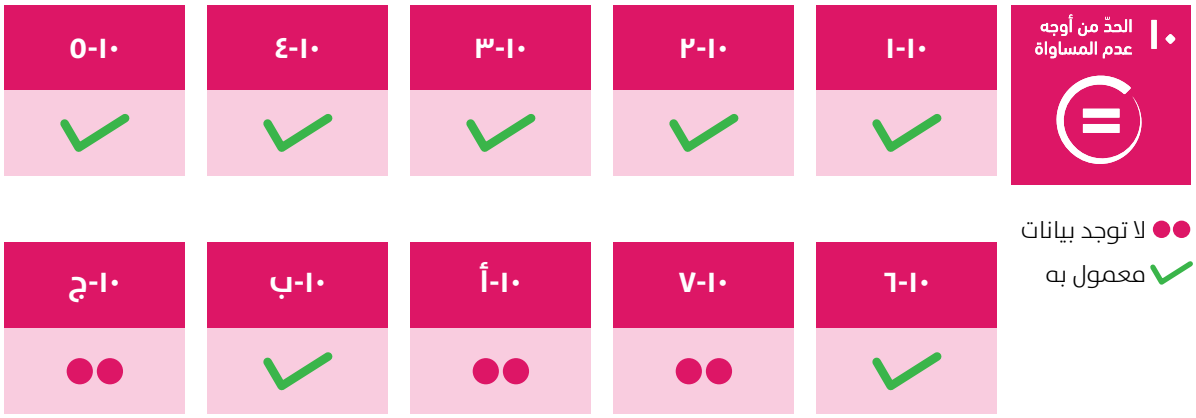

الغاية ١,١٠ التوصل تدريجيا إلى تحقيق نمو الدخل ودعم استمرار ذلك النمو لأدنى ٤٠ في المائة من السكان، بمعدل أعلى من المعدل المتوسط الوطني، بحلول عام ٢٠٣٠

بما أن بيانات مسح الإنفاق والدخل لعام ٢٠١٨ لم يستكمل تحليلها بعد لأسباب فنية، سيتم استخدام بيانات مسح عام ٢٠١٣ كما في الجدول أدناه كمؤشر على التوزيع النسبي للدخل والانفاق، بناءاً على بيانات مسح الإنفاق والدخل لعام ٢٠١٣/٢٠١٢ فإم مؤشر جيني لقياس عدالة توزيع الدخل في دولة قطر بلغ ٠,٤٠٤ لإجمالي السكان.وبتفصيل أكثر فإن مؤشر جيني للأسر القطرية بلغ ٠,٢٧٣ بينما بلغ المؤشر للأسر غير القطرية ٠,٣٠٨ . مع العلم أن بيانات نصيب الفرد من بيانات الحسابات الوطنية لإنفاق الأسر المعيشية تشير إلى أن متوسط معدل التغير السنوي بالأسعار الجارية بلغ ١,١٪ خلال الفترة ٢٠١٧ – ٢٠١٩ قبل أن ينخفض بمعدل ٩,٢٪ في عام ٢٠٢٠، وبالأسعار الثابتة بلغ ١,٣٪ خلال الفترة نفسها قبل أن ينخفض بمعدل ٦,٨٪ في عام ٢٠٢٠ جراء تداعيات احتواء الجائحة على النفقات المعيشية للأسر في قطر. [١]

أما فيما يتعلق بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠١٧ – ٢٠١٩ فقد بلغ بالأسعار الجارية حوالي ٦٢,٨$ ألف دولار قبل أن ينخفض إلى حوالي ٥٣$ ألف دولار في عام ٢٠٢٠ جراء تداعيات الجائحة على الناتج المحلي الإسمي، لكنه متوسطة بالأسعار الثابتة خلال الفترة نفسها كان حوالي ٦٦,٣$ ألف دولار قبل أن ينخفض قليلاً إلى حوالي ٦٥$ ألف دولار في عام ٢٠٢٠.

١ المصدر: النتائج النهائية لمسح انفاق ودخل الأسرة ٢٠١٣/٢٠١٢، وزارة التخطيط التنموي والإحصاء

جـدول (٢,١٠) متوسـط الدخـل للفـرد والأسرة في كل خمـس حسـب مصـادر الدخـل والتوزيـع النسـبي للدخـل (٢٠١٢ /٢٠١٣)

مصادر الدخل	التوزيع النسبي للأخماس					
	الخمس الأول	الخمس الثاني	الخمس الثالث	الخمس الرابع	الخمس الخامس	القطريون
أجور ورواتب	٧٦,٦	٦٧,٧	٦٧,٣	٦٣,٧	٦٤	٦٦,٩
مشاريع خاصة ومهن حرة	٢,٢	٤,٤	٣,٩	٤,٧	٥,٥	٤,٤
دخول ممتلكات	٠,٣	١,٥	١,٦	٢,١	٤,٢	٢,٢
معاشات تقاعدية	٧,١	٩,٢	٨,٧	٩,١	٧,٢	٨,٢
تحويلات أو مصادر أخرى	٠,٩	٠,٨	٠,٦	٠,٨	٠,٥	٠,٧
الدخل من الايجار المحتسب	١٢,٩	١٦,٦	١٧,٩	١٩,٧	١٨,٦	١٧,٦
جملة الدخل	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
متوسط دخل الأسرة (ر.ق) شهرياً	٨٤,٥٦١	٨٥,٩٤٧	٨٧,٨٣٧	٨٣,٦١٥	٩٥,٩٨٢	٨٨,٢١٧
متوسط دخل الفرد (ر.ق) شهرياً	٦,٩٦٠	٨,٧٦٩	١٠,٢٩٥	١٠,٦٢٨	١٤,٣٤١	١٠,٢٠٠

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء- مسح إنفاق ودخل الأسرة ٢٠١٢ /٢٠١٣

جـدول (٣,١٠) متوسـط الدخـل للفـرد والأسرة وتوزيـع مصـادر الدخـل في كل خمـس حسـب مصـادر الدخـل (٢٠١٢ /٢٠١٣)

مصادر الدخل	التوزيع النسبي لمصادر الدخل					
	الخمس الأول	الخمس الثاني	الخمس الثالث	الخمس الرابع	الخمس الخامس	القطريون
أجور ورواتب	١٥,٦	١٧,٤	٢٠,٣	١٩,٨	٢٦,٩	١٠٠
مشاريع خاصة ومهن حرة	٦,٨	١٧,٢	١٨	٢٢,٤	٣٥,٦	١٠٠
دخول ممتلكات	١,٧	١١,٤	١٤,٩	١٩,٢	٥٢,٨	١٠٠
معاشات تقاعدية	١١,٨	١٩,٢	٢١,٣	٢٣,١	٢٤,٦	١٠٠
تحويلات أو مصادر أخرى	١٧,٨	١٩,٨	١٨,١	٢٢,٥	٢١,٩	١٠٠
الدخل من الايجار المحتسب	١٠	١٦,٢	٢٠,٥	٢٣,٣	٢٩,٩	١٠٠
جملة الدخل	١٣,٦	١٧,٢	٢٠,٢	٢٠,٨	٢٨,٢	١٠٠
متوسط دخل الأسرة (ر.ق) شهرياً	٨٤,٥٦١	٨٥,٩٤٧	٨٧,٨٣٧	٨٣,٦١٥	٩٥,٩٨٢	٨٨,٢١٧
متوسط دخل الفرد (ر.ق) شهرياً	٦,٩٦٠	٨,٧٦٩	١٠,٢٩٥	١٠,٦٢٨	١٤,٣٤١	١٠,٢٠٠

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء- مسح إنفاق ودخل الأسرة ٢٠١٢ /٢٠١٣

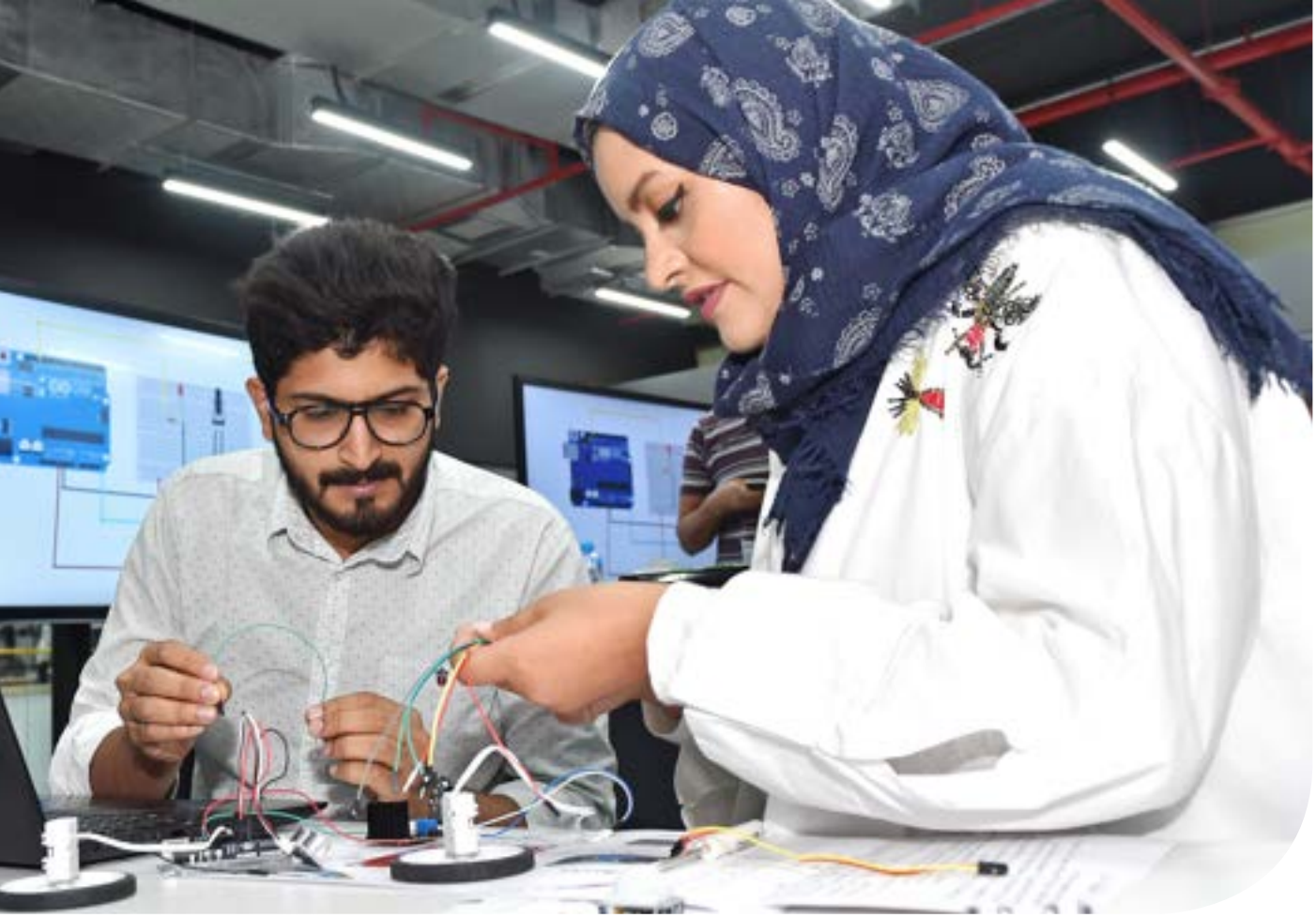

الغايــة ٢,١٠ تمكــين وتعزيــز الإدمــاج الاجتماعــي والاقتصــادي والســياسي للجميــع، بـصرف النظـر عـن السـن أو الجنـس أو الإعاقـة أو الانتـماء العرقـي أو الإثنـي أو الأصـل أو الديــن أو الوضــع الاقتصــادي أو غــير ذلــك، بحلــول عــام ٢٠٣٠

تـولي دولـة قطـر اهتمامـا واسـعا لتمكـين وتعزيـز الإدمـاج الاجتماعـي والاقتصـادي والسـياسي للجميـع وذلـك مـا تجسـده واقعيـاً اسـتراتيجية التنميـة الوطنيـة ٢٠١٨-٢٠٢٢ مـن خـلال مشـاريعها الفعالـة. ولـدى دولـة قطـر حزمـة مـن التشريعـات والقوانـين كـما أنهـا صادقـت عـلى العديـد مـن المواثيـق الدوليـة لتعزيـز الإدمـاج والمحافظـة عـلى حقـوق الأشـخاص.

مـن أبـرز الممارسـات الناجحـة لتعزيـز ضـمان تكافؤ الفـرص والحد مـن أوجه انعدام المسـاواة دور مؤسسـات المجتمـع المـدني، وأهمهـا مؤسسـة قطـر للعمـل الاجتماعـي وهـي مؤسسـة تنمويـة غـير ربحيـة، تسـهم في التنميـة الاجتماعيـة والبشريـة وخدمـة المجتمـع القطـري مـن خـلال مراكزهـا المتخصصـة في مجـالات دعـم الاسـتقرار الأسري ورعايـة الأيتـام وتمكـين الشـباب ورعايـة وتأهيـل الأشـخاص ذوي الإعاقـة ورعايـة كبـار السـن. ونـورد فيـما يـلي البيانـات الخاصـة بمـؤشرات الغايـة ١٠,٢ في الجـدول رقـم (٤,١٠):

جـدول (٤,١٠) نسـبة الأسر القطريـة ذات المسـتوى المعيـشي المنخفـض والدخـل المحـدود حسـب الخصائـص المختـارة عـام (٢٠١٢/٢٠١٣)

خصائص رب الأسرة		نسبة الأسر ذات المستوى المعيشي المنخفض	نسبة الأسر ذات الدخل المحدود
نسبة الأسر القطرية		٣	٦,٤
نوع رب الأسرة	الذكور	٦,٢	٦,٢
	الإناث	٧,٦	٧,٦
عمر رب الأسرة	أقل من ٣٠ سنة	٢,٧	٢,٧
	٣٠ – ٣٩ سنة	٣,٨	٣,٨
	٤٠ – ٤٩ سنة	٨,٩	٨,٩
	٥٠ – ٥٩ سنة	٥,٨	٥,٨
	٦٠ سنة فأكثر	٦,٣	٦,٣
الحالة التعليمية لرب الأسرة	دون الابتدائية	١٤,٥	١٤,٥
	الابتدائية والإعدادية	٩,٤	٩,٤
	الثانوية	٥,٦	٥,٦
	دبلوم فوق الثانوي	٠,٦	٠,٦
	جامعي فما فوق	١,٦	١,٦
الحالة الزواجية لرب الأسرة	لم يسبق له/ها الزواج	١,١	١,١
	متزوج/ـه	٦,٦	٦,٦
	مطلق/ـه	١٢,١	١٢,١
	أرمل/ـه	٤,٧	٤,٧
الحالة العملية لرب الأسرة	مشتغل	٤,٧	٤,٧
	متعطل	٠	٠
	طالب	٠	٠
	متفرغة للمنزل	٨,١	٨,١
	أخرى	١٠	١٠
حجم الأسرة	Mar-١	١,٧	١,٧
	Jun-٤	٤,٤	٤,٤
	Sep-٧	٤,٣	٤,٣
	Dec-١٠	٨,٦	٨,٦
	١٣ فأكثر	١٤,٦	١٤,٦
عدد الأطفال في الأسرة	لا يوجد أطفال	٣,٣	٣,٣
	١-فبراير	٤,١	٤,١
	٣-أبريل	٣,٦	٣,٦
	٥ فأكثر	١٦,٢	١٦,٢
مؤشر التكافؤ بين الجنسين		١,٢٣	١,٢٣

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء- مسح إنفاق ودخل الأسرة،

الغايـة ١٠.٣ كفالـة تكافـؤ الفـرص، والحـد مـن أوجـه انعـدام المسـاواة في النتائـج، بوسـائل منهـا إزالـة القوانـين والسياسـات والممارسـات التمييزيـة، وتعزيـز التشريعات والسياسـات والإجـراءات الملائمـة في هـذا الصـدد

تمتلـك دولـة قطـر منظومـة مؤسسـية وتشريعيـة متكاملـة لحمايـة حقـوق الانسـان- يمثلهـا في الجانـب المؤسـسي اللجنـة الوطنيـة لحقـوق الإنسـان، التـي تتـولى متابعـة ضـمان تحقيـق المسـاواة وحمايـة حقـوق الانسـان الماديـة والمعنويـة. كـما أن اللجنـة مخولـة للعمـل مـع منظـمات حقـوق الانسـان الدوليـة

في تطوير وتحديث منظومتها التشريعية والمؤسسية بما يتواكب مع المعايير الدولية.

لقد ساهمت اللجنة الوطنية لحقوق الانسان خلال السنوات القليلة الماضية في تحديث وتطوير الأنظمة الإدارية للقطاعين العام والخاص بما يوائم الاتفاقيات الإقليمية والدولية في مجال حقوق الانسان. ومن أهم آلية عملها أنها تتلقى الشكاوى من جميع فئات المجتمع وتولي جل اهتمامها بالفئات الأكثر ضعفا وتضررا في المجتمع، حيث تشير أحدث البيانات بأن عدد الشكاوى خلال الفترة من مارس إلى يونيو ٢٠٢٠ بلغت ٩١١ شكوى، وكان أغلبها تتعلق بشكاوى عن الأجور وبدلات السكن والغذاء. حيث عملت اللجنة بالتعاون مع وزارة التنمية الإدارية العمل والشؤون الاجتماعية والمؤسسات الخيرية في إيجاد حلول لكافة الشكاوى. كما تتلقى اللجنة طلبات للمساعدات المادية ولإيجاد عمل للعاطلين، حيث يتم دارسة كافة هذه الطلبات وإحالتها إلى الجهات المختصة مع ذكر الحالة الإنسانية لصاحب الطلب، ومن ثم متابعة الجهات المختصة لإيجاد حلول لها.

كما تقوم اللجنة بدراسة مجمل التشريعات والإجراءات والممارسات لرصد حالات عدم المساواة، وتقديم توصيات بإزالة أي نصوص تمييزية، وتستقبل الشكاوى من كافة أفراد المجتمع لتسويتها بالتعاون مع الإدارات المختصة. وقدمت اللجنة عددا من التوصيات من أجل الحد من انعدام المساواة، تمثلت في:

- مراجعة التشريعات الوطنية كقوانين الجنسية والأسرة والإسكان وإنشاء الجمعيات،
- وضع تشريعات لتنظم التقاضي أمام المحاكم الوطنية بصدد أ ي عمل يتنافى مع الأحكام الواردة ضمن اتفاقية منع التمييز العنصري، والتماس التعويض العادل والمناسب عن الضرر،
- تفعيل المحكمة الدستورية العليا.

ومن هذا المنطلق فقد رصدت اللجنة الأوضاع الإنسانية للعمال ذوي الأجور المنخفضة باعتبارهم من الفئات الأولى بالرعاية، ووقفت على مدى تأثر حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والمدنية، كحصولهم على الرعاية الصحية المجانية، واستمرار تمكينهم من الحقوق المرتبطة بالعمل كالأجور والبدلات، وكان لها دور مع الجهات المختصة في رفع الحد الأدنى للأجور.

كان لإجراءات الحصار التي فرضتها بعض دول الجوار على دولة قطر خلال الفترة من ٥ يونيو ٢٠١٧ إلى ٥ يناير ٢٠٢١ آثارًا اقتصادية واجتماعية وسياسية سلبية ، حيث بلغ عدد الشكاوى من الفئات المتضررة أكثر من أربعة ألاف شكاوى، تعاملت دولة قطر مع كافة القضايا بطريقة حضارية، حيث تواصلت مع المؤسسات ذات الصلة على المستويين الإقليمي والدولي لإيجاد حلول لهذه الشكاوى.

الغاية ٤,١٠ اعتماد سياسات، ولا سيما سياسات مالية وسياسات بشأن الأجور والحماية الاجتماعية، وتحقيق مزيد من المساواة تدريجياً

استرشادا بأهداف رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ واستراتيجية التنمية الوطنية الثانية لدولة قطر (٢٠١٨-٢٠٢٢) اعتمدت دولة قطر سياسات مالية ونقدية استهدفت تحقيق المزيد من الحقوق والمساواة للقوى العاملة في الدولة حيث تم استخدام أدوات السياسات النقدية للعمل على استقرار معدلات التضخم بما يحافظ على القوة الشرائية لدخول القوى العاملة على مستوى الدولة. وقد شكلت نفقات الأجور والمرتبات في دولة قطر خلال الفترة ٢٠١٧ - ٢٠٢٠ حوالي ٥٠٪ من إجمالي النفقات الجارية، كما أن نفقات الحماية الاجتماعية من دعم وتحويلات مثلت حوالي ٦٪ من إجمالي النفقات الجارية. وعلى الرغم من التحديات المالية التي واجهتها دولة قطر منذ عام ٢٠١٤ بسبب تدهور الإيرادات العامة الناجمة عن تراجع إيرادات النفط والغاز، إلا أن مستويات التوظيف والمرتبات لموظفي القطاعين العام والمختلط ظلت مستقرة طوال الفترة، حيث تم التركيز على موائمة النفقات بمستويات الإيرادات من خلال ترشيد النفقات غير الحتمية أو الضرورية كالنفقات على السلع والخدمات، والنفقات الرأسمالية، مع إجراء ترشيد محدود لنفقات أجور شرائح الموظفين ذات الأعلى دخلاً. ويشير الجدول (١٠-٥) أدناه إلى أن حصة الأجور للقوى العاملة في دولة قطر من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ظلت مستقرة خلال الفترة ٢٠١٦ – ٢٠١٩ قبل أن تزداد نسبتها في عام ٢٠٢٠ نتيجة انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بسبب تداعيات الجائحة.

الجدول (٥,١٠) حصة العمل في الناتج المحلي الإجمالي

السنة	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
النسبة ٪	٤,٠	٣,٩	٣,٥	٣,٧	٤,٦

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء

ومن ضمن السياسات والتدابير التي اعتمدتها الدولة والمتسقة مع الغاية (١٠-٤) قرار إلغاء شرط عدم ممانعة صاحب العمل الحالي لتغيير العمال لجهة عملهم. كما تم إصدار القرار الوزاري رقم (٢٥) لسنة ٢٠٢٠ بتحديد الحد الأدنى لأجور العمال والمستخدمين في المنازل الذي يلزم صاحب العمل بأن يدفع للعمّال أجرًا أساسياً لا يقلّ عن ١٠٠٠ ريال قطري شهرياً، وأن يؤمّن لهم السّكن والغذاء اللائّقين، أو بدلات معادلة (٣٠٠ ريال شهريا للغذاء و٥٠٠ ريال شهريا للسكن). وتبعا للقرار الوزاري تم إصدار القانون رقم (١٧) لسنة ٢٠٢٠ والذي دخل حيز التنفيذ في مارس ٢٠٢١. وتتولي وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية تعديل عقود العمل التي يقل أجر العامل فيها عن الحد الأدنى المشار إليه، وذلك بالتنسيق مع أصحاب العمل ودون الإخلال بأي اتفاق ينص على أجر أعلى.

الغاية (٥,١٠): تحسين تنظيم الأسواق والمؤسسات المالية العالمية ورصدها وتعزيز تنفيذ تلك التنظيمات

تشير رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ من خلال ركيزة التنمية الاقتصادية واستراتيجيات التنمية الوطنية لتعزيز استدامة الازدهار الاقتصادي. وفي هذا المجال فإن أحد التحديات الواردة في رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ يكمن في "اختيار وإدارة مسار يحقق الازدهار ويتجنب الاختلالات والتوترات الاقتصادية". فتوفير الاستقرار الاقتصادي يعد شرطاً أساسياً لحث المستثمرين على القيام بالتزامات طويلة الأمد لتوسيع القاعدة الإنتاجية. وتدرك الحكومة أهمية وجود مصرف مركزي هدفه مراقبة وتوجيه النظام المصرفي في الدولة، والحفاظ بشكل عام على الاستقرار النقدي والمالي في الدولة والإسهام في تعزيز النمو الاقتصادي. فالمصرف المركزي بدولة قطر يتولى وضع وتنفيذ السياسة النقدية للدولة بوصفه الجهة العليا المختصة، وفي إطار الرؤية الاستراتيجية الوطنية ووفقاً لأفضل المعايير والممارسات الدولية، يوضح الجدول رقم (٦,١٠) بيانات مؤشرات السلامة المالية.

١.٥.١٠ مؤشرات السلامة المالية

جدول (٦.١٠) جميع فروع البنوك التجارية داخل قطر (٢٠١٦-٢٠١٩)

مؤشرات السلامة المالية	٢٠١٦/١٢	٢٠١٧/١٢	٢٠١٨/١٢	٢٠١٩/١٢	٢٠٢٠/١٢
رأس المال إلى الموجودات	١٠,٦٩	١٠,٧	١٠,١١	٩,٨٨	٩,٦
رأس المال الأساسي (الشريحة الأولى Tier ١) / إجمالي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر	١٥,٧	١٦,٥	١٧	١٧,٥	١٧,٦
رأس المال الأساسي (الشريحة الأولى Tier ١) + رأس المال المساند (الشريحة الثانية Tier ٢) / إجمالي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر	١٦,١	١٦,٨	١٨	١٨,٦	١٨,٨
مؤشر كفاية رأس المال	١٥,٧٦	١٦,٢٣	١٧,٦	١٨,٦	١٦,٩
نسبة صافي القروض غير المنتظمة	١,٣٣	١,٥٧	١,٨٨	١,٨	٢
مخصصات صافي القروض غير المنتظمة إلى صافي القروض غير المنتظمة	٧٩,٨٨	٨٣,٢٣	٧٥,٧٧	٨١,٩٤	٨٣,٨
العائد على حقوق المساهمين	١٤,٤٩	١٣,٨٧	١٥,٣	١٥,٧٦	١٣,٧
العائد على متوسط الموجودات	١,٦٧	١,٥٤	١,٦	١,٦٤	١,٤
هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل	٧٥,١٣	٧٨,١٢	٧٦,٩٧	٧٧,٠١	٧٩,٥
المصروفات غير الفائدة إلى إجمالي الدخل	٢٨,٧٨	٢٦,٧٦	٢٥,٨٨	٢٤,٤٤	٢١,٢
الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات	٢٩,٥٧	٢٨,١٨	٢٩,١١	٣٠,٢	٢٨,١
الموجودات السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل	٥٤,٦٩	٥٤,٢٣	٦٢,٦٥	٦٩,٧٣	٦٧

المصدر: مصرف قطر المركزي

الغاية ٦,١٠ ضمان تعزيز تمثيل البلدان النامية وإسماع صوتها في عملية صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية العالمية، من أجل تحقيق المزيد من الفعالية والمصداقية والمساءلة والشرعية للمؤسسات

تؤمن دولة قطر بأهمية الشراكة الاستراتيجية مع الأمم المتحدة، فقد حرصت على المساهمة الفاعلة لتعزيز الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لحفظ الأمن والسلم الدوليين، ودعم عملية التنمية التي بدونها لن تتحقق الأهداف المنشودة للأمم المتحدة، وتعزيز حقوق الإنسان، وتقديم المساعدة الإنسانية، والمشاركة في العمل الجماعي بهدف التصدي للتحديات القائمة والناشئة التي تواجه العالم. وأصبحت دولة قطر حاضرة بقوة في أغلب أنشطة الأمم المتحدة، وفي المجموعات الإقليمية والدولية الهادفة إلى التوصل إلى حلول للأزمات الإقليمية والدولية ومنع النزاعات وبناء وحفظ السلام بعد الصراع، وهي إحدى الدول المساهمة بقوات في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وكمساهمة من دولة قطر في الجهود الإقليمية والدولية تستضيف الدوحة مؤتمرات واجتماعات وورش عمل تعنى بتعزيز السلم والأمن الدوليين وبقضايا التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان وتعزيز ثقافة السلام. ويوضح الجدول رقم (٧,١٠) والشكل رقم (٢,١٠) المنظمات والهيئات التي تشارك قطر في عضويتها.

جدول (٧,١٠) المنظمات والهيئات التي تشارك فيها قطر وتمتلك حق التصويت ٢٠١٩

المنظمة/ الهيئة	العضوية	حق التصويت
الجمعية العامة للأمم المتحدة	نعم	نعم
صندوق النقد الدولي	نعم	نعم
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	نعم	نعم
مؤسسة التمويل الدولية..	نعم	نعم يتم ترجيح قوة التصويت على القضايا المعروضة وفقا لرأس المال الذي يمثله كل مدير.

المصدر: وزارة الخارجية

شكل (٢,١٠) العضوية في المنظمات الدولية والحقوق في التصويت فيها

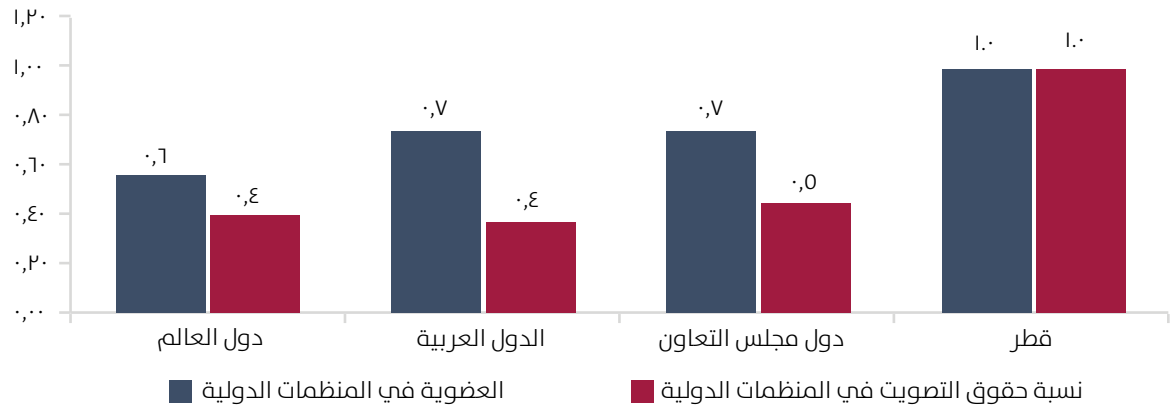

المصدر: وزارة الخارجية

الغاية ٧,١٠ تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية، بطرق منها تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتي تتسم بحسن الإدارة

يحظى العمال في قطر بمختلف أشكال الرعاية الاقتصادية والاجتماعية والصحية والحماية القانونية لحقوقهم وأجورهم، باعتبارهم شركاء في التنمية، فضلا عن توفير بيئة عمل أفضل، وذلك من خلال تشريعات قانونية بجانب الشراكة الاستراتيجية بين قطر ومنظمة العمل الدولية بعد افتتاح مقراً لها بالدوحة.

وبخصوص المؤشر ١,٧,١٠ الذي يختص بتكاليف التوظيف التي يتحملها الموظف كنسبة من الإيرادات السنوية في بلد المقصد، فبموجب حكم المادة رقم ٣٣ من قانون العمل رقم ١٤ لسنة ٢٠٠٤م فإنه يحظر على المرخص له بأن يتقاضى من العامل المستقدم أي مبالغ بصفة أتعاب أو مصاريف استقدام او غير ذلك من التكاليف. علما بأن تأشيرات العمل الممنوحة للمنشآت مجانية ولا يوجد عليها رسوم. وبالتالي لا توجد كلفة للاستقدام يتحملها العامل كنسبة من دخله السنوي الذي يتلقاه.

وفي الجدول (٨,١٠) يمكن الاطلاع على بيانات المؤشر ٢,٧.١٠ عدد البلدان التي نفذت سياسات هجرة متسمة بحسن الإدارة وتنقل الأشخاص بشكل منظم وآمن ونظامي ومسؤول.

جدول (٨,١٠) مدى تنفيذ سياسات الوافدين متسمة بحسن الإدارة (٢٠١٦-٢٠١٩)

البيان	الوحدة	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
مدى تنفيذ سياسات الوافدين المتسمة بحسن الإدارة (نعم/لا)	نصية (نعم/لا)	نعم	نعم	نعم	نعم

المصدر: وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية

تحرص دولة قطر على تقديم المساعدات الإنسانية والإنمائية للدول المحتاجة في العالم بأسره، والإسهام في تحقيق الأهداف العالمية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، في إطار التزامها بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة لاسيما مبدأ التعاون والشراكة. وتلتزم الدولة عبر إرادتها السياسية القوية في استمرار نشاطها في السياسة الإنمائية كأحد مكونات استراتيجيتها للتعاون الدولي ضمن استراتيجية التنمية الوطنية الثانية (٢٠١٨-٢٠٢٢) ويمكن الاطلاع على الجدولين رقم (٩.١٠) و (١٠,١٠) والشكل رقم (٣.١٠) لبيانات مؤشرات الغاية ١٠.ب .

أما في ظل أزمة جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩)، فقد قام صندوق قطر للتنمية بالالتزام من خلال تمويل المساعدة الإنمائية الرسمية بالشراكة مع التحالف العالمي للقاحات والتحصين (GAVI)، لدعم التزام السوق المسبق كوفاكس (COVAX) وكوفاكس هي آلية مالية مبتكرة تهدف إلى شراء ١,٣ مليار جرعة لقاح آمن وفعال. لضمان الوصول العادل والمنصف إلى لقاحات الجائحة إلى ٩٢ دولة مؤهلة للمساعدة الإنمائية الرسمية.

الغاية(١٠-أ): تنفيذ مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، بما يتماشى مع اتفاقات منظمة التجارة العالمية

١٠-أ-١ نسبة بنود التعريفات الجمركية المطبقة على الواردات من أقل البلدان نموا والبلدان النامية المتمتعة بالإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية

بما أن التعريفة الجمركية لدولة قطر منخفضة وحتى صفرية لأكثر من ٤٠٠ سلعة غذائية، وبالتالي لا يوجد بها أي تمييز في التعرفة الجمركية حسب مستوى دخل الدول سواء كانت نامية أو متقدمة، يوجد معدل ثابت قدره ٥٪ من الرسوم الجمركية على أساس القيمة، ومع ذلك، هناك إعفاء لحوالي ٤٠٠ منتج غذائي، بالإضافة إلى ١٥٪ للمنتجات والآلات الموسيقية. كما توجد تعريفة بنسبة ٢٠٪ على قضبان الحديد وسبائكه وقضبان الصلب ١٢ مم، و٣٠٪ على اليوريا المستوردة. مادة بلورية لتبييض الأسنان.

الغاية(١٠-س): خفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين إلى أقل من ٣ في المائة، وإلغاء قنوات التحويلات المالية التي تربو تكاليفها على ٥ في المائة، بحلول عام ٢٠٣٠

١٠-س-١تكاليف التحويلات المالية كنسبة من المبالغ المحولة

لقد قام مصرف قطر المركزي بخفض الحدود القصوى للعمولات والرسوم على الخدمات المصرفية (التي سيتحملها العميل) في عام ٢٠١٩. حيث تم خفض الحد الأقصى للعمولات من بنك لأخر داخل قطر من ١٠ ريال إلى ٦٠ درهم للعمليات أقل من مئة ريال قطري وإلى ٤ ريال للعمليات من مئة حتى مليون ريال قطري وإلى ٦ ريال للعمليات أكثر من مليون ريال قطري. والجدير بالذكر أن تكاليف المعاملات في قطر منخفضه مقارنة بالدول الأخرى بشكل عام.

الغاية ١٠.ب تشجيع المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات المالية، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى الدول التي تشتد الحاجة فيها إليها، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والبلدان الأفريقية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وفقاً لخططها وبرامجها الوطنية

تحرص دولة قطر على تقديم المساعدات الإنسانية والإنمائية للدول المحتاجة في العالم بأسره، والإسهام في تحقيق الأهداف العالمية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، في إطار التزامها بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة لاسيما مبدأ التعاون والشراكة. وتلتزم الدولة عبر إرادتها السياسية القوية في استمرار نشاطها في السياسة الإنمائية كأحد مكونات استراتيجيتها للتعاون الدولي ضمن استراتيجية التنمية الوطنية الثانية (٢٠١٨-٢٠٢٢) ويمكن الاطلاع على الجدولين رقم (٩.١٠) و (١٠,١٠) والشكل رقم (٣,١٠) لبيانات مؤشرات الغاية ١٠.ب .

أما في ظل أزمة جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩)، فقد قام صندوق قطر للتنمية بالالتزام من خلال تمويل المساعدة الإنمائية الرسمية بالشراكة مع التحالف العالمي للقاحات والتحصين (GAVI)، لدعم التزام السوق المسبق كوفاكس (COVAX) وكوفاكس هي آلية مالية مبتكرة تهدف إلى شراء ١,٣ مليار جرعة لقاح آمن وفعال. لضمان الوصول العادل والمنصف إلى لقاحات الجائحة إلى ٩٢ دولة مؤهلة للمساعدة الإنمائية الرسمية.

جدول (٩,١٠) مجموع تدفقات الموارد المخصصة للتنمية، حسب القطاع (٢٠١٦-٢٠١٩)

القطاع	الوحدة	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	الهدف بحلول ٢٠٣٠
التعليم	الريال القطري	٢٧,١٦٣,١٤٧	٢٩,٠٩٧,١٤١	٤٩,٣٦٩,٨٢٥		زيادة
الصحة		٢,٩٠٠,٧٤٣	٤٥,٩٩٤,٧٠٨	٦,٠٦٩,٤٠١		زيادة
بنية تحتية		٢٠,٥٧٤,٥٠٩	٧٥,٧٦٣,٨٠٠	٦٧,١٦٨,٥١٠		زيادة
أخرى		٨٨,٦١٩,٥٤٩	٣٤,٢٧١,٨٦٦	٣٨,٢١٣,٨٨٢		زيادة
المجموع		**٣٩,٢٥٧,٩٩٨**	**١٨٥,١٢٧,٥١٤**	**١٦٠,٨٢١,٦١٧**		**زيادة**
التعليم	القيمة بالدولار الأمريكي	٩٨,٨٧٣,٨٥٤	١٠٥,٩١٣,٥٩٤	١٧٩,٧٠٦,١٦٢		
الصحة		١٠,٥٥٨,٧٠٥	١٦٧,٤٢٠,٧٣٦	٢٢,٠٩٢,٦١٩		
بنية تحتية		٧٤,٨٩١,٣٩٤	٢٧٥,٧٨٠,٢٣١	٢٤٤,٤٩٣,٣٧٥		
أخرى		٣٢٢,٥٧٥,١٥٨	١٢٤,٧٤٩,٥٩١	١٣٩,٠٩٨,٥٣٠		
المجموع		**٥٠٦,٨٩٩,١١١**	**٦٧٣,٨٦٤,١٥٢**	**٥٨٥,٣٩٠,٦٨٦**		**زيادة**

المصدر: بنك قطر للتنمية

جدول (١٠-١٠) قيمة المساعدات الانمائية للهدف العاشر (٢٠١٦-٢٠١٩)

الهدف	اسم الهدف	الوحدة	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	الهدف بحلول ٢٠٣٠
١٠	الحد من عدم المساواة	ريال قطري	٤٣٨,٠٢٤	٨,٥٣٦,٦٣٢			زيادة
		دولار امريكي	١٢٠,٣٣٦	٢,٣٤٥,٢٢٩			زيادة

المصدر: وزارة الخارجية

التحديات

تدعو الرؤية والاستراتيجيات الوطنية في قطر إلى اتباع نهج متكامل لتنمية اجتماعية راسخة يهدف إلى رفاه الفرد والمجتمع وبالتأكيد ضمان تكافؤ الفرص. وقد أظهر تقرير مراجعة منتصف المدة

لاستراتيجية التنمية الوطنية الأولى وجود عدد من التحديات التي تعيق تنفيذ هذا النهج الاجتماعي، من ضمنها عدم وجود نظم لتنسيق المشاريع ومراجعة التشريعات المتعلقة بالحماية الاجتماعية، وقلة عدد مراكز التدريب والتأهيل للفئات الضعيفة، وعدم وجود قاعدة بيانات منهجية جيدة لقياس الحماية الاجتماعية.

لقد حققت قطر تقدما كبيراً في التنمية بشكل عام، كما أن قيمة دليل التنمية البشرية في قطر عام ٢٠١٩ تُصنفها ضمن الدول المرتفعة جدا بدرجة ٤٥ وذلك وفقاً لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٢٠ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد ساهم كلٌ من التطور الكبير في مستوى معيشة الأفراد، والمكاسب التي تحققت في مجال متوسط العمر المتوقع، في رفع قيمة دليل التنمية البشرية لدولة قطر. ويدعو منهج التنمية المرتكز على الحقوق إلى بذل مزيد من الجهود للتصدي لعدم المساواة والإقصاء. حيث إن عدم المساواة والإقصاء يعكسان الحقوق التي لم يتم إيلائها الاهتمام المناسب. ونتيجةً لذلك فقد انخفضت دولة قطر عدة مراتب في التصنيف العالمي، لتهبط بسبب مؤشر ات دليل التنمية البشرية المراعي للتفاوتات بين الجنسين gender development index ومؤشر عدم المساواة بين الجنسين gender inequality index. حيث عدم المساواة لازال مرتفعا نسبيا بين المرأة والرجل في الدخل القومي الإجمالي والمشاركة في سوق العمل. كما يعد غياب قاعدة بيانات لنظام الحماية الاجتماعية من أهم التحديات حيث أن دقة البيانات التي يتم استقاؤها للمنظمات الدولية تؤثر على المؤشرات الدولية.

الخلاصة

يتضح مما سبق أن رؤية قطر الوطنية تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة من منظور تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية على النحو الذي يجسده الدستور. فسياسات وبرامج ومشاريع استراتيجيات التنمية الوطنية في مجملها تهدف إلى تحسين رفاهية المجتمع القطري بغض النظر عن العمر أو الجنس أو العرق أو الدين أو الوضع الاقتصادي. لقد تبنت دولة قطر عدة برامج وتعديلات قانونية لمعالجة بعض الاختلالات في إدارة شؤون شريحة من العمالة الوافدة، بهدف تحسين ظروفهم المعيشية والحفاظ على حقوقهم المالية والمعنوية، مثل رفع الحد الأدنى من الأجور، وإلغاء نظام الكفالة، ومنحهم القدرة على تغيير الوظائف والإقامة، وتسهيل حركتهم، وفتح حسابات بنكية، وتحويل مدخراتهم بأقل التكاليف.

الجدير بالذكر أنه على قدر ما يستفيد الاقتصاد القطري من خدمات العمالة شبه الماهرة وغير الماهرة، فالدول التي تصدر مثل هذه العمالة تستفيد من خلال العوائد المالية والخبرات العملية التي تكتسبها أثناء عملها في مشاريع قطر التنموية. إذ بلغ إجمالي التحويلات الجارية للعمالة الوافدة (الحوالات) خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٢٠) حوالي ١١٣,٤$ مليار دولار، بمتوسط سنوي ١١,٤$ مليار دولار.

يدعم دستور قطر الدائم الحقوق والحريات الأساسية، ويؤكد على ترابط وتداخل حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة. وتشمل الحقوق الأساسية المنصوص عليها في الدستور الحق في المساواة أمام القانون؛ وحظر التمييز على أساس الجنس؛ والحرية الشخصية؛ والحق في العمل، والحق في التعليم وينص الدستور كذلك على أنه لا يجوز تنظيم هذه الحقوق أو تعديلها بطريقة تحدُّ أو تقلل منها.

لم تقتصر الجهود الوطنية على تعزيز دور الدولة في تحقيق المساواة بحسب ما جاءت به المؤشرات أعلاه، وإنما شملت أيضا تعزيز الإطار التشريعي في العديد من المجالات، ومن أبرزها صدور القرار الأميري بإنشاء اللجنة العليا للتحضير لانتخابات مجلس الشورى، وقرار مجلس الوزراء بتشكيل لجنة لمواءمة التشريعات الوطنية مع العهدين الدوليين، وقرار مجلس الوزراء بإنشاء اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى مواصلة الاستمرار في تطوير وإصلاح المنظومة التشريعية التي تهدف لحماية وتعزيز حقوق الانسان في البلاد. إضافة إلى ذلك، تضع الشراكة التعاونية القطرية مع كافة الوكالات التابعة للأمم المتحدة دولة قطر في مقدمة الدول الداعمة لسيادة القانون والمواثيق والأعراف الدولية ودعم الدبلوماسية الوقائية والامتناع عن التهديد بالقوة أو التدخل في الشؤون الداخلية، والتعاون بين الدول والتساوي في

السيادة بينها، كسبيل رئيس لتحقيق الأمن والسلم والاستقرار على المستويين الإقليمي والدولي.

تأثرت العديد من الأنشطة الاقتصادية بإجراءات احتواء تفشي الجائحة، ولكن الأكثر تضررا هي تلك الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الكثافة العمالية العالية، ولتخفيف حدة الأزمة على العمالة، أنشأت الحكومة برنامج ضمانات وطني كجزء من حزمة السياسة الاقتصادية لمواجهة تداعيات الجائحة بهدف دفع رواتب الموظفين، حيث استفاد من البرنامج أكثر من ٤ ألف شركة، والتي توظف حوالي ٣٢٠ ألف موظف.

ولهذا تسعى دولة قطر باتخاذ جملة من الإجراء في المستقبل القريب لتحقيق الهدف العاشر من خلال:

- تحديد التحديات على المستوى الوطني حول الحد من أوجه عدم المساواة وصياغتها بشكل واضح،
- تحديد الفرص الرامية على المستوى الوطني إلى تحقيق الحد من أوجه عدم المساواة،
- إنشاء قاعدة بيانات منهجية جيدة لقياس الحماية الاجتماعية والإحصاءات المتعلقة بحقوق الإنسان.

١٢
الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

الهدف الثاني عشر
ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

تشكل أنشطة الاستهلاك والانتاج أساس الاقتصاد العالمي، ولكن أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة تعتبر سبباً رئيسيا لتغير المناخ وتدهور الأراضي واستنفاد الموارد وتلوث الهواء والمياه. لذلك فإن إدراج الهدف ١٢ ضمن أهداف أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ يعتبر إقرارا بالدور الأساسي والشامل للاستهلاك والإنتاج المستدامين في التنمية المستدامة، من أجل تحسين رفاه الانسان والذي يشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، واستجابة لتحديات القدرة الاستيعابية لمنظومة الأرض لتلبية احتياجات السكان المتزايدة وزيادة نسبة التحضر الذي ينتج عنه الاستخدام المكثف للموارد. ويحتوي الهدف ١٢ على ١١ غاية و١٣ مؤشرًا، بالإضافة إلى غايات أخرى ذات الصلة عبر العديد من الأهداف التي تركز على الغذاء والتعليم والمياه والطاقة والاقتصاد والمدن والمحيطات والتنمية الاقتصادية. فهناك ما يقدر ب ٢٢ غاية و٢٨ مؤشرًا ذات علاقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين في إطار أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ [١].

ويعني الاستهلاك والإنتاج المستدامين انجاز المزيد بطريقة أفضل من حيث التقليل إلى أدنى حد من استخدام الموارد الطبيعية والمواد السامة، فضلا عن انبعاثات النفايات والملوثات على مدى دورة حياة الخدمة أو المنتج، حتى لا تتعرض احتياجات الأجيال المقبلة للخطر والذي يقود الى تكلفة أ قل على المدى البعيد. ومن أجل تنفيذ الاستهلاك والإنتاج المستدامين، اعتُمد الإطار العشري لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين في مؤتمر ريو + ٢٠، وهو إطار عالمي للتعاون وبناء القدرات يهدف إلى التحول نحو الاستهلاك والإنتاج المستدامين في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء [٢].
ويغطي الهدف ١٢ من أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ كلا من:

- الحاجة إلى وضع سياسات للاستهلاك والإنتاج المستدامين من خلال تنفيذ الإطار العشري لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين (الغاية ١٢-١)؛
- الكفاءة في استخدام وإدارة الموارد الطبيعية (الغاية ١٢-٢)؛
- التحول نحو الاستهلاك والإنتاج المستدامين في النظام الغذائي (الغاية ١٢-٣)؛

(١) تقييم التقدم الإقليمي العربي في مجال الاستهلاك والإنتاج المستدامين: الاجتماع التحضيري للمنتدى العربي للتنمية المستدامة والمنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٨ حول قضايا البيئة والموارد الطبيعية ١١ و١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٨.

(٢) وزارة البيئة النرويجية، ندوة أوسلو بشأن أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة ١٩٩٤؛ وأصبح هذا هو التعريف المقبول على نطاق واسع للاستهلاك والإنتاج المستدامين.

- الإدارة السليمة بيئيا فيما يتعلق بإطلاق الملوثات والمواد الكيميائية (الغاية ١٢-٤)؛
- الحد من انتاج النفايات (الغاية ١٢-٥)؛
- اشراك جميع الجهات الفاعلة من أجل الإسهام في التنمية المستدامة، بما في ذلك القطاع الخاص (الغاية ١٢-٦)؛
- إبراز دور القطاع العام من خلال ممارسات الشراء العمومي المستدامة (الغاية ١٢-٧)؛
- التركيز على أهمية توفير المعلومات للمستهلكين وتثقيفهم بشأن التنمية وأنماط الحياة المستدامة (الغاية ١٢-٨)؛
- دعم البلدان النامية من خلال التمويل وبناء القدرات (الغاية ١٢- أ) باعتبارهما وسائل للتنفيذ؛
- دور القطاع السياحي والسياحة المستدامة (الغاية ١٢-ب)؛
- ترشيد إعانات الوقود الأحفوري غير المتسمة بالكفاءة والتي تشجع على الاستهلاك المسرف (الغاية ١٢-ج).

وقد أولت دولة قطر اهتماما بالغا للتحول الى أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامين وعكست ذلك في خططها الاستراتيجية التي شملت العديد من الأهداف والمبادرات والمشاريع التي تهدف الى ترشيد استهلاك الطاقة والماء والكهرباء والغذاء والحد من إنتاج الملوثات والنفايات كما يوضح الجدول رقم (١,١٢) [٣]:

جدول ١٢-١ تضمين غايات الهدف ١٢ في استراتيجية التنمية الوطنية الثانية (٢٠١٨ - ٢٠٢٢)

اهداف استراتيجية التنمية الوطنية الثانية ذات العلاقه	الهدف الثاني عشر: الإنتاج والإستهلاك المستدام										
	١,١٢	٢,١٢	٣,١٢	٤,١٢	٥,١٢	٦,١٢	٧,١٢	٨,١٢	a.١٢	b.١٢	c.١٢
١- توفير بيانات ومعلومات البيئة القطرية اللازمة لتعزيز وتحسين الإدارة البيئية بحلول عام ٢٠٢٢.		√	√	√	√	√	√	√		√	
٢- بناء مجتمع لدية وعي بيئي وداعم للاستدامة البيئية.		√		√				√			
٣- تثبيت معدل تولد المخلفات المنزلية تحت ١,٦ كيلو جرام/فرد/يوم خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢.			√					√			
٤- إعادة تدوير ١٥٪ من المخلفات الصلبة المتولدة بنهاية عام ٢٠٢٢.			√	√	√						
٥- المحافظة على مصادر المياه وتنميتها بحلول عام ٢٠٢٠ من خلال تقليل الفاقد الكلي (الحقيقي + إداري) من مياه الشرب وخفض معدل استهلاك الفرد من المياه بنسبة ١٥٪ من خلال البرنامج الوطني ترشيد		√									
٦- الحد من استنزاف المياه الجوفية وتنمية الخزان المائي الجوفي بحلول عام ٢٠٢٠		√									
٧- تعزيز الإدارة المتكاملة للماء والكهرباء بنهاية عام ٢٠٢٢ و خفض معدل استهلاك الفرد من الكهرباء بنسبة ٨٪ من خلال البرنامج الوطني «ترشيد»		√						√			
٨- رفع نسبة الاكتفاء الذاتي من الثروة السمكية إلى ٦٥٪ من خلال إقامة مزارع سمكية متطورة بحلول عام ٢٠٢٢.		√									
٩- تحقيق نسبة اكتفاء ذاتي من الإنتاج الحيواني قدرها ٣٠٪ من خلال الإدارة المستدامة لمنظومة الإنتاج الحيواني بحلول عام ٢٠٢٢.		√									
١٠- زيادة الاستثمار بهدف تعظيم الاحتياطيات الهيدروكربونية في الحقول القطرية بالإضافة إلى الاكتشافات الجديدة بحلول ٢٠٢٢.		√									

(٣) استراتيجية التنمية الوطنية الثانية (٢٠١٨-٢٠٢٢).

١١- استخدام المواد الهيدروكربونية الأولية المتوفرة، وغير المخصصة على نحو فعال ومربح، لتوسيع قاعدة الصناعات البتروكيماوية آخذين بالاعتبار الأولويات الاستراتيجية للدولة بحلول عام ٢٠٢٢		√									
١٢- رفع نسبة المواد المعاد تدويرها في المشاريع بالدولة إلى٢٠٪ من جملة المواد المستخدمة بحلول عام ٢٠٢٢.				√							
١٣- تحسين رصد وتنظيم المخاطر الصحية البيئية			√					√			
١٤- توفر إدارة متكاملة للمياه بالمناطق الصناعية والملوثات المصاحبة لها بحلول عام ٢٠٢٢.		√	√								
١٥- توفر بنية تحتية لاستخدام ٧٠٪ من المياه المعالجة المنتجة في المشاريع المختلفة بحلول عام ٢٠٢٢.		√	√								
١٦- توفير البيانات الخاصة بالطاقة الجديدة والمتجددة بحلول عام٢٠٢١.					√						
١٧- تعزيز كفاءة الشركات الحالية العاملة في مجال التكرير والبتروكيماويات بحلول عام ٢٠٢٢					√						
١٨- تحسين وتطبيق كفاءة الطاقة بنسبة ١٠٪ والاستفادة من البنية التحتية الموجودة لشبكة الربط الخليجي بحلول عام ٢٠٢٢.		√									
١٩- زيادة القدرات الإنتاجية لمحطات التوليد وتحسين إنتاج واستخدام الطاقة المتجددة لمواجهة الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية وذلك للوصول إلى إنتاج ٢٠٠ ميغاوات من الطاقات المتجددة بحلول عام ٢٠٢٠ تزيد إلى ٥٠٠ ميغاوات بعد ذلك.		√									
٢٠- تحديد مكونات خليط الطاقة لأمن التزويد بالطاقة الكهربائية في دولة قطر بحلول عام ٢٠٢٠.		√									
٢١- تعزيز مشاركة قطر للبترول في مشاريع النفط والغاز التي تشارك فيها شركات بترول عالمية عند انتهاء مدتها الحالية بحلول عام ٢٠٢٢.					√						
٢٢- الارتقاء بكافة العمليات في قطاع النفط والغاز لتحقيق أقصى قدر من الكفاءة التشغيلية وتخفيض التكاليف بحلول ٢٠٢٢		√	√	√							
٢٣- تعزيز الدور القيادي لوزارة الصحة العامة في الحماية الصحية			√								
٢٤- تحسين وتعزيز نظم المراقبة وإدارة البيانات للحماية الصحية			√								
٢٥- تقليل نسبة الفاقد (الحقيقي + الإداري) من مياه الشرب إلى ٨٪ بحلول عام ٢٠٢٢.		√									
	√	يتقاطع بشكل صريح			√	يتقاطع بشكل غير صريح					

المصدر : استراتيجية التنمية الوطنية الثانية (٢٠١٨-٢٠٢٢)

التقدم المحرز

يوضح الشكل رقم (١,١٢) صورة عامة عن التقدم المحرز في تحقيق الهدف١٢ من خلال لوحة الاتجاهات لمؤشرات الهدف ١٢ والتي تقيس مدى التقدم لكل غاية من غايات الهدف وعددها ١١. فبالنسبة للمؤشرات (١,١,١٢; ١,٤,١٢; ١,٨,١٢) فهي معمول بها في دولة قطر من خلال الأطر الوطنية سواء كانت سياسات او اتفاقيات او قوانين. اما المؤشرات (٢,٤,١٢؛ ١,٦,١٢ ؛ ١,٧,١٢؛ ١.b.١٢)فقد اظهرت البيانات المتوفرة حتى عام ٢٠١٩ انها في الاتجاه الصحيح لتحقيق القيم المستهدفة. أما المؤشر ١,٣,١٢ فقد اشارت البيانات ان هناك تأرجح بالاتجاه نحو تحقيق القيمة المستهدفة. في حين لم تتوفر بيانات حول أربع مؤشرات وهي (١,٢,١٢;٢,٢,١٢. ١.a ;١.c.١٢) [٤]

٤ حكومي https://hukoomi.gov.qa/ar/about-qatar/sustainable-development-goals#Responsible-Consumption

شكل (١,١٢) لوحة اتجاهات مؤشرات الهدف ١٢

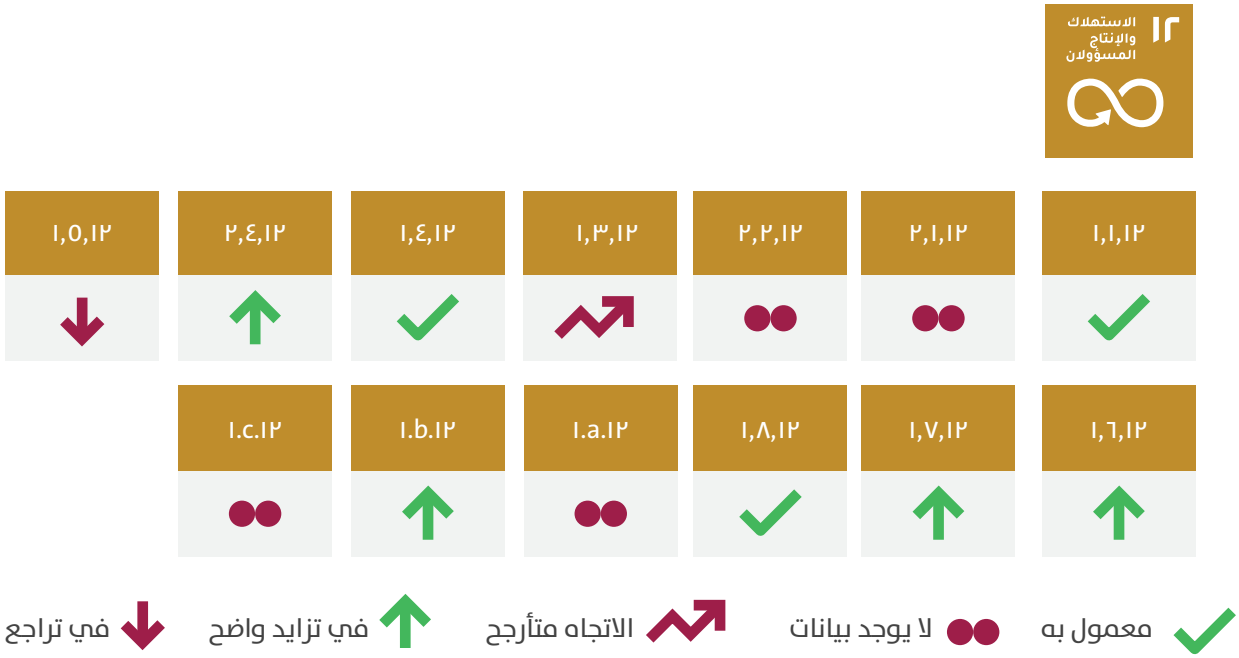

خطوات إلى الأمام

يحتل الهدف ١٢ مرتبة خاصة في دولة قطر نظرا لخصوصية قاعدة الإنتاج في الاقتصاد القطري، حيث لا يزال قطاع النفط يمثّل ما يقرب من ٤٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وحوالي ٨٩٪ من إجمالي صادرات السلع، وحوالي ٩٤٪ من إجمالي إيرادات الدولة. وفي هذا السياق، يتمثل الفصل الاول من استراتيجية التنمية الوطنية الثانية في تطوير البنية التحتية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار الخاص من خلال توفير الظروف المناسبة والخدمات الأساسية لهذه القطاعات للنمو، وإنشاء مناطق صناعية وخدمية، ودعم وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وزيادة مساهمتها في تنويع قاعدة الإنتاج [٥].

وفي نفس الوقت، تعمل الدولة على زيادة الوعي بشأن الاستهلاك المسؤول والذي يسير جنبا الى جنب مع تنويع الانتاج للتغلب على التحديات التي تواجهها الدولة من موارد محدودة، ومعدل النمو السكاني السريع وما ينتجه من تحضر كبير وزيادة في الأنشطة الاقتصادية. وفي هذا الصدد، تُعتبر حملة وبرنامج "ترشيد» التي أطلقتها المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (كهرماء)، مثالاً جيداً على العمل التوعوي المستدام، الذي يهدف الى تعزيز ثقافة ترشيد الاستهلاك والاستهلاك المسؤول، حيث يسعى البرنامج الوطني إلى تكريسها مجتمعيا مع مرور الوقت، كي تصبح جزءا لا يتجزأ من حياتنا وصولا إلى بناء نمط استهلاكي متوازن في قطر. وفي هذا السياق، افتتح مشروع حديقة كهرماء للتوعية والترشيد ضمن الحملة الوطنية لتعليم المواطنة العالمية والتنمية المستدامة والتي تشمل عدة مرافق؛ من بينها قاعة لعرض الأفلام الوثائقية عن ترشيد الطاقة، وعمليات توعية وإرشاد، وعمليات لمحاكاة ترشيد الطاقة، كما تتضمن أدوات متخصصة للتوعية بترشيد ورفع كفاءة الطاقة[٦].وفي هذا العام، أطلق البرنامج مبادرة وطنية جديدة تهدف إلى خفض استهلاك الكهرباء والماء في القطاع السكني بنسبة ٥٪. [٧]

٥ المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء "كهرماء».

٦ المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء "كهرماء».

٧ استراتيجية التنمية الوطنية الثانية (٢٠١٨-٢٠٢٢) + «كهرماء».

وتشمل استراتيجية التنمية الوطنية الثانية (٢٠١٨-٢٠٢٢) كثيرا من الأهداف والمبادرات التي تعزز تحقيق الهدف ١٢ لضمان وجود أنماط انتاج واستهلاك مستدامين وخاصة في مجالات ادارة الغذاء والطاقة والمياه والنفايات. في مجال الأمن الغذائي، تهدف الاستراتيجية الى وضع خطة متكاملة للخدمات الزراعية بحلول ٢٠٢٢، تشمل رفع نسبة الاكتفاء الذاتي من الثروة السمكية الى ٦٥٪ ومن الإنتاج الحيواني الى ٣٠٪. وقد حققت دولة قطر إنجازات كبيرة في مجال الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي نتيجة تنفيذ العديد من المشروعات الإستراتيجية الوطنية. واحتلت المرتبة الأولى عربيا في مؤشرات تحقيق الأمن الغذائي، كما قفزت إلى المركز ١٣ عالميا وذلك حسب مؤشر الأمن الغذائي العالمي الصادر في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٩ [٨].

وتقوم وزارة التجارة والصناعة بدور فاعل في تيسير الحصول على المعلومات عن الأسواق والمخزون الاستراتيجي من الأغذية في الوقت المناسب لضمان الحد من شده تقلب الأسعار باستخدام منظومة ربط الكتروني وطنية لإدارة ومراقبة المخزون الاستراتيجي للسلع الغذائية والاستهلاكية يشمل مراقبة الكميات المخزنة والمدد الزمنية الآمنة لها. ويشمل نظام الربط هذا شركاء ذوي علاقة مثل الهيئة العامة للجمارك والموردين ومنافذ البيع الكبرى وكذلك المنتجين والمصنعين المحليين. وتتصف منظومة ادارة ومراقبة المخزون الاستراتيجي الوطنية بالمرونة والتأقلم مع مختلف المستجدات والظروف الطارئة والكوارث والأوبئة مثل جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) .[٩]

في مجال الطاقة تهدف استراتيجية التنمية الوطنية الثانية (٢٠١٨-٢٠٢٢) الى تحسين وزيادة كفاءة الطاقة بنسبة ١٠٪ بحلول عام ٢٠٢٢، وكذلك زيادة القدرة الإنتاجية لمحطات التوليد وتحسين انتاج واستخدام الطاقة المتجددة للوصول الى انتاج ٢٠٠ ميغاوات بحلول ٢٠٢٠ تزيد الى ٥٠٠ بعد ذلك، وخفض معدل استهلاك الفرد من الكهرباء بنسبة ٨٪.[١٠] اما في مجال استهلاك وادارة المياه، تهدف الاستراتيجية الى تقليل نسب الفاقد من مياه الشرب الى ٨٪ بحلول ٢٠٢٢، والحد من استنزاف المياه الجوفية بحلول عام ٢٠٢٠ وتنمية الخزان المائي وتوفير بنية تحتية لاستخدام ٧٠٪ من المياه المعالجة في المشاريع المختلفة وخفض معدل استهلاك الفرد من المياه بنسبه ١٥٪. [١١]

وفي مجال إدارة النفايات، فقد تم تصنيف إدارة النفايات الصلبة كأحد التحديات الكبرى لدولة قطر باعتبارها واحدة من أسرع الاقتصادات نموًا في العالم وبسبب ارتفاع معدلات النمو السكاني والتوسع العمراني والصناعي والاقتصادي. وفي هذا السياق، تبنت دولة قطر خطة شاملة لإدارة النفايات وإعادة تدويرها اثمرت بإنشاء مركز معالجة النفايات الصلبة المنزلية في مسيعيد وهو أول مرفق متكامل لمعالجة النفايات الصلبة في منطقة الشرق الأوسط، وقد أنتج المركز خلال عام ٢٠٢٠ أكثر من ٣٠ ألف طن سماد عضوي، كما قام بتوليد حوالي (٢٦٩) ألف ميغا واط/ ساعة من الطاقة الكهربائية، وأكثر من (٣٣) مليون متر مكعب من الغاز الحيوي، بالإضافة إلى معالجة أكثر من (٣٠) ألف طنا من إطارات السيارات في كل من مطمر أم الأفاعي ومطمر روضة راشد، وإعادة تدوير حوالي (٤٢٠) ألف طن من مخلفات البناء. [١٢] وعملت قطر للبترول على نقل ما يقارب ١٥٠٠ برميل من نفايات المواد المشعة التي تظهر بشكل طبيعي (NORM) من جزيرة حالول و٨٧ برميلا من رأس لفان إلى منشأة متخصصة في بريطانيا لكي يتم معالجتها. [١٣] ، وتقوم الشركة الوطنية القطرية للماء والكهرباء بإعادة تدوير او استخدام ١٠٠٪ من المخلفات المتولدة.[١٤]

---

٨ (© ٢٠١٩ GLOBAL FOOD SECURITY INDEX,٢٠١٩ The Economist Intelligence Unit Limited)

٩ وزارة التجارة والصناعة

١٠ استراتيجية التنمية الوطنية الثانية (٢٠١٨-٢٠٢٢).

١١ المصدر السابق

١٢ الصفحة الالكترونية لوزارة البلدية والبيئة

١٣ قطر للبترول.

١٤ المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء "كهرماء"..

وتستهدف استراتيجية التنمية الوطنية الثانية (٢٠١٨-٢٠٢٢) رفع نسبة المواد المعاد تدويرها في المشاريع بالدولة الى ٢٠٪ من جملة المواد المستخدمة، وإعادة تدوير ١٥٪من المخلفات الصلبة بحلول٢٠٢٢ وتثبيت معدل تولد المخلفات المنزلية اقل من ١,٦ كغم/فرد/يوم ٢٠٢٢، وقد نجحت دولة قطر في تحقيق هذه النسبة كما تشير البيانات ما بين عام ٢٠١٣ , ٢٠١٩ والموضحة بالشكل رقم (٢,١٢)[١٥]:

الشكل (٢,١٢) إجمالي الكميات السنوية ونصيب الفرد من النفايات المنزلية بدولة قطر

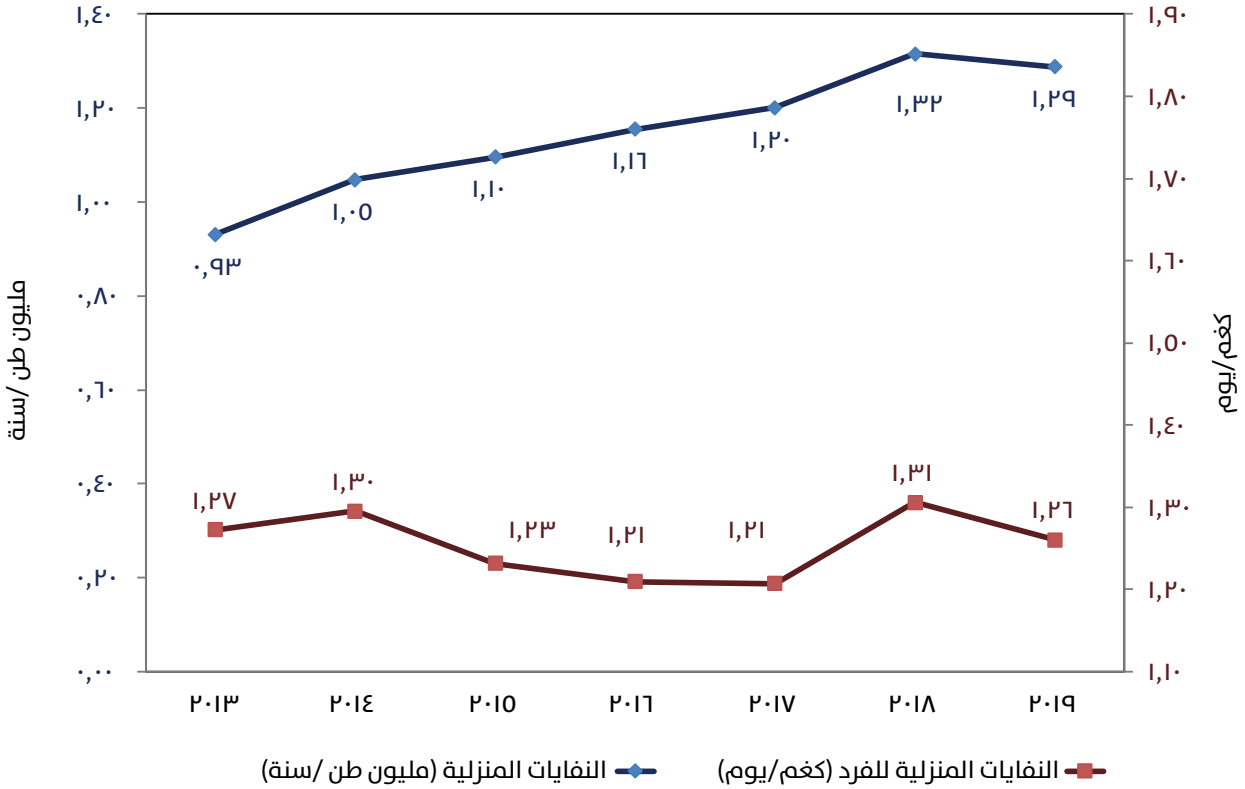

المصدر : وزارة البلدية والبيئة (إدارة النفايات الصلبة) ومنشورات جهاز التخطيط والإحصاء.

مونديال كأس العالم ٢٠٢٢

إن دولة قطر عازمة على استضافة كأس العالم لمونديال ٢٠٢٢ ذات طابع يضمن تحقيق انتاج واستهلاك مستدامان من خلال مجموعة المبادرات المخطط لها للمراحل قبل وخلال وبعد كأس العالم والتي تشمل كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، ووضع حلول وتقنيات ذات مواصفات مستدامة في مجالات الطاقة والماء والغذاء والمخلفات، بحيث يترك ارثا وخبرة عملية تحفز الاستدامة البيئية ليس فقط على مستوى قطر والمنطقة بل والعالم.

وفي سياق تعهد دولة قطر بإقامة أحد أفضل نسخ المونديال العالمي الصديقة للبيئة، تقوم الدولة باختيار أكثر السبل الصديقة للبيئة خلال دورة الحياة للمواد ابتداء من مبدأ الشراء المستدام القائم على التوريد الأخلاقي لمواد البناء الخضراء بحيث تضمن زيادة كفاءة الموارد وتقليل كل من الانبعاثات والنفايات والتأثيرات السلبية على صحة الانسان والتنوع البيولوجي. ويتضمن ذلك إعطاء الأولوية للمواد التي تكون خالية أو منخفضة في المواد السامة التي قد تؤثر على صحة الإنسان وكذلك المواد ذات المحتويات المعاد تدويرها وانبعاثات الكربون الأقل، والمواد التي يمكن إعادة استخدامها أو إعادة تدويرها أثناء مرحلة التفكيك، ثم خلال مرحلة البناء حيث تستهدف التدوير بدل الطمر في إدارة النفايات الناتجة عن البناء، وقد وصلت نسب التدوير في بعض المشاريع ٩٠٪، وأخيرا في مرحلة الفعاليات، فإن إدارة المخلفات تستهدف التقليل من المنبع وإعادة الاستخدام والتدوير (١٦).

١٥ وزارة البلدية والبيئة (إدارة النفايات الصلبة) ومنشورات جهاز التخطيط والإحصاء.

١٦ استراتيجية الاستدامة لبطولة كأس العالم FIFA قطر ٢٠٢٢

مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع

تعمل مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع على إيجاد حلول مبتكرة وتوجيه جهودها من خلال مراكزها البحثية ومؤسساتها التعليمية الى تعزيز ضمان انماط انتاج واستهلاك مستدامة مبنية على البحث العلمي والتطوير والابتكار، حيث أنشأت قسم التنمية المستدامة في جامعة حمد بن خليفة والذي يركز على قضايا البيئة والطاقة، ومركز بحوث الطاقة والبيئة. هذا بالإضافة الى إطلاق مبادرات ترسخ مفهوم الاستدامة في المجتمع مثل انشاء مشتل مؤسسة قطر لإنتاج الخضار واستخدام الحمأة الناتجة من محطات معالجة المياه العادمة كسماد طبيعي للتشجير بالتعاون مع اشغال وتحلية المياه باستخدام الطاقة الشمسية، تبني ممارسات التنظيف الخضراء باستخدام أقمشة من الألياف الدقيقة قابلة لإعادة الاستخدام للتنظيف لتقليل نفايات مكب النفايات (١٧).

التحول نحو الأبنية الخضراء

وفي سياق تعزيز التنمية الخضراء وتماشياً مع رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ الرامية إلى التحول من اقتصاد يعتمد على الموارد الطبيعية الناضبة مثل النفط والغاز إلى اقتصاد قائم على المعرفة، تأسس مجلس قطر للأبنية الخضراء في عام٢٠٠٩، التابع لمؤسسه قطر، لحشد وإشراك جميع القطاعات والمجتمع المحلي من أجل دعم قضايا البيئة الخضراء والتحول نحو الأبنية الخضراء. ومن الأمثلة على مبادرات المباني الخضراء، مركز قطر الوطني للمؤتمرات الحائزعلى الشهادة الذهبية LEED من المجلس الأمريكي للأبنية الخضراء عن نظام الريادة في تصميمات الطاقة والبيئة والترويج لها، والذي صمم بطريقة تراعي معايير الاستدامة والحفاظ على البيئة، وكذلك مدينة مشيرب ومدينة لوسيل حيث ان جميع مبانيها صديقة للبيئة، بالإجمالي فإن قطر تأتي في المرتبة الثانية من حيث عدد المباني الخضراء والصديقة للبيئة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (١٨).

١٧ مؤسسه قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع..

١٨ مركز قطر للمباني الخضراء.

التحديات

- ضمان أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة في ظل زيادة معدل النمو السكاني بالتزامن مع النهضة الاقتصادية والعمرانية التي تشهدها البلاد وما يترتب عليها من زيادة الطلب على الموارد الطبيعية والأنشطة الاقتصادية،

- الاتصال الفاعل مع أصحاب المصلحة لتوفير المعلومات / البيانات، وبناء مصداقية برنامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين وضمان التزام أصحاب المصلحة بعملية التنفيذ،

- قياس التقدم مع عدم توفر بيانات أو توفر ضعيف للبيانات كافية لقياس مؤشرات الهدف ١٢ ولوضع خطوط أساس لمؤشرات الهدف ١٢،

- الاعتماد الشديد على استخراج الموارد حيث تمتلك قطر ثالث أكبر احتياطي في العالم من الغاز الطبيعي، مما يجعل فصل الاقتصاد عن استهلاك الموارد ذات صعوبة عالية في الوقت الذي يتنامى فيه الطلب العالمي عليه.

الفرص

- إشراك القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات المالية والأطراف المعنية الأخرى في قطر للمساهمة في تنفيذ الأهداف والغايات المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين،

- تعزيز تبادل الخبرات مع الدول الأخرى والاستفادة من الخبرات الإقليمية في دمج وتنفيذ الأهداف والغايات المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، وفي إطار الرصد والمتابعة بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،

- استخدام مجموعة واسعة من آليات الاتصال المختلفة، مثل الندوات وورش العمل، والنشرات، والكتيبات، والتلفزيون، والإذاعة، وصفحات الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) وقواعد البيانات، والاستخدام الذكي لوسائل الإعلام العامة للوصول لقطاعات واسعة من المجتمع للتوعية الإعلامية حول برامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين،

- تقوية القدرات والمعرفة بخصوص الاستهلاك والإنتاج المستدامين داخل جهات التنفيذ من خلال التدريب والتوجيه والبحوث وتطبيق أدوات سياسة الاستهلاك والإنتاج المستدامين وإصدار التشريعات الخاصة بهما،

- التحول من نموذج الاقتصاد الخطي في حصر الإنتاج في السحب والصنع والاستخدام والتخلص إلى استنفاد الموارد الطبيعية وتوليد النفايات والانبعاثات إلى نموذج اقتصاد دائري يهدف إلى القضاء على الهدر والاستخدام المستمر للموارد، حيث تعمل الأنظمة الدائرية على إعادة الاستخدام والمشاركة والإصلاح والتجديد وإعادة التصنيع وإعادة التدوير لإنشاء نظام حلقة مغلقة، مما يقلل استخدام مدخلات الموارد إلى الحد الأدنى ويخفّض انبعاثات النفايات والتلوث وانبعاثات الكربون.

١٣
العمل
المناخي

الهدف الثالث عشر

اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره

يأتي الهدف ١٣ استجابة لمواجهة تغير المناخ، التحدي البيئي الأكثر إلحاحا، حيث تعتبر مواجهته أهم قضية حاسمة في عصرنا الحاضر، ويهدف الى اتخاذ اجراءات عاجلة لإنقاذ كوكب الأرض من التغيرات المناخية، وزيادة تسريع العمل المناخي الطموح من خلال التصدي للآثار العالمية واسعة النطاق والحجم من حيث تغير أنماط الطقس والتي تهدد الانتاج الغذائي، وارتفاع منسوب المياه في البحار الذي يزيد من خطر الفيضانات الكارثية، بالإضافة الى ظواهر الطقس المتطرفة التي تعتبر أكبر تهديد للصحة العالمية والناتجة عن الحر الشديد وتفشي الأمراض المعدية، وسوء التغذية ، وزيادة المصابين بالأمراض غير السارية الناجمة عن تلوث البيئة. ويشدد كذلك على الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة المسؤولة عن الاحتباس الحراري، والتي وصلت إلى معدلات قياسية دون ظهور أي علامة للتوقف. ويضم الهدف١٣ «اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ» من أهداف التنمية المستدامة ٥ غايات و٨ مؤشرات تتقاطع مع معظم أهداف التنمية المستدامة الاخرى وخاصة الأهداف ,١٥,١٤ ١٢,٩,٨,٧,٦,٤,٣,٢,١.

وقد أولت دولة قطر ظاهرة التغير المناخي والتصدي لآثاره أهمية بالغة انسجاما مع رؤيتها الوطنية ٢٠٣٠، وهو ما انعكس في خططها الاستراتيجية الأولى والثانية لتنفيذ هذه الرؤيا. حيث تستهدف استراتيجية التنمية الوطنية الثانية بيئة أقل تأثرا بالتغير المناخي، وشرعت الدولة في إعداد وتنفيذ خطة وطنية للتكيف والحد من آثار تغير المناخ وتعزيز الشراكات الاستراتيجية المحلية والإقليمية والدولية (استراتيجية التنمية الوطنية الثانية (٢٠١٨-٢٠٢٢)). وفي نفس الوقت، تم وضع برنامج للطاقة المتجددة يستهدف إنتاج ٢٠٠ ميغاوات من الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٢٠ لزيادة تصل إلى ٥٠٠ ميغاوات بعد ذلك، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة بنسبة ٪ ١٠ وتحديد مكونات مزيج الطاقة من أجل أمن إمدادات الطاقة ٢٠٢٠.

ويلخص الجدول رقم (١,١٣) تضمين غايات الهدف ١٣ في الأهداف المحددة لاستراتيجية التنمية الوطنية الثانية (٢٠١٨-٢٠٢٢) سواء بشكل صريح مشار اليه باللون الأخضر الداكن او غير صريح مشار اليه باللون الأخضر الفاتح [1]:

١ استراتيجية التنمية الوطنية الثانية (٢٠١٨-٢٠٢٢).

جدول (١,١٣) تضمين غايات الهدف ١٣ في استراتيجية التنمية الوطنية الثانية (٢٠١٨-٢٠٢٢)

	اهداف استراتيجية التنمية الوطنية الثانية	الهدف الثالث عشر: العمل المناخي				
		١,١٣	٢,١٣	٣,١٣	a.١٣	b.١٣
١	رفع نسبة المواد المعاد تدويرها في المشاريع بالدولة إلى ٢٠ ٪ من جملة المواد المستخدمة بحلول ٢٠٢٢	√	√			
٢	توفر بنية تحتية لاستخدام ٧٠ ٪ من المياه المعالجة المنتجة في المشاريع المختلفة بحلول عام ٢٠٢٢	√	√			
٣	توفر إدارة متكاملة للمياه بالمناطق الصناعية والملوثات المصاحبة لها بحلول عام ٢٠٢٢	√	√			
٤	تحسن وتطبيق كفاءة الطاقة بنسبة ١٠ ٪ والاستفادة من البنية التحتية الموجودة لشبكة الربط الخليجي بحلول عام ٢٠٢٢	√	√			
٥	زيادة القدرات الإنتاجية لمحطات التوليد وتحسن إنتاج واستخدام الطاقة المتجددة لمواجهة الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية وذلك للوصول إلى إنتاج ٢٠٠ ميغاوات من الطاقات المتجددة بحلول عام ٢٠٢٠ تزيد إلى ٥٠٠ ميغاوات بعد ذلك.	√	√			
٦	استمرار تنفيذ مترو الدوحة المرحلة الأولى وتشغيله بحلول عام	√	√			
٧	تحديد مكونات خليط الطاقة لأمن التزويد بالطاقة الكهربائية في دولة قطر بحلول عام ٢٠٢٠.	√	√			
٨	المحافظة على مصادر المياه وتنميتها بحلول عام ٢٠٢٢ من خلال تقليل الفاقد الكلي (الحقيقي +إداري) من مياه الشرب وخفض معدل استهلاك الفرد من المياه بنسبة ١٥ ٪ من خلال البرنامج الوطني "ترشيد".	√	√	√		
٩	تعزيز الإدارة المتكاملة للماء والكهرباء بنهاية عام ٢٠٢٢ وخفض معدل استهلاك الفرد من الكهرباء بنسبة ٨٪ من خلال البرنامج الوطني "ترشيد".	√	√	√		
١٠	توفير البيانات الخاصة بالطاقة الجديدة والمتجددة بحلول عام ٢٠٢١ .	√	√			
١١	الارتقاء بكافة العمليات في قطاع النفط والغاز لتحقيق أقصى قدر من الكفاءة التشغيلية وتخفيض التكاليف بحلول عام ٢٠٢٢	√	√			
١٢	تخفيض تركيز ملوثات الهواء وفقاً للمعايير القطرية لنوعية الهواء المحيط بحلول عام ٢٠٢٢	√	√			
١٣	إعادة تدوير ١٥ ٪ من المخلفات الصلبة المتولدة بنهاية عام ٢٠٢٠	√	√			
١٤	تثبيت معدل تولد المخلفات المنزلية تحت ١,٦ كيلو جرام/فرد/يوم خلال الفترة (٢٠١٨ - ٢٠٢٢).	√	√			

√ يتقاطع بشك صريح

√ يتقاطع بشكل غير صريح

المصدر: استراتيجية التنمية الوطنية الثانية (٢٠١٨-٢٠٢٢)

التقدم المحرز

يوضح الشكل رقم (١,١٣) صورة عامة عن التقدم المحرز في تحقيق الهدف من خلال لوحة الاتجاهات لمؤشرات الهدف ١٣ والتي تقيس مدى التقدم لكل غاية من الغايات الخمسة للهدف ١٣. فبالنسبة للمؤشر (١,١,١٣) لم تسجل قطر أي حالة من المتوفين والمفقودين ومن تضرروا مباشرة بسبب الكوارث في الاعوام ٢٠١٦-٢٠١٩ وبذلك تكون نسبة تحقيق المؤشر (١٠٠٪)، وفي المؤشر: ٣,١,١٣ حيث ان نسبة الحكومات المحلية التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث تماشياً مع الاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث وصلت الى ١٠٠٪ وبذلك تكون أيضا نسبة تحقيق هذا المؤشر ١٠٠٪ [٢]

الشكل رقم (١,١٣) لوحة اتجاهات مؤشرات الهدف (١٣)

المصدر : جهاز التخطيط والاحصاء، مو جز اهداف التنمية المستدامة في قطر (٢٠١٩).

وأما المؤشرات الأخرى والتي تشمل: المؤشر ٢,١,١٣ حول عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث تماشياً مع إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، والمؤشر ١,٣,١٣ حول ادماج التدابير لتخفيف تغير المناخ في مناهج التعليم، والمؤشر١.a.١٣ حيث ان دولة قطر ملتزمة بتعهداتها المالية بهدف التعبئة المشتركة لمبلغ قدره ١٠٠ مليار دولار سنوياً بحلول عام ٢٠٢٠، وكذلك المؤشر ١.b.١٣ حيث تعمل دولة قطر على دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا في تحقيق الأهداف الطموحة لاتفاق باريس مع تحقيق فوائد طويلة الأجل لجهود التنمية المستدامة، فان البيانات الإحصائية تشير الى انها مطبقة ومعمول بها في دولة قطر. اما بالنسبة للمؤشر ٢,٢,١٣ حول اجمالي الانبعاثات الدفيئة في السنة فلا توجد بيانات محدثة وأن العمل جاري على قياسها.

خطوات الى الامام

أولت دولة قطر اهتماما كبيرا لشؤون البيئة والتصدي لظاهرة التغير المناخي حيث كانت من أوائل الدول التي انظمت لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام ١٩٩٦، وبرتوكول كيوتو في عام ٢٠٠٥، واتفاق باريس في عام ٢٠١٦، مع التصديق على الاتفاق في عام٢٠١٧. واستضافت دولة قطر مؤتمر الأطراف الثامن عشر للتغير المناخي "COP١٨" عام ٢٠١٢، والذي يعتبر إحدى محطات المفاوضات العالمية للتغير المناخي التي ساهمت في الوصول لاتفاق باريس. وتلعب دولة قطر دورا قويا وفعالا على كافة المستويات الإقليمية والدولية في التصدي للتغير المناخي والحد من اثاره من خلال تنفيذ العديد من المشاريع والمبادرات التي تساهم في الجهود المبذولة لخفض الملوثات الهوائية وتقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وزيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة.

ويعتبر مشروع استخدام الغاز الطبيعي المضغوط كوقود مثالا بارزا على جهود دولة قطر في التصدي لتغير المناخ حيث أنه يوفر طاقة نظيفة بديلة للبترول ليس فقط محليا بل عالميا من خلال

٢ جهاز التخطيط والاحصاء، موجز اهداف التنمية المستدامة في قطر (٢٠١٩).

تصديره الى كثير من دول العالم، والذي يساهم في تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة بشكل كبير محليا وعالميا مما يساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عالميا. وقد نفذت قطر مشاريع كبرى تساهم في التصدي لظاهرة التغير المناخي، تاليا نذكر أهمها:

١. يعد مطار حمد الدولي أول مطار في المنطقة يحقق المستوى الثالث من مستويات "التحسين" في برنامج اعتماد الانبعاثات الكربونية للمطارات، الذي يشرف عليه مجلس المطارات العالمي، ويقر هذا الاعتماد التزام مطار حمد الدولي بالتصدي للتغير المناخي عبر الاستمرار في قياس انبعاثات الكربون في المطار، وتنفيذ برنامج لخفض الطاقة وإشراك أصحاب المصلحة لقياس وإدارة الانبعاثات المرتبطة بالمطار.

٢. مشروع حقن غاز ثاني أكسيد الكربون في الأرض لتحسين استخلاص النفط لالتقاط انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وضخها في خزانات لتعزيز استرداد النفط، بدلاً من انبعاثها إلى الجو.

٣. إطلاق مشروع تشغيل الحافلات الكهربائية والذي جاء أيضا تعزيزاً للنقل المستدام في الدولة وربطه بما يحقق التكامل مع مشروع مترو الدوحة، في إطار الجهود المبذولة لخفض الملوثات الهوائية المنبعثة من وسائل النقل.

٤. تخطيط البنية التحتية في ميناء حمد، أحد أكبر الموانئ في الشرق الأوسط، لمواجهة آثار التغير المناخي، كارتفاع مستوى سطح البحر المتوقع وفقاً لتقديرات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتغير المناخي (IPCC) والظروف المناخية، وقد تم في هذا الصدد إعادة استخدام نواتج حفر الميناء الصخرية لرفع مستوى سطح الأرض لمرافئ الميناء المستقبلية وبالتالي ضمان مرونة الميناء أمام ارتفاع مستوى سطح البحر في المستقبل.

٥. مشروع خفض حرق الغاز من ٠,٠٢٣ مليار متر مكعب لكل مليون طن من الطاقة المولدة في ٢٠٠٨ إلى٠,٠٠٧ مليار متر مكعب لكل مليون طن في ٢٠١٢.

٦. مشروع استرجاع الغاز المتبخر أثناء الشحن، الذي بدأ تشغيله في الربع الأخير من عام ٢٠١٤، من المشاريع البيئية الكبيرة في دولة قطر، كونه يجمع الغاز المتبخر من ناقلات الغاز الطبيعي المسال ويضغطه في مرفق مركزي، ليتم إرسال الغاز المضغوط إلى منتجي الغاز الطبيعي المسال، بحيث يتم استهلاكه في صورة وقود أو تحويله مرة أخرى إلى غاز طبيعي مسال، وبالتالي يؤدي إلى الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بأكثر من ٢,٥ مليون طن سنوياً، وهو ما يساهم في الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

٧. تدشين محطة أم الحول للطاقة، وهي أكبر محطة للطاقة في الشرق الأوسط، وتتميز بارتفاع كفاءة الانتاج، واستخدامها لأفضل التقنيات الصديقة للبيئة في مجال تحلية المياه، وكذلك استخدام وقود الغاز الطبيعي النظيف لخفض الانبعاثات.

٨. مبادرة مشروع "مليون شجرة" التي أطلقتها وزارة البلدية والبيئة وهي مبادرة اجتماعية تهدف إلى تعزيز الاستدامة البيئية، وتنطوي على فوائد كثيرة تتمثل في التكيف مع الآثار المتوقعة لظاهرة التغير المناخي وخفض الانبعاثات وتحسين جودة الهواء(٣) .

قطر للبترول

يُعد إنتاج الطاقة واستهلاكها أكبر مصدر لانبعاثات الغازات الدفيئة العالمية، حيث يشكل قطاع الطاقة ثلثي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية، والتي يُعزى ما يقرب من ٦٠٪ منها إلى النفط والفحم مجتمعين (٤) . وفي قطر تعتبر شركة قطر للبترول المحرك الرئيسي للنمو والازدهار في قطر وبصفتها أحد أكبر منتجي الغاز الطبيعي في العالم، فإنها تلعب دورا حاسما في التخفيف من آثار تغير المناخ على المستوى المحلي والعالمي، وإحداث تغييرات عميقة داخل أنظمة الطاقة

٣ وزارة البلدية والبيئة.
٤ IEA World Energy Outlook ,٢٠١٩ Table ١,١

لتسريع إزالة الكربون من هذا القطاع بتبنيها خططا للتخفيف من تغير المناخ تسير بموازاة أهداف اتفاقية باريس، وتقدم دعماً قيّماً للطموحات العالمية لتحقيق صافي انبعاثات صفرية.

وتتبع قطر للبترول إطار عمل مناخي يشمل ٤ عناصر: (١) الحفاظ على المكانة الريادية لتوريد الغاز الطبيعي المسال عبر جميع أنحاء العالم من خلال زيادة إنتاجنا إلى ١٢٦ مليون طن سنويًا (٢) كبح انبعاثات الغازات الدفيئة من خلال تقليل التوهج، وتقليل انبعاثات الميثان وكفاءة الطاقة، (٣) خلق طاقة منخفضة الكربون من خلال تنمية قدرة الطاقة المتجددة، أي مشاريع الطاقة الشمسية، بنسبة ٢-٤ جيجاوات بحلول عام ٢٠٣٠ و (٤) تعويض الانبعاثات المتبقية من خلال الانتشار تكنولوجيا احتجاز الكربون وعزله [٥].

وفي مجال التقليل من انبعاثات الغازات الدفيئة من المنبع (مرحلة الاستخراج)، حددت تقليل كثافة الغازات الدفيئة بنسبة ١٥٪ بحلول عام ٢٠٣٠، هذا وقد نجحت قطر للبترول بتقليل الانبعاثات بنسبه ٩٪ ما بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٩ والذي يعادل تقليص الانبعاثات بمقدار ٢٣٠٠٠ طن لكل مليون طن من انتاج الهيدروكربون كما يوضح الشكل رقم (٢,١٣):

الشكل (٢,١٣) تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة ٩٪ ما بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٩

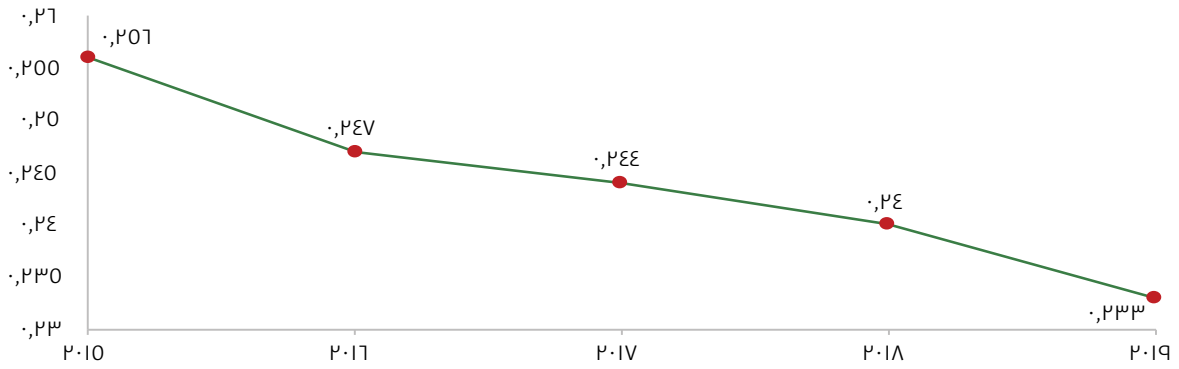

المصدر: تقرير الاستدامة لقطر للبترول ٢٠١٩

وفي نفس السياق، تهدف الى تقليل الانبعاثات بنسبة ٢٥٪ من منشآت الغاز الطبيعي المسال بحلول ٢٠٣٠ وتحديد انبعاثات الميثان بنسبه ٠,٢٪ بالوزن في جميع المنشآت بحلول ٢٠٢٥. وفي مجال تقليل نسب حرق الغاز من جميع مرافق التنقيب والإنتاج، تهدف الشركة الى خفضه لأكثر من ٧٥٪، هذا وقد نجحت الشركة في خفض نسبة الحرق من ١,٣٨ في ٢٠١٢الى ٠,٣٨ في عام ٢٠١٩ بما يعادل ٧٢,٥ ٪. كما هو موضح بالشكل رقم (٣,١٣):

الشكل (٣,١٣) خفض نسبة الحرق بما يعادل ٧٢,٥٪ بين عامي ٢٠١٢-٢٠١٩

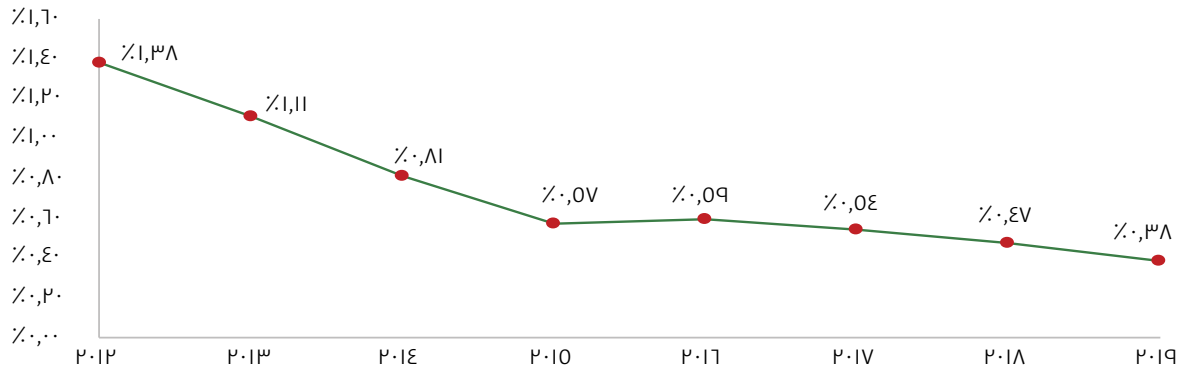

المصدر: تقرير الاستدامة لقطر للبترول ٢٠١٩

٥ Qatar Petroleum Sustainability Report ٢٠١٩.

اما على صعيد تقليل انبعاثات الميثان، أصبحت قطر للبترول في مارس ٢٠١٨ أول شركة على مستوى الشرق الأوسط توقع مبادرة المبادئ التوجيهية لغاز الميثان (MGP)، وهي مجموعة من المبادئ التوجيهية لتقليل انبعاثات الميثان عبر سلسلة قيمة الغاز الطبيعي. في عام ٢٠١٩، أطلقت قطر للبترول برنامج الكشف عن التسرب وإصلاحه (LDAR) الذكي الذي يركز على الميثان في جميع المنشآت، وذلك باستخدام تقنية التصوير الضوئي للغازات (OGI) المتقدمة لمسح واكتشاف التسربات بسرعة وكفاءة وفقاً للمعايير الدولية. وفي ذات السياق وللمساعدة في تحقيق أهداف المناخ العالمية، انضمت قطر للبترول إلى المرحلة الثانية من شراكة النفط والغاز والميثان (OGMP ٢,٠)، وهي شراكة أطلقها برنامج الأمم المتحدة للبيئة بدعم من المفوضية الأوروبية، لتسريع التخفيضات في انبعاثات الميثان على مستوى العالم من خلال تحسين المراقبة والإبلاغ عن هذه الانبعاثات بمستوى أعلى بكثير من الشفافية، وفي نفس السياق، قامت قطر للبترول برعاية دورتين دراسيتين ضمن برنامج التوعية العالمية للمبادئ التوجيهية لغاز الميثان [٦].

وقد أطلقت الشركة عديد من المبادرات الأخرى التي ستساهم في الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة مثل مشروع سراج، كما التزمت قطر للبترول بمشروع طموح لمحطة طاقة شمسية، والذي هو قيد الإنشاء حالياً وسوف تستخدم تكنولوجيا الطاقة الشمسية الكهروضوئية لتوليد ٨٠٠ ميجاواط من الكهرباء بالقرب من الخرسعة في قطر. وسيتم تنفيذ السعة الإجمالية على مرحلتين، حيث توفر المرحلة الأولى ٤٠٠ ميجاواط في عام ٢٠٢١ ومن المقرر الانتهاء من المرحلة الثانية في عام ٢٠٢٢، بالإضافة الى مشروع محطتان للطاقة الشمسية الكهروضوئية إضافيتان بقدرة ٤٠٠ ميجاواط في المدن الصناعية لقطر للبترول حالياً في مرحلة التخطيط ومن المقرر أن يتم تشغيلهما قبل عام ٢٠٢٥.

وتسعى قطر للبترول لاستبدال الوقود الحالي للسفن بوقود الغاز الطبيعي المسال. سيؤدي ذلك إلى تقليل إجمالي الانبعاثات من الشحن في سلسلة قيمة الغاز الطبيعي المسال بشكل كبير بحوالي ٢٨٪، وهو ما يعادل تقليل ١,٩ مليون طن تقريباً من ثاني أكسيد الكربون سنوياً. وستساهم المبادرات الأخرى التي أطلقتها قطر للبترول بشكل أكبر في الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة من قطاع النقل في قطر، مثل استخدام الغاز الطبيعي المضغوط للحافلات في المدن الصناعية [٧]

في عام ٢٠١٤، قامت قطر للبترول بافتتاح أكبر منشأة في العالم لاسترجاع الغاز المتبخر أثناء التحميل (JBOG) في رأس لفان لاستعادة الغاز المتبخر أثناء تحميل الغاز الطبيعي المسال. يقلل المرفق انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنحو ١,٦ مليون طن سنوياً، أي ما يعادل انبعاثات ١٧٥٠٠٠ سيارة. وحتى الآن، استعاد JBOG حوالي ٢,٣ مليون طن من الغاز منذ إنشائه.

اما في مجال احتجاز الكربون وعزله، افتتحت قطر للبترول في عام ٢٠١٩ أكبر نظام لاستعادة ثاني أكسيد الكربون ومنشأة عزل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بسعة تصميمية ٢,٢ مليون طن سنويًا من ثاني أكسيد الكربون، والذي يهدف لالتقاط انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وضخها في خزانات لتعزيز استرداد النفط بدلاً من انبعاثها إلى الغلاف الجوي وتهدف مشاريع استرداد ثاني اكسيد الكربون الى الوصول الى ٧ مليون طن سنويا بحلول ٢٠٣٠، ، حيث نجح المشروع في ضخ حوالي ١,٢ مليون طنًا من ثاني أكسيد الكربون في الخزان بحلول نهاية عام ٢٠١٩.

مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع

تساهم مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع بشكل فاعل في التحول الى الاقتصاد الأخضر والاقتصاد القائم على المعرفة من خلال مراكزها البحثية، وأحدها هو إنشاء معهد قطر لبحوث الطاقة والبيئة ليكون رائدا في قطر في مجالات البيئة والطاقة والذي يوفر برامج بحثية أكاديمية في مجال الطاقة المستدامة والبيئة المستدامة بالإضافة الى البرامج والأنشطة التوعوية المستمرة في مجال الاستدامة والطاقة المتجددة مثل أسبوع قطر للاستدامة. ووضعت استراتيجية وطنية للبحوث والتطوير والابتكار حددت فيها خمس مجالات ذات اولوية وطنية منها تحدي تقليل انبعاثات غاز ثاني اكسيد الكربون والتحول الى الطاقة المتجددة، بالإضافة لذلك تمول مؤسسة قطر كثير من

٦ قطر للبترول.
٧ قطر للبترول.

البحوث في مجال تغير المناخ من خلال الصندوق القطري للبحث العلمي حيث وصل عدد المشاريع الى ١٥٤ مشروع موزعة حسب الشكل رقم (٤,١٣):[٨]

الشكل (٤,١٣) عدد المشاريع البحثية الممولة من مؤسسة قطر في مجال تغيير المناخ ٢٠٠٧ - للان

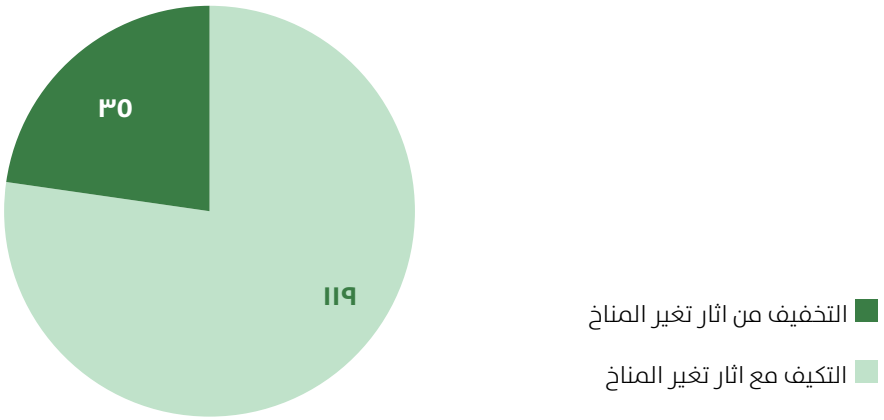

المصدر: مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع

مونديال كاس العالم

تتعهد دولة قطر بإقامة أحد أفضل نسخ المونديال العالمي الصديقة للبيئة حيث ستقدم مفهوم «كأس عالم مدمج» والذي يمكن المشجعين من مشاهدة أكثر من مباراة في اليوم الواحد حيث تقام البطولة عبر مسافات قصيرة، بسبب وقوع الثمانية ملاعب داخل حيز العاصمة الدوحة بمقدار نصف قطر دائرة ٣١ ميلاً. وتقوم قطر بإعداد أول بطولة خالية من الكربون في عام ٢٠٢٢ وسيتم استخدام مجموعة من الابتكارات الصديقة للبيئة مثل الأرصفة التي تولد الكهرباء والمقاعد المصنوعة من فروع النخيل المعاد تدويرها، ومع نهاية البطولة، تتعهد قطر بإعادة بناء هذه الملاعب في الدول النامية. وقد قامت بإنشاء مشتل اللجنة العليا للمشاريع والارث تتعهد قطر بزراعة ١,٢ مليون متر مربع من العشب كل عام - ما يكفي لتغطية ١٦٨ ملعباً لكرة القدم- لتجعل المساحات المحيطة حول الملاعب مريحة وأكثر جاذبية للمشجعين. وسينتج المشتل ما لا يقل عن ٥٠٠٠ شجرة باستخدام مياه الصرف الصحي المعالجة وسيتم زراعتها في المساحات المحيطة بالملاعب وأماكن التأهيل وسيساعد ذلك في امتصاص آلاف الاطنان من الكربون سنويا.[٩]

ولتخفيف الاثار السلبية على البيئة الناتجة عن بناء الملاعب وخلال المونديال فقد اتخذت دولة قطر خطوات استباقية من خلال دمج أفضل ممارسات الاستدامة في تصميم وبناء الملاعب، مما يؤدي إلى تقليل استنفاد الموارد وتقليل أي آثار بيئية سلبية وحماية التنوع البيولوجي وتطوير خطط تشغيل تضمن الإدارة الرشيدة للطاقة والنفايات.[١٠]

التحديات

التحدي الأكبر الذي يواجه قطر فيما يتعلق بتغير المناخ هو كيفية الحفاظ على التنمية الاقتصادية والازدهار الاجتماعي في عالم مقيد بالكربون في المستقبل، باعتبار ان الاقتصاد القطري يعتمد على انتاج النفط والغاز بشكل أساسي، والموازنة مع الهدف النهائي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وهو إكمال التخلص التدريجي من مصادر الوقود المعتمدة على الكربون والتحول الى مصادر الطاقة المتجددة.

- كيف ستتعامل قطر مع زياده التحول الى مصادر الطاقة المتجددة وتأثيرها على سوق الوقود الأحفوري؟
- كيف سيتم تحقيق التنويع الاقتصادي في بيئة قاسية وتعاني من ندرة موارد المياه العذبة

٨ مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع..
٩ استراتيجية الاستدامة لبطولة كأس العالم FIFA قطر ٢٠٢٢-ملخص تنفيذي.
١٠ استراتيجية الاستدامة لبطولة كأس العالم FIFA قطر (٢٠٢٢).

وتعتمد بشكل شبه كامل على تحلية المياه، حيث ان هذه الظروف تجعل التنويع الاقتصادي أمرًا بالغ الأهمية؟

- ارتفاع مستوى سطح البحر (SLR): قطر هي واحدة من ثلاث دول في الخليج العربي (إلى جانب البحرين والكويت) ومن بين ١٠ دول في العالم ستتأثر بـ SLR.

الفرص والخطط المستقبلية

المضي قدما في تحويل النظام الاقتصادي في قطر من اقتصاد قائم على النفط والغاز الى اقتصاد قائم على المعرفة والذي تضمنته رؤية قطر٢٠٣٠ واستراتيجية قطر ٢٠١٨-٢٠٢٢ والتي تبنت وضع خطة اقتصاد أكثر تنافسية وإنتاجية وتنويعا، وقطاع خاص أكثر ديناميكية ومساهمة في الاقتصاد الوطني". وفي هذا السياق، تأسس مجلس قطر للبحوث والتطوير والابتكار في عام ٢٠١٨ ليضع دولة قطر في وضع مناسب لتنويع الاقتصاد والتحول من الاقتصاد القائم على الغاز والبترول الى الاقتصاد القائم على المعرفة من خلال فتح آفاق اقتصادية جديدة مبنية على البحوث والتطوير والابتكار، والتوسع في اشراك المواطنين والكفاءات في هذا التحول خاصة وان قطر تعي ان عليها تعزيز موقعها على خارطة الاقتصاد العالمي الجديد وألا تتخلف عن الركب.[١١]

التوجه الى مصادر الطاقة المتجددة باعتبارها مصادر تكميلية للطاقة في قطر وليس كمصادر منافسة اخذا بعين الاعتبار التحديات التي تواجه الطاقة المتجددة والدور المهم والمستمر للغاز الطبيعي في تلبية الطلب على الطاقة لتطبيقات لا يمكنها الاستغناء عنه لعدة عوامل مثل الموقع وكثافة الطاقة أو كفاءتها. بالإضافة الى التطبيقات التي يلعب الغاز الطبيعي فيها دورًا مركزيًا في للتدفئة والنقل.[١٢]

تمثل أوجه الشبه بين دول الخليج من حيث الهيكل الاقتصادي والموارد الطبيعية والظروف المناخية، فرصة للتعاون الإقليمي والعمل المشترك للتصدي لآثار تغير المناخ. وعلى الرغم ان دول الخليج تحرز تقدمًا في الأبحاث المتعلقة بالمناخ والتنمية وتشارك بشكل فاعل في مفاوضات تغير المناخ الدولية وبطريقة بناءة، إلا أنه لا يزال يتعين القيام بالمزيد لتعزيز التعاون الحكومي الدولي بشأن سياسات المناخ.

١١ استراتيجية دولة قطر للبحوث والتطوير والابتكار (٢٠١٨).
١٢ Qatar Petroleum Sustainability Report ٢٠١٩

١٦
السلام والعدل
والمؤسسات
القوية

الهدف السادس عشر

التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

الهدف	المؤشرات الوطنية (مختارة)	الاتجاه
١.١٦	ضحايا القتل العمد لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة	...
	الوفيات المتصلة بالنزاعات	...
	العنف الجسدي والجنسي ضد المرأة	X
	المشاكل المتصورة مع جرائم الحي أو التخريب أو العنف	...
٥.١٦	الهدف: الحد من الفساد والقضاء على رشوة الموظفين العموميين	✓
٦.١٦	الثقة في النظام السياسي	X
٩.١٦	الهدف: تسجيل المواليد	✓
١٠.١٦	الهدف: ضمان وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية	✓

معاني الرموز (معمول به✓ ... الحالات غير موجودة X غير متوفر)

يؤكد هذا الهدف على مدى ارتباط السلام والأمن والحوكمة الرشيدة والاندماج الاجتماعي وتحقيق العدالة كما يوجد ارتباط وثيق بين مباديء هدف التنمية المستدامة ١٦ وتوفير بيئة مستقرة. إذ يعد الاستقرار عاملا مؤثرا وشرطا أساسيا لنجاح عملية التنفيذ لأهداف التنمية المستدامة.

وفي هذا الصدد، أكدت رؤية قطر الوطنية (٢٠١٨-٢٠٢٢) [1] عند تناولها لبنية المجتمع المنشودة على «بناء مجتمع آمن ومستقر تسيره مبادئ العدل والمساواة وسيادة القانون، وقد تجلى هذا الحرص والاهتمام الرسمي في إفراد استراتيجية قطاعية للأمن والسلامة العامة ضمن استراتيجية التنمية الوطنية. وقدتم تحديد النتيجة الرئيسية المستهدف تحقيقها بنهاية عام ٢٠٢٢ على أنها «تحقيق الأمن والاستقرار والحفاظ في الوصول إلى النتيجة الرئيسية المنشودة على السلامة العامة». وهي استراتيجية تشدد على ضرورة الاستثمار في المؤسسات والسياسات والمنظومات والبشر بما يمكن الدولة من إدارة عملية التنمية في مسار استشرافي.

أكدت رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ على "تعزيز روح التسامح والإحسان وتشجيع الحوار البناء والانفتاح على الثقافات الأخرى انسجاماً مع هويتها العربية الإسلامية. كما تسعى استراتيجية التنمية الوطنية إلى

١ جهاز التخطيط والإحصاء. – استراتيجية التنمية الوطنية الثانية (٢٠١٨-٢٠٢٢) ص. ٢٣٢

تحقيق غايات هذه الرؤية الوطنية من خلال تحسين حياة جميع المواطنين والمقيمين على أرض قطر عن طريق تعزيز التشريعات، وإصلاح السياسات، واعتماد البرامج الطموحة التي من شأنها استدامة الازدهار الاقتصادي ودعم التنمية الاجتماعية. كما تهدف كل الإجراءات المتخذة كذلك إلى حماية وضمان حقوق الإنسان لجميع المواطنين والمقيمين في جميع القطاعات.

ومن جهة أخرى، تسعى دولة قطر لتحقيق تقارب الحضارات للتخفيف من حدة التوترات بين أصحاب الأديان السماوية والثقافات، وذلك عبر خطة تقوم على دمج قضايا تحالف الحضارات في مناهجها التعليمية وتكثيف اللقاءات بين ممثلي الأديان والنخب الفكرية والشباب، بالإضافة إلى الدور الفّعال للإعلام القطري في تصحيح الصور النمطية للشعوب والحضارات.

وعلى الرغم من أن دولة قطر قد قطعت أشواطا هامة في بناء وتعزيز مؤسسات تسهر على تحقيق السلام والعدالة داخل وخارج البلاد، فلا تزال هناك بعض التحديات ذات الصلة بمكونات العدالة الاجتماعية يلزم مواجهتها وخاصة فيما يتعلق ببعض أنماط اللامساواة التي تسهم في تقويض هذه العدالة الاجتماعية باعتبارها جزء لا يتجزأ من أهداف التنمية المستدامة، حيث لاتزال الفجوة بين الجنسين قائمة في فرص المشاركة في الأنشطة الاقتصادية والسياسية، وهذا راجع في الغالب إلى ضعف الإنصاف بشأن توزيع وتكافؤ الفرص من أجل أن تستفيد كافة فئات المجتمع من المزايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ذلك أن جميع أهداف التنمية المستدامة تشدد على إدماج كل الفئات المجتمعية في العملية التنموية، ووضع مبدأ العدالة في صلبها.

ورغم أن دستور دولة قطر ينص على المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات إلا أن التمييز بينهما فيما يخص منح الجنسية للزوج والأبناء لايزال يمثل أهم التحديات التي تواجه هذا الحق حسب التقرير السنوي الخامس عشر الصادر عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر[٢] . هذا إلى جانب صدور تشريعات تعارضت مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، منها قانون الفصل في المنازعات الإدارية الذي أكد على تحصين بعض القرارات الإدارية من نظر القضاء[٣].

أهم الإنجازات

باشرت دولة قطر منذ مدة سلسلة من الإصلاحات الجوهرية الدالة على توجه نحو تعزيز السلم والأمان وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة ووضع الآليات لضمان وصول العدالة للجميع من خلال إصدار العديد من التشريعات والقوانين، باعتبار تطوير التشريعات لمواكبة مختلف التطورات يساهم في إنجاح استراتيجية التنمية الوطنية الثانية (٢٠١٨-٢٠٢٢)[٤]، وفي تحقيق تنمية اجتماعية سليمة عن طريق بسط الأمن والسلامة العامة.

وعلى سبيل المثال ، بذلت دولة قطر في إطار التعامل مع الجائحة جهودا كبيرة من أجل التعافي المستدام والمرن من آثار المرض من خلال التعامل السريع مع الأزمة، بتنظيم اللجنة العليا لإدارة الأزمات (قرار مجلس الوزراء رقم (٤) لسنة ٢٠٢٠ ، متخذة سلسلة من الإجراءات الهادفة حيث تم وضع خطة للتعافي وتخفيف القيود على ٤ مراحل واستخدام التكنولوجيا لعمليات التتبع لحالات المصابين والمحجورين والمخالطين، وتجهيز مرافق ميدانية طبية في مناطق مختلفة بالدولة، وتوفير فنادق متخصصة ومقار سكن للأشخاص المصابين بالفيروس ،وتشكيل فريق عمل لتفقد مساكن العمال وتوعيتهم وحثهم على اتباع الإجراءات الوقائية من فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩)، ، وإطلاق منصة لتسجيل مساهمات الراغبين للتعاون مع اللجنة العليا لإدارة الأزمات وإلزام أصحاب العمل بأداء دور هام في توفير الحماية للعمال من الجائحة وفي الحفاظ على صحتهم وسلامتهم.

ومن المتوقع أن تؤدي الإنجازات المُحققة حتى الآن فيما يخص الوصول إلى العدالة إلى تحسين مستوى عيش السكان ورفع معدلات التنمية البشرية المستدامة. ومما يعزز مبادئ الشفافية في دولة قطر إنشاء وتطوير البوابة القانونية القطرية باعتبارها موقعا شاملا يضم كافة التشريعات القانونية السارية والمعدلة والملغاة منذ ١٩٦١ والأحكام القضائية الصادرة من محكمة التمييز،

٢ اللجنة الوطنية لحقوق الانسان، التقرير السنوي الخامس عشر ٢٠١٩ ص. ٥٠.
٣ اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، التقرير السنوي الخامس عشر: أوضاع حقوق الإنسان في دولة قطر، ص. ٩
٤ جهاز التخطيط والإحصاء، استراتيجية التنمية الوطنية الثانية (٢٠١٨-٢٠٢٢) ص ٢٣٢.

والاتفاقيات التي تكون دولة قطر طرفا فيها، والفتاوي، وأعداد الجريدة الرسمية.

تعزيز سيادة القانون

ترسي دولة قطر كافة المبادئ القانونية والمعايير الدولية التي تحمي الأفراد الموجودين في إقليمها وتضمن لكافة الفئات حقوقها على أساس العدالة الاجتماعية التي قررها الدستور القطري. كما تم تفصيل المبدأ العام للمساواة المضمن في المادة ١٨ من الدستور في المادتين ٣٤ و ٣٥ من الباب الثالث من الدستور الخاص بالحقوق والواجبات العامة.

لقد تم تعزيز الحماية الدستورية للحق في المساواة وعدم التمييز بانضمام دولة قطر للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري في العام ١٩٧٦. ويتمتع جميع الأفراد في الدولة من مواطنين ومقيمين بالحقوق والحريات المضمنة في الباب الثالث من الدستور الدائم دون تمييز بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين (كما هو منصوص عليه صراحة بالمادة ٥٢ والتي توضح على أن «يتمتع كل شخص مقيم في الدولة إقامة مشروعة بحماية لشخصه وماله وفقا لأحكام القانون»

الحد من جميع أشكال العنف

فيما يخص الأمن والحفاظ على السلامة العامة اللذين يعتبران أحد عوامل الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للدول، حققت دولة قطر مراتب متقدمة من خلال إحرازها معدلات تقييم عالية من أبرزها (انخفاض معدلات ارتكاب جرائم القتل وأعمال العنف، والحد من انتشار الجريمة في المجتمع واستقرار الأوضاع السياسية، وبناء مجتمع خال من الإرهاب وتأثيراته، وعدم وجود تهديدات أو صراعات سواء كانت داخلية أو خارجية). ويبرز ذلك من خلال تسجيل استقرار عدد ضحايا القتل العمد في الدولة للسنة الثالثة على التوالي في حدود (٠,٤) لكل مائة ألف من السكان وذلك منذ ٢٠١٧. حيث ظل على هذا النحو عند الذكور في حين انخفض عند الإناث، حيث بلغ (٠,٥) لكل مائة ألف نسمة منذ ٢٠١٧ مقارنة ب (٠,٠) عند الإناث. وتمكّن قراءة الشكلين التاليين من معرفة انخفاض عدد ضحايا القتل العمد دون المستوى المسجل في دول مجلس التعاون الخليجي والعالم العربي.

شكل (١,١٦) عدد ضحايا القتل العمد لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة حسب الجنس (٢٠١٦-٢٠١٩)

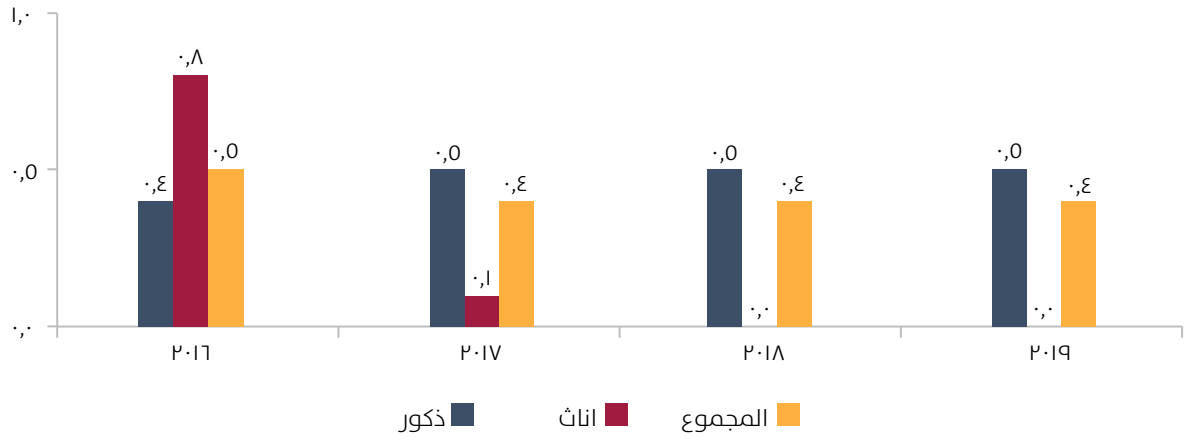

المصدر: وزارة الداخلية وحسابات جهاز التخطيط والإحصاء

شكل (٢,١٦) عدد ضحايا القتل العمد لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة

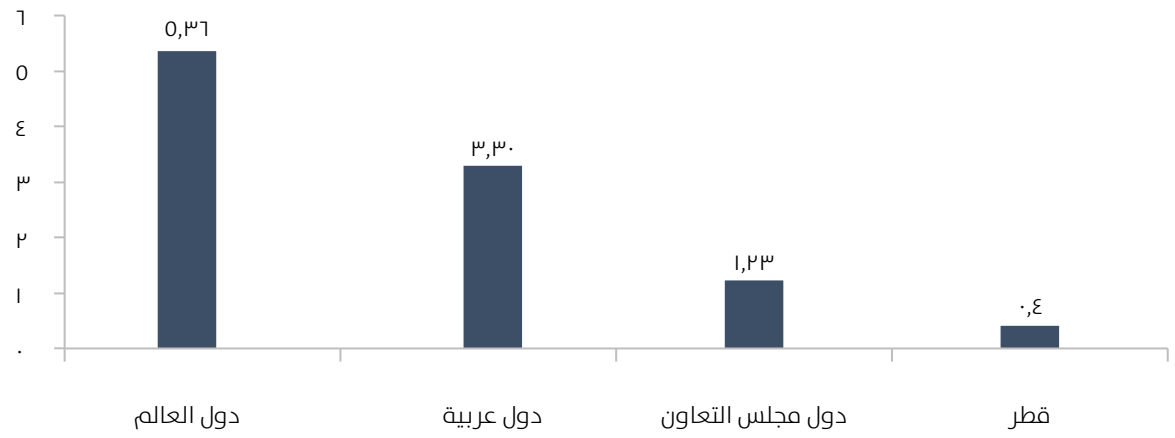

المصدر: وزارة الداخلية.

الغاية (١٦-١): الحد بقدر كبير من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان

جدول (١.١٦) عدد ضحايا القتل العمد لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة، حسب العمر ونوع الجنس

الجنس	الخصائص	الوحدة	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	الهدف بحلول ٢٠٣٠
ذكور	المجموع	لكل مئة ألف نسمة	٠,٤	٠,٥	٠,٥	٠,٥	خفض
اناث	المجموع	لكل مئة ألف نسمة	٠,٨	٠,١	٠,٠	٠,٠	خفض
المجموع	المجموع	لكل مئة ألف نسمة	٠,٥	٠,٤	٠,٤	٠,٤	خفض
مؤشر التكافؤ بين الجنسين			٢,٠٠	٠,٢٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١,٠٠
ذكور	أقل من ١٥ سنة	لكل مئة ألف نسمة	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	خفض
	١٥ - ٦٤ سنة	لكل مئة ألف نسمة	٠,٤	٠,٦	٠,٥	٠,٦	خفض
	٦٥ سنة فأكثر	لكل مئة ألف نسمة	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	خفض

المصدر: حسابات جهاز التخطيط والإحصاء،٢٠٢١.

وقد حافظت دولة قطر على صدارتها للسنة الثالثة على التوالي وللمرة الرابعة في تاريخها لقائمة الدول الأكثر أمنا وأمانا وخلوا من الجريمة على المستويين العالمي والعربي، في تصنيف موسوعة قاعدة البيانات العالمية نامبيو (NUMBEO) لعام ٢٠٢١، وذلك من بين ١٣٥ دولة شملها التصنيف حيث تعتبر قطر هي الدولة التي تسجل أقل عدد في الجرائم على مستوى العالم بتسجيلها عدد نقاط بلغ ١٢,٢٩ نقطة في مؤشر الجريمة، فيما سجلت في مؤشر الأمان والسلامة ٨٧,٧١ نقطة. ويأتي تصدر دولة قطر للمؤشر العالمي امتدادا لما حققته سابقا من مراكز متقدمة خلال الفترة الممتدة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٠ حيث أحرزت المركز الأول عالميا في أعوام ٢٠١٧ و٢٠١٩ و٢٠٢٠، فيما حافظت على المركز الأول عربيا طوال الفترة من ٢٠١٥ وحتى ٢٠٢٠، الأمر الذي يعكس المستوى المستقر الذي ظلت تتمتع به الدولة في مجال الأمن والانخفاض الكبير في معدلات ارتكاب الجرائم المسجلة علما

بأن مؤشر نامبيو يرصد تصنيف الدول مرتان الأولى في بداية العام والثانية بمنتصف العام. وتعكس بيانات الجدول رقم (٢,١٦) المستوى المستقر الذي تتمتع به دولة قطر في مجال الأمن والانخفاض الواضح لمعدلات ارتكاب الجرائم المسجلة:

جدول (٢.١٦) عدد ما تم التحقق منه من حالات القتل، والاختطاف القسري، والاختفاء التعسفي، والتعذيب للمدافعين عن حقوق الانسان والصحفيين والعاملين في الوسط الإعلامي المرتبطين بهم والنقابيين في قطر (٢٠١٦-٢٠١٩)

البيان	الجنس	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
القتل	ذكور	٠	٠	٠	٠
	اناث	٠	٠	٠	٠
الاختطاف	ذكور	٠	٠	٠	٠
	اناث	٠	٠	٠	٠
الاختفاء القسري	ذكور	٠	٠	٠	٠
	اناث	٠	٠	٠	٠
الاحتجاز التعسفي	ذكور	٠	٠	٠	٠
	اناث	٠	٠	٠	٠
التعذيب	ذكور	٠	٠	٠	٠
	اناث	٠	٠	٠	٠
المجموع	**ذكور**	**٠**	**٠**	**٠**	**٠**
	اناث	**٠**	**٠**	**٠**	**٠**
مؤشر تكافؤ بين الجنسين	-	-	-	-	

المصدر: وزارة الداخلية

وفي إطار إيمان دولة قطر بأن التنمية لا تنفصل عن جهود حل النزاعات، تعمل العديد من المؤسسات على خفض معدل النزاعات أو مستوياتها من خلال توفير الإرشاد القانوني والوساطة، وتقويم الأخطاء وإزالة بذور الفساد، من أجل تقوية الروابط المجتمعية وتقريب وجهات المتضررين المتنازعين، وهو ما يعود على الدولة بنتائج واضحة وملموسة حيث تخلو دولة قطر من الوفيات المتصلة بالنزاعات كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول (٣.١٦) عدد الوفيات المتصلة بالنزاعات لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة حسب الجنس والفئات العمرية (٢٠١٦ -٢٠١٩)

الجنس	الفئات العمرية	الوحدة	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	الهدف بحلول ٢٠٣٠
ذكور	أقل من ١٥ سنة	لكل مئة ألف نسمة	٠	٠	٠	٠	خفض
	١٥ - ٦٤ سنة	لكل مئة ألف نسمة	٠	٠	٠	٠	خفض
	٦٥ سنة فأكثر	لكل مئة ألف نسمة	٠	٠	٠	٠	خفض
	المجموع	لكل مئة ألف نسمة	٠	٠	٠	٠	خفض
اناث	أقل من ١٥ سنة	لكل مئة ألف نسمة	٠	٠	٠	٠	خفض
	١٥ - ٦٤ سنة	لكل مئة ألف نسمة	٠	٠	٠	٠	خفض
	٦٥ سنة فأكثر	لكل مئة ألف نسمة	٠	٠	٠	٠	خفض
	المجموع	لكل مئة ألف نسمة	٠	٠	٠	٠	خفض
المجموع	أقل من ١٥ سنة	لكل مئة ألف نسمة	٠	٠	٠	٠	خفض
	١٥ - ٦٤ سنة	لكل مئة ألف نسمة	٠	٠	٠	٠	خفض
	٦٥ سنة فأكثر	لكل مئة ألف نسمة	٠	٠	٠	٠	خفض
	المجموع	لكل مئة ألف نسمة	٠	٠	٠	٠	خفض
مؤشر التكافؤ بين الجنسين							

المصدر: وزارة الداخلية

كما جاءت دولة قطر في المركز الأول عربيا والسابع عالميا في مؤشر جلوبل فاينانس لمقاييس السلامة والأمان العالمي لعام ٢٠١٩ من بين ١٢٨ دولة شملها التقرير. ويقيس المؤشر المعني درجات الأمان والسلامة يتم جمعها وتحليلها وفق درجات معيارية تُعطي في مجموعها الترتيب العالمي للدول مما يقدّم رؤية شاملة لدرجة الأمان الاقتصادي في كل بلد. وقد اعتمدت المؤشرات العالمية في نتائجها وتصنيفاتها على قياس حالة الأمن والسلم في الدول المتنافسة، من خلال قياس (معدلات الجرائم الكبرى، إجراءات السلامة، الشراكة المجتمعية، جودة الخدمات، الوعي الأمني).

٤-١-١٦ نسبة السكان الذين يشعرون بالأمان عند تجوالهم على الأقدام بمفردهم في أنحاء المنطقة التي يعيشون فيها

جدول (٤.١٦) مؤشر السلام العالمي (٢٠١٦-٢٠١٩)

البيان	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
الترتيب العالمي	٣٤	٣٤	٥٦	٣١	٢٧
الترتيب على مستوى الشرق الأوسط وشمال افريقيا	١	١	٣	١	١
المؤشر	١,٧١٦	١,٦٦٤	١,٨٦٩	١,٦٩٦	١,٦١٦

المصدر: تقرير مؤشر السلام العالمي

وشغلت دولة قطر المركز الأول عربيا والـ (١٦) عالميا في مؤشر الدول الأكثر أمانا وسلاما مجتمعيا، مما يجعلها واحدة من ضمن العشرين دولة الأكثر أمانا في العالم. كما صنف هذا المؤشر دولة قطر في المرتبة ١٦١ عالميا (مؤشر عكسي)، لتكون بذلك في مقدمة الدول الخليجية والعربية والدولية الأقل تأثرا بالعنف. ويعكس هذا التصنيف المكانة التي تبوأتها قطر على مستوى العالم في مجال الأمن والتي جاءت متماشية مع رؤية قطر ٢٠٣٠ واستراتيجية تعزيز الأمن والأمان على مستوى الدولة.

جدول (٥.١٦) مؤشر السلام العالمي (٢٠١٦-٢٠١٩)

البيان	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
الترتيب العالمي	٣٤	٣٤	٥٦	٣١	٢٧
الترتيب على مستوى الشرق الأوسط وشمال افريقيا	١	١	٣	١	١
المؤشر	١,٧١٦	١,٦٦٤	١,٨٦٩	١,٦٩٦	١,٦١٦

المصدر: تقرير مؤشر السلام العالمي

جدول (٦.١٦) نسبة السكان الذين يشعرون بالأمان عند تجوالهم على الأقدام بمفردهم في أنحاء المنطقة التي يعيشون فيها حسب الجنس (٢٠١٦-٢٠١٩)

الجنس	الوحدة	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	الهدف بحلول ٢٠٣٠
ذكور	النسبة	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠
اناث	النسبة	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠
المجموع	النسبة	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠
مؤشر التكافؤ بين الجنسين		١,٠٠	١,٠٠	١,٠٠	١,٠٠	١,٠٠

المصدر: تقرير مؤشر السلام العالمي

كما احتلت دولة قطر المركز الأول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ترتيب مؤشر السلام العالمي[0] الصادر عن معهد الاقتصاد والسلام بسيدني (استراليا) من بين ١٦٣ دولة شملها التقرير. ويعتمد مؤشر السلام العالمي على ثلاثة معايير رئيسية تتمثل في مستوى الأمن والأمان في المجتمع، والصراع المحلي والعالمي، ودرجة التزود بالقوة العسكرية، بالإضافة إلى مجموعة من المعايير تدور حول عدة محاور منها الشؤون الداخلية والخارجية للدول.

وفي إطار مكافحة العنف، لم تسجل دولة قطر تزايدا في عدد ونسبة السكان الذين تعرضوا للعنف البدني أو النفسي أو الجنسي منذ ٢٠١٦ إلى ٢٠١٩حيث ظلت هذه النسبة تراوح ٠,٠٥٪ من إجمالي

0 Global Peace Index
يُعد مؤشر السلام العالمي محاولة لقياس وضع المسالمة النسبي للدول والمناطق، ويقوم بإصداره معهد الاقتصاد والسلام، بالتشاور مع فريق دولي من الخبراء من المعاهد ومراكز البحوث بالتعاون مع مركز دراسات السلام والنزاعات في جامعة سيدني في أستراليا

السكان كما هو واضح من الجدول التالي:

٢-١-١٦ نسبة السكان الذين تعرضوا (أ) للعنف البدني و (ب) النفسي و(ج) الجنسي خلال الاثني عشر شهرا السابقة

جدول (٧.١٦) عدد السكان الذين تعرضوا للعنف البدني أو النفسي أو الجنسي حسب الجنس، والفئات العمرية، والحالة التعليمية، والحالة الاجتماعية، والعلاقة بقوة العمل والبلدية (٢٠١٦-٢٠١٩)

الخصائص		٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	الهدف بحلول ٢٠٣٠
شخص سليم	ذكور	٩٢٤	٨٤٧	٦٠٧	٨٠٤	خفض
	اناث	٣٦٠	٣٩٠	٤٢٤	٤٥٩	خفض
	المجموع	١٢٨٤	١٢٣٧	١٠٣١	١٢٦٣	خفض
شخص ذوي الاعاقة	ذكور	٠	٠	٣	٠	خفض
	اناث	٠	٠	٤	٠	خفض
	المجموع	٠	٠	٧	٠	خفض
الجنس	ذكور	٩٢٤	٨٤٧	٦١٠	٨٠٤	خفض
	اناث	٣٦٠	٣٩٠	٤٢٨	٤٥٩	خفض
	المجموع	١٢٨٤	١٢٣٧	١٠٣٨	١٢٦٣	خفض
النسبة من اجمالي السكان	ذكور	٪٠,٠٥	٪٠,٠٤	٪٠,٠٣	٪٠,٠٤	خفض
	اناث	٪٠,٠٦	٪٠,٠٦	٪٠,٠٦	٪٠,٠٦	خفض
	المجموع	٪٠,٠٥	٪٠,٠٥	٪٠,٠٤	٠,٠٥٪	خفض
مؤشر التكافؤ بين الجنسين		٠,٤	٠,٥	٠,٧	٢,٨	١,٠

المصدر: وزارة الداخلية

وإلى جانب تطبيق القانون رقم (١١) لسنة ٢٠٠٤ الذي يعاقب على العنف كل من ارتكب جريمة، توفر الدولة الحماية المؤسسية لكل ضحايا العنف، من خلال توفير خدمات بعض مراكز الحماية والتأهيل الاجتماعي من بينها مركز "أمان" الذي يتولى حماية ضحايا العنف من النساء والأطفال وإعادة دمجهم في المجتمع، عن طريق الزيارات الخارجية والرعاية الداخلية بدار الإيواء التابعة للمركز ، وعدد من المكاتب الخارجية العاملة لدى مختلف القطاعات بالدولة كمؤسسات القطاع الصحي والأمني والقضائي التي تسهل وصول الفئات المعنية للمراكز، وتعمل على تسريع الإجراءات القانونية والقضائية.

ضمان الوصول إلى العدالة

أكد الدستور القطري على حق التقاضي وكفالته وحمايته في المادة ١٣٥ والتي تنص على «التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة، ويبين القانون إجراءات وأوضاع ممارسة هذا الحق». وقد نظمت قوانين الإجراءات الجنائية والمرافعات المدنية والتجارية والفصل في المنازعات الإدارية وقانون الأسرة الإجراءات اللازمة للجوء إلى القضاء وفي حال ثبوت ضرر فإن للمحكمة أن تحكم للمتضرر بتعويض عادل نتيجة تضرره كما هو منصوص عليه في المادة ١٩ من قانون الإجراءات الجنائية رقم (٢٣) لسنة ٢٠٠٤ وتعديلاته.

كما يؤدي القضاء القطري رسالته طبقا لما تنص عليه المادة ١٣٠ من الدستور والتي تقر أن «السلطة القضائية مستقلة وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها، وتصدر أحكامها وفق القانون»

وفي إطار حرص دولة قطر على مراعاة وكفالة حق التقاضي لكافة فئات المجتمع متضمنة العمال الوافدين الخاضعين لقانون العمل رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٤، قامت الدولة بتعديل بعض أحكام قانون العمل الصادر بالقانون رقم (١٣) لسنة ٢٠١٧ ، حيث تم إنشاء لجان فض المنازعات العمالية بوزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية برئاسة قاض من المحكمة الابتدائية يختاره المجلس الأعلى للقضاء وعضوية اثنين يرشحهما الوزير على أن يكون أحدهما من ذوي الخبرة في مجال المحاسبة، تختص بالفصل في جميع المنازعات الفردية الناشئة عن تطبيق أحكام قانون العمل أو

عـن عقـد العمـل، تصـدر قراراتهـا مشـمولة بالنفـاذ المعجـل ولـذوي الشـأن الطعـن في القـرار الصـادر مـن لجنـة فـض المنازعـات العماليـة أمـام الدائـرة المختصـة بمحكمـة الاسـتئناف، وذلـك لتجنيـب العمالـة الوافـدة تعقيـدات إجـراءات التقـاضي وطـول مدتهـا.

وقـد بذلـت دولـة قطـر الجهـود مـن أجـل تعزيـز المؤسسـات المتخصصـة والتشريعـات ووضـع الآليـات لضمان وصـول العدالـة للجميـع، وتوفـير المسـاعدة القانونيـة اللازمـة لبـدء أو اسـتكمال الإجـراءات القضائيـة الخاصـة بدعـوى الأشـخاص خاصـة غـير القادريـن عـلى تحمـل نفقـات الدعـوى. وقـد تـم في هـذا الإطـار خـلال النصـف الثـاني مـن العـام ٢٠١٩، إنشـاء وحـدة متخصصـة في النيابـة العامـة لملاحقـة بلاغـات الاتجـار بالبـشر كـما شـهد العامـان الماضيـان إعـلان وزارة التنميـة الإداريـة والعمـل الشـؤون الاجتماعيـة عـن "نظـام العقـود الالكترونيـة " لتفـادي تغيـير شروط العقـود عنـد وصـول العامـل إلى البـلاد ويشـترط هـذا النظـام وجـود عقـد عمـل مـبرم مبـاشرة بـين المسـتقدِم والوافـد للعمـل، يليـه منـح تأشـيرة العمـل. كـما أن افتتـاح مكاتـب مخصصـة في البلـدان المصـدرة للعمالـة مـن شـأنه إخطـار حكومـة البلـد المصـدر عـن أي حـالات مشـتبه فيهـا بالاتجـار بالبـشر.

وتعمـل اللجنـة الوطنيـة لمكافحـة الاتجـار بالبـشر عـلى رصـد ومتابعـة الحـالات وإحالتهـا للجهـات المختصـة. وقـد تـم افتتـاح "دار الرعايـة الإنسـانية" في يوليـو ٢٠١٩ في إدارة الهـلال الأحمـر القطـري، وسـتكون مختصـة في اسـتقبال حـالات الاتجـار بالبـشر. وقـد تـم إنشـاء وحـدة معنيـة بملاحقـة بيانـات الاتجـار بالبـشر لـدى النيابـة العامـة، وحرصـا مـن اللجنـة عـلى مكافحـة جميـع أشـكال اسـتغلال الأشـخاص، أوصـت في تقاريرهـا بتعديـل قانـون رقـم (١٥) لسـنة ٢٠١١.

المساواة أمام القضاء والحق في محاكمة عادلة

يكفـل دسـتور دولـة قطـر حـق المتهـم في محاكمـة عادلـة ، حيـث تنـص المـادة ٣٩ مـن الدسـتور عـلى أن « المتهـم بـريء حتـى تثبـت إدانتـه أمـام القضـاء في محاكمـة توفـر لـه فيهـا الضمانـات الضروريـة لممارسـة حـق الدفـاع». كـما أن المـشرع في القوانـين (١٣) لسـنة ١٩٩٠ و رقـم (٢٣) لسـنة ٢٠٠٣ و رقـم (١٠) لسـنة ٢٠٠٣ قـرر كافـة الضمانـات التـي تكفـل إقامـة محاكمـة عادلـة متضمنـة اسـتقلالية وحياديـة مرفـق القضـاء والضمانـات المتعلقـة بالمتهـم وتمكينـه مـن الوصـول إلى المحكمـة المختصـة والبـت في الدعـوى بالسرعـة الممكنـة وممارسـة حـق الدفـاع والوصـول إلى حقـه وتنفيـذ الأحـكام القضائيـة والحـق في المسـاواة أمـام القانـون والقضـاء وعـدم إخضـاع المتهـم إلى إكـراه مـادي أو معنـوي وعـدم إخضـاع المتهـم إلى ضرب مـن ضروب التعذيـب أو المعاملـة القاسـية أو المهينـة أو المهنيـة وافـتراض بـراءة المتهـم، والمحاكمـة أمـام محكمـة مختصـة مسـتقلة ونزيهـة وتؤمـن لـه فيهـا الضمانـات الضروريـة لممارسـة حـق الدفـاع وحـق المتهـم أن يحاكـم علنيـا وحـق المتهـم في اسـتدعاء الشـهود والحـق في الاسـتئناف والتمييـز.

٤-١-١٦ عـدد ضحايـا الإتجـار بالبـشر لـكل ١٠٠،٠٠٠ نسـمة، بحسـب الجنـس والعمـر وشـكل الاسـتغلال

جدول (٨.١٦) عدد ضحايا الإتجار بالبشر لكل ١٠٠،٠٠٠ نسمة، حسب الجنس والفئات العمرية وشكل الاستغلال (٢٠١٦-٢٠١٩)

البيان		الوحدة	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	الهدف بحلول ٢٠٣٠
ضحايا الاتجار بالبشر المكتشفة		عدد	٠	٠	٠	٠	٠
		لكل مئة ألف نسمة	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
الجنس	ذكور	لكل مئة ألف نسمة	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
	اناث	لكل مئة ألف نسمة	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
الفئات العمرية	اقل من ١٥ سنة	لكل مئة ألف نسمة	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
	١٥-٢٤ سنة	لكل مئة ألف نسمة	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
	٢٥ سنة فأكثر	لكل مئة ألف نسمة	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
شكل الاستغلال	ضحايا الاتجار بالبشر الذين تم اكتشافهم بغرض الاستغلال الجنسي	لكل مئة ألف نسمة	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
	ضحايا الاتجار بالبشر الذين تم اكتشافهم بسبب السخرة والعبودية والعبودية	لكل مئة ألف نسمة	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
	ضحايا الاتجار بالبشر الذين تم اكتشافهم لإزالة الأعضاء	لكل مئة ألف نسمة	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
	ضحايا الاتجار بالبشر الذين تم اكتشافهم لأغراض أخرى	لكل مئة ألف نسمة	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
مؤشر التكافؤ بين الجنسين		-		-	-	-	-

المصدر: اللجنة الوطنية لحقوق الانسان

عـلى مسـتوى التطـورات التشريعيـة ذات علاقـة بالوصـول إلى العدالـة، صـدرت عـدة قوانـين مرتبطـة بحقـوق الإنسـان مـن أبرزهـا القـرار الأمـيري رقـم٤٧ بإنشـاء اللجنـة العليـا للتحضـير لانتخابـات مجلـس الشـورى، وقـرار مجلـس الـوزراء بإنشـاء اللجنـة الوطنيـة المعنيـة بشـؤون المـرأة والطفـل وكبـار السـن والأشـخاص ذوي الإعاقـة، لرصـد أوضـاع حقـوق الفئـات المشـار إليهـا واقـتراح سـبل تعزيـز الأهـداف الـواردة بالاتفاقيـات الدوليـة التـي صادقـت عليهـا الدولـة كاتفاقيـة منـع التمييـز ضـد المـرأة واتفاقيـة حقـوق الاشـخاص ذوي الإعاقـة واتفاقيـة حقـوق الطفـل وغيرهـا.

ويحتـوي مـشروع القانـون لحمايـة الطفـل الـذي تعمـل دولـة قطـر عـلى تطويـره مـن خـلال تعزيـز القـدرة

على رصد حالات العنف وحظر جميع أشكال العقاب البدني ضد الأطفال من الجنسين، إضافة إلى أحكام الحماية من الاستغلال بما يتفق وأحكام اتفاقية حقوق الطفل. ويطمح هذا المشروع إلى أن يشكل إطاراً قانونياً شاملاً لرصد حالات العنف وإنجازاً كبيراً في مجال حماية الأطفال في قطر، إلى جانب توفير أكبر لفرص تعليمية متساوية للذكور والإناث دون تمييز بينهما، وذلك عملاً بمضمون المادة (٤٩) من دستور البلاد، والتي تنص على حق التعليم للجنسين.

وهذا يدل على أن دولة قطر استطاعت في وقت مبكر من تحقيق مضمون الغاية (٤-٥) من الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، والمرتبطة بالقضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم، وكفالة تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة، وأفراد الشعوب الأصيلة، والأطفال، وذلك بحلول عام ٢٠٣٠.

ومما لا شك فيه أن دولة قطر قد حققت إنجازات متنوعة من أجل حماية الطفولة ساهمت في ارتقاء مختلف المؤشرات ذات الصلة، لكن التحدي المستقبلي في مجال رعاية لطفولة يتطلب توسيع الخدمات وخاصة الخدمات الاستعجالية للأطفال في مختلف البلديات الكائنة خارج كبريات مدن الدولة كالدوحة والريان. هذا إلى جانب تنويع خدمات الرعاية لتشمل مختلف الجوانب الأسرية والاجتماعية، أمام تحول العديد من السلوكيات المجتمعية وبروز تحديات اجتماعية جديدة نتيجة انتشار مختلف وسائل التواصل الحديثة في المجتمع وتعدد الممارسات الثقافية، ذلك من أجل تعزيز حماية الطفولة من مختلف الممارسات الضارة.

١٦-٣-١ نسبة ضحايا العنف خلال الاثني عشر شهراً السابقة الذين أبلغوا عما تعرضوا له من إيذاء إلى السلطات المختصة أو غيرها من آليات تسوية النزاعات المعترف بها رسمياً

جدول (٩.١٦) عدد ضحايا العنف الذين أبلغوا عما تعرضوا له من إيذاء إلى السلطات المختصة أو غيرها من آليات تسوية النزاعات المعترف بها رسمياً حسب نوع الايذاء والجنس (٢٠١٦-٢٠١٩)

نوع الايذاء	الجنس	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
الايذاء الجسيم	ذكور	٢٤	٦	٤	٢٣
	اناث	٥	٠	٣	١
	المجموع	٢٩	٦	٧	٢٤
الايذاء الاعتيادي	ذكور	١,٥٠٦	١,٢٧٥	١,٠١٨	١,٢٤٧
	اناث	٦١٣	٥٦٨	٥٤٢	٥٦٢
	المجموع	٢,١١٩	١,٨٤٣	١,٥٦٠	١,٨٠٩
المجموع	ذكور	١,٥٣٠	١,٢٨١	١,٠٢٢	١,٢٧٠
	اناث	٦١٨	٥٦٨	٥٤٥	٥٦٣
	المجموع	٢,١٤٨	١,٨٤٩	١,٥٦٧	١,٨٣٣
مؤشر التكافؤ بين الجنسين		٠,٤٠	٠,٤٤	٠,٥٣	٠,٤٤

المصدر: وارة الداخلية

دعم الرقابة الإدارية والشفافية في المعاملات

إن دولة قطر عضو في كل من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، ومجموعة العمل المالي لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا ، ومجموعة إجمونت لتعزيز التعاون الدولي بين وحدات المعلومات المالية، وفي سبيل

الوفاء بالالتزامات الناتجة عن التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، تم إجراء بعض التعديلات التشريعية على قانوني العقوبات والإجراءات الجنائية، حيث تم إصدار التعديلات على قانون العقوبات القطري رقم (١١) لسنة ٢٠٠٤ م بالقانون رقم (٢) لسنة ٢٠٢٠ م ، وإصدار التعديلات على الإجراءات الجنائية بالقانون رقم (٦) لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم (٢٣) لسنة ٢٠٠٤.

كما أن النظام القانوني والمؤسسي لدولة قطر استوعب أغلب الالتزامات المتعلقة بالعدالة الجنائية من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الواردة في المواد ٧،٨، ١١. ويتضمن دستور الدولة الصادر سنة ٢٠٠٤ فصلا واضحا بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، ويمنح السلطة القضائية استقلالية تامة كما هو منصوص عليه في قانون السلطة القضائية رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٣. كما تم تعزيز الإطار التشريعي للشفافية والنزاهة ومعالجة تضارب المصالح من خلال اعتماد مشروع القانون بشكل مبدئي في أفق استكمال استصدار القانون.

ونتيجة لتضمن التشريع القطري أحكاما شاملة تتعلق بإبلاغ الموظفين العموميين عن الفساد، وقيام وزارة الداخلية بتحديد خط ساخن وبريد إلكتروني خاص لتلقي البلاغات، فإن عدد الأشخاص الذين كانوا ضحية فساد لمسؤول حكومي قد انخفض بشكل ملحوظ من ٣٦ سنة ٢٠١٦ إلى ٩ سنة ٢٠١٩ كما هو مبين في الجدول التالي:

١٦-٤-١ نسبة الأشخاص الذين اتصلوا مرة واحدة على الأقل بمسؤول حكومي ودفعوا رشوة لمسؤول حكومي، أو طلب منهم أولئك المسؤولون الحكوميون دفع رشوة، خلال الاثني عشر شهراً السابقة

جدول (١٠.١٦) عدد الأشخاص الذين اتصلوا مرة واحدة على الأقل بمسؤول حكومي ودفعوا رشوة لمسؤول حكومي، أو طلب منهم أولئك المسؤولون الحكوميون دفع رشوة حسب الجنس (٢٠١٦-٢٠١٩)

الجنس	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	الهدف بحلول ٢٠٣٠
ذكور	٣٣	٥	١٥	٩	خفض
إناث	٣	٠	٠	٠	خفض
المجموع	**٣٦**	**٥**	**١٥**	**٩**	**خفض**
مؤشر التكافؤ بين الجنسين	٠,٠٩	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١,٠٠

المصدر: حسابات جهاز التخطيط والاحصاء، ٢٠٢١

ونتيجة لامتلاك دولة قطر لمنظومة قوية وفعالة في إطار تعزيز الالتزام بالمعايير الدولية وتطبيق آليات وطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح، حيث تقوم جهات إنفاذ القانون بتنفيذها تحت مظلة اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفقا للمعايير والممارسات الدولية، يلاحظ عدم تسجيل أية حالة متعلقة بالأموال غير الشرعية التجارية مقابل بعض الحالات الجنائية المرتبطة بغسل الأموال والفساد (الرشوة) خلال الأربع سنوات الأخيرة كما هو مبين في الجدول التالي:

١٦-٥-١ القيمة الاجمالية للتدفقات المالية غير المشروعة الداخلة والخارجة (بالقيمة الحالية لدولارات الولايات المتحدة)

جدول (١١.١٦) عدد حالات الأموال غير المشروعة حسب النوع (٢٠١٦-٢٠١٩)

النوع	الوحدة	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	الهدف بحلول ٢٠٣٠
الفساد (الرشوة)	عدد	٤	٢	٢	٣	خفض
الجنائية (غسل الأموال)	عدد	١	٦	١	٣	خفض
التجارية	عدد	٠	٠	٠	٠	خفض
المجموع	**عدد**	**٥**	**٨**	**٣**	**٦**	**خفض**

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء ٢٠٢١

جدول (١٢.١٦) القيمة الاجمالية للتدفقات المالية غير المشروعة الداخلة والخارجة (بالقيمة الحالية لدولارات الولايات المتحدة) (٢٠١٦-٢٠١٩)

اتجاه التدفق	الوحدة	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	الهدف بحلول ٢٠٣٠
الواردة	دولار أمريكي	٢٦,٠٢٧	٦١٨,٦٠٠	٧٠,٩٤٥	٤٩٣,١٥١	خفض
الصادرة	دولار أمريكي	٥٤,٧٩٥	١٥٤,٤٦٨	١١,٧٧٣	١٠٩,٦٣٠	خفض
المجموع	**دولار أمريكي**	**٨٠,٨٢٢**	**٧٧٣,٠٦٨**	**٨٢,٧١٨**	**٦٠٢,٧٨١**	**خفض**

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء ٢٠٢١

وتسعى دولة قطر إلى تعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة على جميع المستويات، وتقوم أجهزة رئيسية في الدولة على تعزيز هذه المبادئ من أهمها:

- **هيئة الرقابة الإدارية والشفافية** وتختص في بحث ودراسة أسباب القصور في النظم الإدارية والفنية والمالية التي تعرقل السير المنتظم للعمل بالجهات الخاضعة لرقابة الهيئة، واقتراح وسائل تلافيها. وقد انتهجت استراتيجية وطنية لتعزيز النزاهة والشفافية، كما أنها تعمل على تعميم المعارف المتعلقة بتكريس النزاهة والشفافية وتيسير اطلاع الأفراد عليها واقتراح الاجراءات التي تساهم في التعريف بظاهرة الفساد وآثاره ومخاطر انتشاره، وتوفر قنوات اتصال مباشرة مع الجمهور، لتلقي اقتراحاتهم وشكاواهم بشأن التصرفات المنطوية على الفساد وعدم النزاهة، واتخاذ الإجراءات العملية اللازمة للتحقق من تلك الشكاوى، بالتنسيق مع الجهات المعنية بالدولة، ووضع برامج تدريبية لتوعية موظفي الدولة وخاصة موظفي المؤسسات المالية.

و يتضمن تعزيز الشفافية من بين مجالات أخرى، القانون التنظيمي للمالية وقانون المناقصات والمزايدات وقانون الموارد البشرية، وإعداد مقترح لميثاق نزاهة الموظفين العموميين، وإصدار قانون بشأن السجل الاقتصادي الموحد (قانون رقم (١) لسنة ٢٠٢٠، وإصدار قانون ينظم الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص (قانون رقم (١٢) لسنة ٢٠٢٠)، وهي إصدارات بُنيت جميعها على أساس المعايير الدولية للشفافية والنزاهة في اتفاقية الأمم المتحدة وغيرها من الاتفاقيات والمعايير الدولية ذات الصلة. وكلها آليات قانونية تطبق على كافة الجهات الحكومية ومنها مؤسسات العدالة الجنائية.

كما يتضمن التشريع القطري أحكاما شاملة تتعلق بإبلاغ الموظفين العموميين عن الفساد، ومن ضمن الآليات، وضع خط ساخن وبريد إلكتروني من طرف وزارة الداخلية للإبلاغ عن جرائم الفساد مع ضمان سري تام للمعلومات، بالإضافة إلى تطبيق على الهواتف الذكية بنظام "مطراش" يمكن من الإدلاء بأي معلومات عن كافة الجرائم بما فيها تلك المتعلقة بالفساد[٦].

٦ هيئة الرقابة الإدارية والشفافية: - العدالة الجنائية والتعليم في دولة قطر في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. مايو ٢٠١٧

- **ديـوان المحاسـبة** ويهـدف إلى تحقيـق الرقابـة عـلى أمـوال الدولـة، وعـلى أمـوال الجهـات الأخـرى الخاضعـة لرقابتـه، والتحقـق مـن سـلامة ومشروعيـة اسـتخدامها، وتحسـين اسـتخدام مـوارد الدولـة لتحقيـق التنميـة المسـتدامة ورفاهيـة المجتمـع، والمسـاهمة في الارتقـاء بمبـادئ المحاسـبة والشـفافية لـدى الجهـات الخاضعـة لرقابـة الديـوان.

- أمـا عـلى المسـتوى الـدولي، فقـد تـم انتخـاب دولـة قطـر بالإجـماع لعضويـة عـدة مؤسسـات وهيئـات دوليـة بالأمـم المتحـدة مـن بينهـا لجنـة منـع الجريمـة والعدالـة الجنائيـة التابعـة للمجلـس الاقتصـادي والاجتماعـي. كـما قامـت بإطـلاق الجائـزة السـنوية لحـضرة صاحـب السـمو الشـيخ تميـم بـن حمـد آل ثـاني الدوليـة للتميـز في مكافحـة الفسـاد، وهـي جائـزة تقـدم سـنويا في اليـوم العالمـي لمكافحـة الفسـاد الـذي يوافـق التاسـع مـن ديسـمبر، تكريمـا وتقديـرا لمـن سـاهموا في الحملـة العالميـة لمكافحـة الفسـاد. كـما قامـت بتنفيـذ برنامـج إعـلان الدوحـة إثـر اسـتضافة دولـة قطـر المؤتمـر الثالـث عـشر لمنـع الجريمـة والعدالـة الجنائيـة عـام ٢٠١٥، والـذي أسـفر عـن تنفيـذ ٤ برامـج تتعلـق بالتعليـم مـن أجـل العدالـة، النزاهـة القضائيـة، إعـادة تأهيـل السـجناء، منـع الجريمـة مـن خـلال الرياضـة.

دعم المشاركة المواطنة في عملية التنمية

تعتـبر المشـاركة في التنميـة مـن العنـاصر الهامـة كعامـل محـدد لنجـاح التنميـة وتحقيـق مكاسـبها في اتخـاذ القـرارات والرقابـة عـلى تنفذيها مـن خـلال اتخـاذ إجـراءات متضافـرة لتعزيـز تدريـب الشـباب عـلى القيـم التشـاركية، وحقـوق الإنسـان، والوعـي بـدوره في التنميـة الوطنيـة وتكـون القوانـين والسياسـات والبرامـج ذات مغـزى وفائـدة حقيقيـة قصـوى عندمـا يشـارك النـاس في صياغتهـا. ولقـد كانـت كل مـن رؤيـة قطـر الوطنيـة ٢٠٣٠، واسـتراتيجيات التنميـة الوطنيـة ٢٠١١-٢٠١٦ و٢٠١٨-٢٠٢٢ تشـاركية بشـكل ملحـوظ، حيـث اشـتملت كلاهـما عـلى حـوار موسـع وشـامل مـع الـوزارات والأجهـزة الحكوميـة، والقطـاع الخـاص، والمجتمـع المـدني، والمؤسسـات الأكاديميـة والخـبراء المحليـين والدوليـين. وقـد أعلـن أمـير دولـة قطـر الشـيخ تميـم بـن حمـد، في ٣ نوفمـبر ٢٠٢٠، عـن إجـراء أول انتخابـات لمجلـس الشـورى في أكتوبـر ٢٠٢١، جـاء ذلـك خـلال خطـاب في افتتـاح دور الانعقـاد العـادي الـ ٤٩ لمجلـس الشـورى، أكـد فيـه إجـراء الانتخابـات بعـد انتهـاء الاسـتعدادات اللازمـة وأوضـح أنهـا سـتجري "بموجـب الدسـتور الـذي اسـتفتي عليـه عـام ٢٠٠٣، وصـدر في ٢٠٠٤.

استخدام المواقع الحكومية الالكترونية

تهـدف رؤيـة قطـر الوطنيـة ٢٠٣٠ إلى تعزيـز التنميـة لتشـمل كافـة الأفـراد في الدولـة وتضمن مشـاركتهم الكاملـة في التنميـة، فضـلا عـن تنفيـذ الدولـة لبرامـج تنمويـة، بحيـث تكـون عمليـة التنفيـذ شـفافة وخاضعـة للمسـاءلة. وإذا مـا نظرنـا إلى رؤيـة قطـر الوطنيـة ٢٠٣٠ مـن هـذه الزاويـة، سـنجد أنهـا تتناغـم بشـكل جيـد مـع مـواد إعـلان" الحـق في التنميـة"، فهـي تركـز عـلى التعليـم الهـادف، والصحـة، والحمايـة الاجتماعيـة، وتنميـة المهـارات، وإشراك المـرأة في التنميـة فضـلا عـن التـزام الدولـة بالمسـاهمة في التعـاون الـدولي.

ومـن أوجـه المشـاركة الواسـعة للمواطنـين اسـتخدام المواقـع الحكوميـة الالكترونيـة الحاليـة بشـكل واضـح مـن قبـل الحكومـة والجمهـور. فالحكومـة يمكنهـا اسـتخدام هـذه المنصـات لتوعيـة الجمهـور وتثقيفـه، في حـين يمكـن للجمهـور المشـاركة في المناقشـات العامـة، وتقديـم مسـاهمات إيجابيـة مـن خـلال طـرح أفـكار أو وجهـات نظـر. كـمل أن توفـير مسـاحة كافيـة للقطريـين وغـير القطريـين عـلى حـد سـواء للتعبـير عـن آرائهـم عـبر منتديـات الأنترنـت أو عـبر آليـات أخـرى، يسـهم في تعميـق عمليـة المشـاركة.

وعلاوة على ذلك، تضمن دولة قطر مشاركة واضحة في اتخاذ القرارات على النحو التالي:

- إتاحـة المعلومـات عـن الموازنـة العامـة لعامـة النـاس بدولـة قطـر، حيـث يصـدر قانـون سـنوي باعتـماد الموازنـة العامـة للدولـة وفقـا لأحـكام المـادة ١٥ مـن قانـون النظـام المـالي للدولـة والتـي تنـص عـلى أن "يكـون اعتـماد الموازنـة العامـة للدولـة بموجـب قانـون، وتتـولى وزارة الماليـة عـرض المشـروع النهـائي للموازنـة العامـة للدولـة، متضمنـة إجـمالي الأبـواب والقطاعـات الرئيسـية،

Contributions_NV/Qatar_AR.pdf/٢٣-٢١-August-٢٠١٧/https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/WorkingGroups/workinggroup٤

مرفقا به مشروع قانون اعتمادها، على مجلس الوزراء لاعتماده". ويتم إتاحة الموازنة العامة للدولة على الموقع الالكتروني لوزارة المالية مبينا بها الميزانية المخصصة لكل قطاع من قطاعات الدولة عبر الرابط الإلكتروني التالي:

https://portal.mof.gov.qa/ar/Pages/StateBudget2020.aspx

- تواصل الجمهور مع الشخصيات المهمة جدا في الدولة (معلوم أن الجمهور يمكنه التواصل مباشرة عبر البريد الالكتروني مع كل من رئيس مجلس الوزراء، مدير الأمن العام، وكيل وزارة الداخلية، من خلال الرابط المتاح على الانترنيت:

https://portal.moi.gov.qa/wps/portal/MOIInternet/aboutministry/officialspersonalities

وقد توحي نسبة السكان الراضين عن تجربتهم الأخيرة في استعمال الخدمات العامة (من مدارس وصحة عامة وخدمات حكومية) بالتكهن برضاهم عن جودة الحياة، وهو ما تكشفه نتائج الاستطلاعات التي تستهدف الوقوف على اتجاهات الرأي العام إزاء قضايا تهم مصالح المواطنين والمقيمين في الجدول التالي وكذلك بيانات مسوحات أخرى توضح أعلى درجات الرضا بالمرافق والإدارة العامة(٧).

١٦-٦-٢ نسبة السكان الراضين عن تجربتهم الأخيرة في الاستفادة من الخدمات العامة

جدول (١٦.١٣) نسبة السكان الراضين عن التجربة الأخيرة لهم في استعمال الخدمات العامة ٢٠١٢

نوع الخدمة	الجنس	الوحدة	حياة الأسرة	الصداقات	خدمات التعليمية	خدمات الصحية	البيئة المعيشية	الوظيفة الحالية	معاملة الآخرين	المظهر	الرضا في الحياة بشكل عام	الدخل الجاري
قطريون	ذكور	النسبة	٩١,٨	٩١,٢	٩٤,٤	٥٣,٥	٩٠,٢	٩٧,٧	٩١,٨	٩٢,٥	٩٢,٢	٩٧,٢
	اناث	النسبة	٩٧,٧	٩٦,٨	٩٢,٣	٩٧,٧	٩٦,٣	٩٧,١	٩٨,٠	٩٨,٥	٩٨,٢	٩٧,٥
غير قطريين	ذكور	النسبة	٩٣,٤	٩٢,٤	٩٣,٥	٤٩,٧	٨٦,٢	٩٤,٣	٩٠,٦	٩٣,١	٩٢,٧	٩٢,١
	اناث	النسبة	٩٧,٨	٩٤,٦	٩٣,٩	٩٥,٩	٩٣,٢	٩٤,٨	٩٥,٩	٩٦,٩	٩٧,٩	٩٣,٧
الاجمالي	ذكور	النسبة	٩٢,٨	٩٢,٠	٩٣,٩	٥٠,٩	٨٧,٥	٩٥,٣	٩١,٠	٩٢,٩	٩٢,٥	٩٣,٦
	اناث	النسبة	٩٧,٧	٩٥,٣	٩٣,٢	٩٦,٥	٩٤,٢	٩٥,٥	٩٦,٦	٩٧,٥	٩٨,٠	٩٤,٩
مؤشر التكافؤ بين الجنسين			١,٠٥	١,٠٤	-	-	-	-	١,٠٦	١,٠٥	١,٠٦	١,٠١

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، المسح العنقودي المتعدد المؤشرات.

كما يوحي مؤشر ثقة المستهلك عند مستويات مرتفعة في الربع الأول من ٢٠٢٠ حيث بلغت قيمته (٥,١٨٤) نقطة بانخفاض قدره (٠,١) عن الربع الرابع من عام ٢٠١٩، وهي ذات القيمة المسجلة في الربع الأول من عام ٢٠١٩[٨] ، كما عبرت الأسر عن ارتفاع مستويات تفاؤلها إزاء الأوضاع الحالية خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٠ مقارنة بالربع السابق، وهو ما يعكس استمرار ثقة المستهلكين إزاء الأوضاع الاقتصادية في الدولة، وكذلك الشأن بالنسبة لرجال الأعمال حيث سجل مؤشر ثقة مجتمع الأعمال مستويات إيجابية خلال الربع الأول من [٩]٢٠٢٠،

٧ http://www.qu.edu.qa/static_file/qu/research/SESRI/documents/Publications/١٦/Citizenقياس مدى رضا المواطنين والمقيمين عن الخدمات العامة في قطر وتأثيرها على جودة الحياة

٨ جهاز التخطيط والإحصاء. – مؤشر ثقة المستهلك لدولة قطر. – الربع الأول ٢٠٢٠ ص ٥.

٩ جهاز التخطيط والإحصاء، مؤشر ثقة مجتمع الأعمال لدولة قطر - الربع الأول ٢٠٢٠، ص.٤

كما يلاحظ استقرار المؤشر الفرعي للوضع المستقبلي عند الأسر خلال الربع الأول من ٢٠٢٠ عند (١٩١,١) نقطة وهي ذات القيمة المسجلة في الربع السابق، حيث ظل المؤشر عند مستويات مرتفعة من التفاؤل، علما بأن اقتراب موعد تنظيم كأس العالم عام ٢٠٢٢ موازاة مع مشاريع تنموية جديدة في دولة قطر من شأنه تحفيز الاقتصاد وتوفير فرص عمل جديدة.

تمكين المرأة القطرية

يفيد تقرير حالة سكان قطر لسنة ٢٠٢٠ بأن عدد القطريات النشطات اقتصادياً بلغ (٣٩,٤٤٢) امرأة عام ٢٠١٩، بعد أن كان (٢٧,٣١٧) عام ٢٠١١، أي بزيادة كلية بلغت (١٢,١٢٥) امرأة خلال ثماني سنوات وزيادة سنوية وصلت إلى (١,٥١٦) امرأة، ليترتب على هذه الزيادة توسع مشاركة المرأة القطرية في قوة العمل، والتي أصبحت تشكل نحو ٣٧٪ من مجموع قوة العمل القطرية عام ٢٠١٩ بعد أن كانت حوالي ٣٤٪ عام ٢٠١١.

الشكل (٣.١٦) تطور أعداد القطريات النشطات اقتصادياً خلال الفترة (٢٠١١- ٢٠١٩)

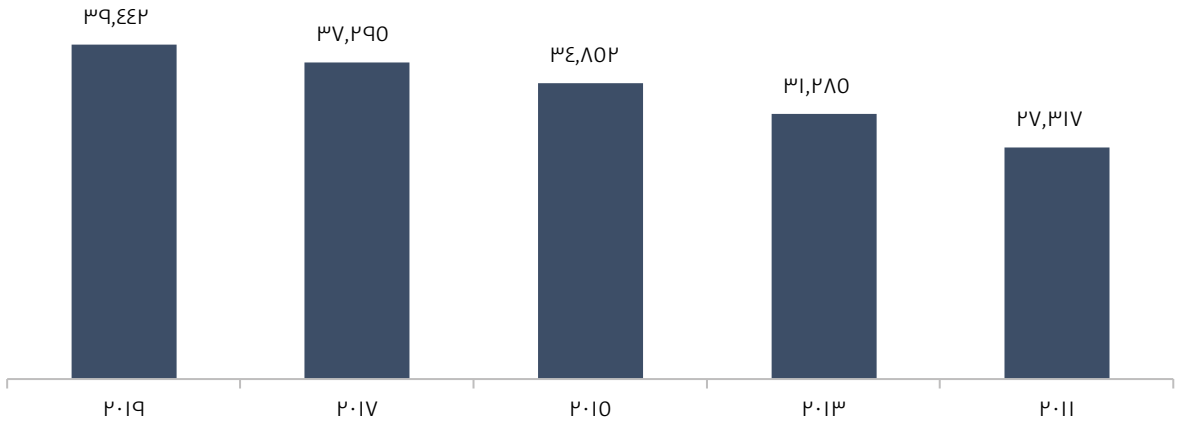

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، مسح القوى العاملة بالعينة، سنوات مختلفة

وبازدياد معدل المشاركة الاقتصادية للمرأة القطرية، تتجه دولة قطر نحو تحقيق مضمون الغاية (٨-٥)، والمرتبطة بـ "تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بمن فيهم الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة، بحلول عام ٢٠٣٠".

كما أن مجموع عدد الطالبات في الجامعات الحكومية والخاصة بلغ أكثر من ضعف عدد الطلاب في العام الدراسي عام ٢٠١٩/٢٠١٨، حيث وصل عدد الطالبات إلى ٢٤,٨٠٧ طالبة بينما لم يتجاوز عدد الطلبة الذكور الـ ١٠,٤٣٧ طالباً خلال العام الدراسي المذكور.

الشكل (٤.١٦) أعداد الطلبة الجامعيين حسب الجنس ونوع التعليم للعام الدراسي ٢٠١٨- ٢٠١٩

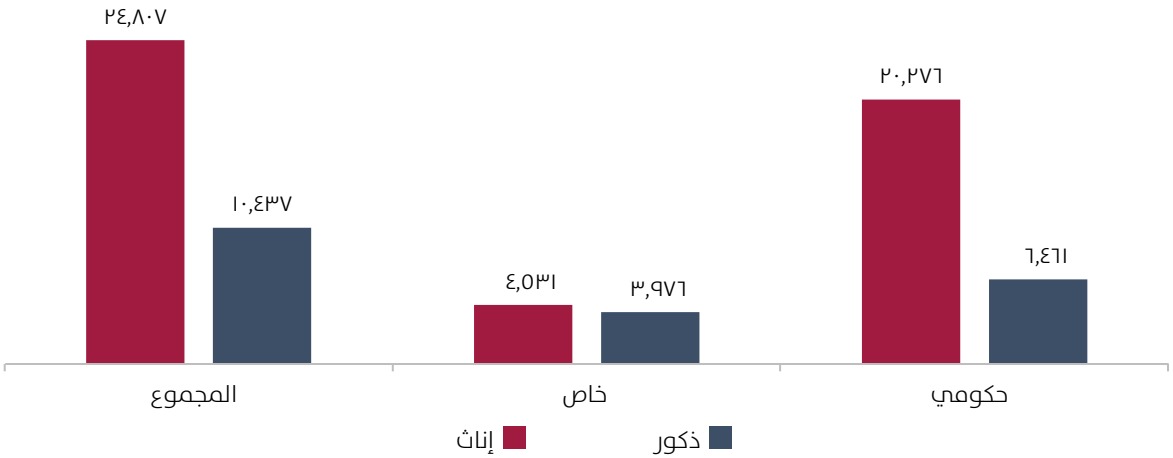

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، إحصاءات التعليم، الفصل الرابع ٢٠١٩

ويلاحظ من هذا الشكل أن دولة قطر استطاعت ردم الفجوة النوعية بين الذكور والإناث في مجال التعليم بشكل لافت، وهو ما يؤكد أن المنظومة التعليمية القطرية تمكنت بالفعل من توفير فرص تعليمية متساوية للذكور والإناث دون تمييز بينهما، وذلك عملاً بمضمون المادة (٤٩) من دستور البلاد، والتي تنص على حق التعليم للجنسين.

وفي سياق متصل، يؤكد الشكل المذكور على سعي دولة قطر نحو تحقيق غايات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، والمرتبط بـ "ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع".

من جانب آخر تتطور حزمة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الخاصة بالمرأة حيث تتواجد المرأة العاملة بنسبة متكافئة في القطاعين العام والخاص، وقد شهد العامان الماضيان تفوق عدد الإناث المعينات في الوظائف على عدد الذكور، كما تحصل المرأة على فرص متساوية في التدريب والتكوين.

ورغم التقدم المحرز في المشاركة الاقتصادية للمرأة القطرية إلا أن هذه المشاركة لم تترافق بارتفاع تواجد المرأة في المهن العليا والإشرافية، فبحسب مسح القوى العاملة لعام ٢٠١٨، لم تتجاوز نسبة تواجد النساء القطريات في مهنة المشرعين وموظفي الإدارة العليا والمديرين ٢٪ من إجمالي القطريين النشطين اقتصاديا.

جدول (١٤.١٦) نسبة الإناث النشيطات اقتصاديا (١٥ سنة فأكثر) حسب المهن والقطاع ٢٠١٩

المهنة	القطاع							
	إدارة حكومية	مؤسسة / شركة حكومية	مختلط	خاص	دبلوماسي / دولي / إقليمي	غير ربحي	منزلي	المجموع
المشرعون وموظفو الإدارة العليا والمديرون	٣,٣	٣,١	٥,٠	٣,٤	١٥,٤	٠,٠	٠,٠	٢,٢
الاختصاصيون	٥٤,٦	٣٦,٦	٣٤,٩	٢٩,٥	٤١,٣	٤٤,٥	٠,١	٢٢,٤
الفنيون والاختصاصيون المساعدون	١١,٤	٧,٨	٦,٤	٥,٨	٥,٢	١١,١	١,٣	٥,٠
الكتبة	٢٥,٠	٢١,١	٤٤,٧	١٢,٩	٣٨,١	٤٣,١	٠,٠	١١,٤
العاملون في الخدمات والباعة في المحلات التجارية والأسواق	٥,٢	٢٨,٧	٣,٣	٢٩,٥	٠,٠	٠,٠	١٣,٧	١٨,٥
العاملون في الحرف وما إليها من المهن	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٢	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١
مشغلو الآلات والمعدات ومجمعوها	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٢
المهن العادية	٠,٤	٢,٦	٥,٨	١٨,٨	٠,٠	١,٣	٨٤,٤	٤٠,٢
المجموع	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، مسح القوى العاملة بالعينة، ٢٠٢٠

إلا أن مشاركة المرأة في الحياة العامة، ولاسيما السياسية لا تزال ضعيفة. فرغم التقدم الحاصل في مشاركة المرأة القطرية في الحياة الاقتصادية، إلا أن مشاركتها السياسية لا تزال ضعيفة، فبحسب تقرير أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ لدولة قطر الصادر عن جهاز التخطيط والإحصاء عام ٢٠١٨، لم تتجاوز نسبة مشاركة القطريات في مقاعد المجلس البلدي المركزي الـ ٦,٩٪ من مجموع مقاعد المجلس لعام ٢٠١٧.[١٠] وتتواجد ٤ نساء في مجلس الشورى من أصل ٤١ عضوا وعدد ٣ قاضيات، وثلاث نساء أعضاء في النيابة العامة، ووزيرة صحة، ومساعدة لوزير الخارجية يتواجدن في العديد من مناصب التمثيل الدبلوماسي والوظائف الإشرافية في الجهات الحكومية في دولة قطر.

تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة

تؤمن دولة قطر بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتتعامل مع هذه الحقوق انطلاقاً من نهج دستوري وتشريعي على حد سواء، وتعكس ذلك في كافة خططها وبرامجها في مختلف المجالات (التعليمية، والرعاية الصحية، والعمل، والمسكن المناسب، والمرافق العامة والخاصة، والثقافة والرياضة) وغيرها. والهدف هو تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتطوير وتحسين خدمات الرعاية المقدمة لهذه الفئة. وقد حددت السياسة السكانية الجديدة (٢٠١٧- ٢٠٢٢) لدولة قطر أحد محاورها في تكمين الأشخاص ذوي الإعاقة، كما حددت مجموعة من الإجراءات التي تساعد على تقييم تنفيذ هذه السياسة السكانية ورصد الإنجازات المحققة، والكشف عن التحديات القائمة في الأشخاص ذوي الإعاقة. يعكس هذا الاهتمام، الإيمان بحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقات وتوفير الدعم لأسرهم باعتبارها وسيلة لتأسيس المساواة بين أفراد المجتمع، وهو مبدأ يؤكده دستور الدولة والقوانين الوطنية، حيث أقر دستور الدولة أن مبدأ المساواة هو أحد الدعامات الأساسية التي يقوم عليها المجتمع القطري.

١٠ اللجنة الدائمة للسكان، حالة سكان قطر ٢٠١٩، ص. ٧٦

تعزيز وحماية حقوق ذوي الإعاقة قصد التمكين

كانت دولة قطر من أوائل الدول التي صادقت على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في العام ٢٠٠٨، ومنذ ذلك الوقت قطعت شوطاً كبيراً في مجال تعزيز وحماية حقوقهم، ودمجهم الكامل في المجتمع وإشراكهم في عملية التنمية، وقد ضمنت ذلك في رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، والتي من ضمنها تحقيق المساواة والعدالة لجميع فئات وقطاعات المجتمع، ويوجد في قطر حاليا ٣٤ جهة متخصصة تقدم خدماتها التخصصية لذوي الإعاقة بمختلف إعاقاتهم. وقد ورد في تقرير حالة سكان قطر[١١] أن تحسن الخدمات التي تقدمها المراكز المعنية، يفسر ارتفاع عدد المسجلين من الأشخاص ذوي الإعاقة في هذه المراكز (من ٧٦٩٥ شخصاً عام ٢٠١٦ إلى ١٢١٣٥ عام ٢٠١٧)، منهم ٧٦١٩ من الذكور و٤٥١٦ من الإناث. وذلك ما يبينه بالتفصيل الجدول التالي، الذي يتضح من أسماء المراكز الواردة فيه تنوع الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة في دولة قطر.

جدول (١٥.١٦) المسجلون في مراكز ذوي الإعاقة حسب الجنسية ٢٠١٩

قطريون	غير قطريين	المجموع
٨,٨٢٨	٧,٩١٧	١٦,٧٤٥

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء: الفصل التاسع – ذوو الإعاقة ٢٠١٩

وتستند المؤسسات العاملة مع الأشخاص ذوي الإعاقة في جهودها وخططها في دمج ذوي الإعاقة في المجتمع إلى بيانات ميدانية مسحية دقيقة، منها المسح النموذجي للإعاقة الذي ينفذه جهاز التخطيط والإحصاء والذي يمكّن من تقديم فصول إحصائية تتضمن بيانات مفصلة ومن متابعة هذه الإحصاءات بشكل سنوي[١٢]. ويهدف المسح إلى معرفة احتياجات الأشخاص من ذوي الإعاقة وتحديد أنواع الإعاقات الموجودة في الدولة، إلى جانب تحليل البيانات والمعطيات المجمعة من أجل تعداد النسب المتعلقة بالدراسة والعمل على الإدماج داخل المجتمع.

الخطط والاستراتيجيات الداعمة لذوي الإعاقة

وقد أقرت الدولة الكثير من الخطط والاستراتيجيات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة، كان آخرها الخطة الوطنية للتوحد ٢٠١٧-٢٠٢١، لتحسين سبل حياة هؤلاء الأفراد وأسرهم، كما اهتمت الخطط القطاعية الأخرى في مختلف الجهات الخدمية بحقوق ذوي الإعاقة وسبل تنميتهم وبناء قدراتهم. ويتسم اهتمام الدولة بالأشخاص ذوي الإعاقة، ورعايتها لهم بالشمولية، والإحاطة بمختلف الجوانب التي تهمهم وأسرهم، حيث تبدأ هذه الرعاية من اكتشاف الإعاقة ودرجتها، مرورا بالرعاية الواجبة الطبية والتعليمية والاجتماعية، وصولا إلى تنمية القدرات، والمساعدة إلى درجة الاعتماد على أنفسهم والنجاح في المسار التعليمي والأكاديمي، والاندماج في الأنشطة والبرامج المجتمعية. وتقدم الدولة كافة الخدمات الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة، وتحيطهم برعاية صحية شاملة، وقد حرصت وزارة الصحة العامة على شمل حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع بنود الاستراتيجية الوطنية للصحة، ويعتبر مركز قطر لإعادة التأهيل أحد مخرجات هذه الاستراتيجية، وهو يعد المركز الأكبر في المنطقة العربية، حيث يقدم خدمات متعددة بما فيها برامج التأهيل المجتمعي والوظيفي والأبحاث.. كما تم إعطاء الأولوية للصحة الذهنية كواحدة من ثلاث أولويات في مجال الخدمات الصحية، وجاء ذلك بناءً على نتائج دراسات أجرتها الدولة ضمن الخطة الاستراتيجية الوطنية للصحة الذهنية ٢٠١٣- ٢٠١٨.

كما تشير السياسة السكانية لدولة قطر ٢٠١٧-٢٠٢٢ [١٣]إلى وجود خطط لإعداد وتنفيذ برامج التأهيل والتدريب المهني للأشخاص ذوي الإعاقة بغية تمكينهم للعمل في المؤسسات الحكومية والخاصة، يشارك في تنفيذها كل من وزارة الداخلية ووزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية ومركز قطر لإعادة التأهيل وزارة التعليم والتعليم العالي.

١١ اللجنة الدائمة للسكان. تقرير حالة سكان قطر ٢٠١٩, ص ٩٠.
١٢ يصدر جهاز التخطيط والإحصاء سنويا بيانات عن المسجلين في مراكز ذوي الإعاقة حسب نوع الإعاقة والنوع والجنسية والفئات العمرية
١٣ اللجنة الدائمة للسكان، السياسة السكانية لدولة قطر ٢٠١٧-٢٠٢٢
https://www.ppc.gov.qa/ar/PopulationPolicy/points/Pages/default.aspx

جهود على المستوى الدولي لتطوير سياسات اجتماعية هادفة

علاوة على ذلك، نظمت دولة قطر يومي ٧ و٨ ديسمبر ٢٠١٩ مؤتمر الدوحة للإعاقة والتنمية تحت شعار "تسخير قوة التنمية الاجتماعية المستدامة للنهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة" سعيا إلى دعم الجهود الدولية الرامية لتحقيق الربط بين اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من جهة وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة من جهة أخرى، وذلك لتطوير سياسات اجتماعية قادرة على تحقيق المساواة التضمينية الشاملة في المجتمع تشارك في صياغتها مختلف القطاعات الحكومية والخاصة والمجتمع المدني. وقد وجدت المنظمات المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وصناع القرار، والحكومات، ومنظمات المجتمع المدني، والخبراء، والأكاديميون، في هذا المؤتمر فرصة للتعبير عن آرائهم ومشاركة خبراتهم، لا سيما فيما يتعلق بالتنسيق بين برامج التنمية وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، من أجل بناء مستقبل أفضل يمّكن جميع الأفراد دون استثناء أو تمييز من الحصول على فرص عادلة ومتساوية، وذلك من خلال:

- تسليط الضوء على أبرز قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة والتحديات التي يواجهونها واستعراض أهم التجارب العالمية التي عملت على التغلب عليها؛
- استثمار التكامل والتقاطع بين اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وأجندة التنمية المستدامة من أجل اعتماد خطة مناصرة عالمية حولها؛
- إبراز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على رأس الأجندة التنموية الدولية؛
- التزام دولة قطر بالعمل على إقرار حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتها واعتماد سياسة تضمينية لتمكينهم وتأمين فرص مشاركتهم.

وقد أثمرت أعمال المؤتمر عن اعتماد "إعلان الدوحة" الذي يعتبر مرجعية في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بصفة خاصة وحقوق الإنسان والتنمية البشرية الشاملة والمستدامة بصفة عامة ساعيا إلى:

- صياغة منظورٍ عامٍ للسياسات ذات الصلة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على المستوى العالمي؛
- التوعية بآثار السياسات الإقليمية؛
- دعم جهود المناصرة من خلال تعزيز مشاركة المجتمع المدني؛
- قيادة جهود الإصلاح على المستوى الوطني.

أهم التطورات التشريعية المرتبطة بالوصول للعدالة وتعزيز حقوق الإنسان

- القرار الأميري رقم (٤٧) لسنة ٢٠١٩ المتعلق بإنشاء وتشكيل اللجنة العليا للتحضير للانتخابات مجلس الشورى؛
- قرار مجلس الوزراء بإنشاء اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة؛
- قرار وزير التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية رقم ٢١ لسنة ٢٠١٩ بتنظيم شروط وإجراءات انتخاب ممثلي العمال في اللجان المشتركة؛
- قانون التحكيم رقم (٢) لسنة ٢٠١٧ والذي نص صراحة لأول مرة على التحكيم المصرفي في " المنازعات المصرفية " وذلك في الفقرة رقم ٣ من المادة؛
- قانون رقم (١٧) لسنة ٢٠١٨ بإنشاء صندوق دعم وتأمين العمال؛

- اعتماد الحد الأدنى للأجور منذ شهر أغسطس ٢٠٢٠؛
- إلغاء شهادة عدم الممانعة وبموجبها لن يحتاج الموظف الحصول عليها من أصحاب العمل لإنهاء العقود؛
- إلغاء تصاريح الخروج بموجب قرار وزير الداخلية رقم ٩٥ لسنة ٢٠١٩ الذي يلغي تصاريح الخروج لجميع الوافدين من غير الخاضعين لقانون العمل في دولة قطر؛
- اعتماد قانون العمالة المنزلية (القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٧ بشأن المستخدمين في المنازل، والذي ينظم العلاقة بين أصحاب العمل والمستخدمين في المنازل؛
- قرار مجلس الوزراء رقم (٢٩) لسنة ٢٠١٩ بإنشاء اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة؛
- قرار وزير الداخلية رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٩ بتنظيم دخول وخروج الوافدين واقامتهم في إطار التطوير الدائم للنظم التشريعية الداخلية تماشيا مع المعايير الدولية؛
- قرار مجلس الوزراء رقم (٤) لسنة ٢٠٢٠ بتنظيم اللجنة العليا لإدارة الأزمات؛
- قانون رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون (١٧) لسنة ١٩٩٠ بشأن الوقاية من الأمراض المعدية

أهم التحديات

رغم أن جهودا تشريعية وتنظيمية كبيرة قد بذلت لترسيخ قيم العدالة والمشاركة، إلا أن تحقيق الاستدامة في هذا الجانب يتطلب جهودا متكاملة ومستمرة مرتكزة على التجارب الدولية المتميزة وعلى جهود حثيثة لبناء القدرات الوطنية الاقتصادية المؤسسية منها والبشرية. وقد أورد التقرير السنوي الخامس عشر لسنة (١٤)٢٠١٩ صدور تشريعات تعارضت مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، منها قانون الفصل في المنازعات الإدارية الذي أكد على تحصين بعض القرارات الإدارية من نظر القضاء، كالأوامر والقرارات والمراسيم الأميرية، والقرارات الصادرة بموجب القوانين المتعلقة باللجوء السياسي، والإقامة الدائمة، ودخول وخروج الوافدين وإقامتهم وإبعادهم، والجمعيات والمؤسسات الخاصة، والمراكز الدينية، والمطبوعات والنشر وتراخيص إصدار الصحف والمجلات. كما صدر قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقانون مكافحة الإرهاب، ليعكسا جهود دولة قطر ودورها الرائد في المنطقة وسعيها الدائم للتصدي للإرهاب بكافة أشكاله، ولكن يؤخذ على هذه التشريعات رغم الجوانب الإيجابية التي احتوتها، أنها تضمنت مواد مقيدة للحقوق المدنية للأفراد وحرياتهم الشخصية، ومنحت سلطات استثنائية للنيابة العامة، خاصة ما يتعلق بقرارات الحبس الاحتياطي وتمديدها، مما لا ينسجم والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وفيما يخص موضوع النهوض بحقوق المرأة وتمكينها وضمان مساواتها مع الرجل، قطعت دولة قطر شوطا هاما وأنشأت في هذا الإطار العديد من المؤسسات القائمة على المفهوم التكاملي المترابط وغير القابل للتجزئة على المستويين الحكومي وغير الحكومي وفي العديد من المؤسسات والهيئات التي تعنى بحقوق الفئات الأولى بالرعاية، إلا أن مشاركة المرأة في صنع القرار وتولي النساء المناصب العليا والمهن الإشرافية ماتزال ضعيفة بالنظر إلى أعداد تواجدهن في المجالس المعينة والمنتخبة وتولي الحقائب الوزارية. كما أن منح الجنسية القطرية لزوج وأبناء القطريات لايزال يشكل تحديا، حيث توصي اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بتعديل قانون الجنسية لتحقيق المساواة الكاملة بين المواطنين في مسائل الجنسية، ومنح المرأة الحق في نقل جنسيتها لزوجها وأبنائها(١٥).

١٤ اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. – التقرير السنوي الخامس عشر: أوضاع حقوق الإنسان في دولة قطر. ص. ٩
https://nhrc-qa.org/en/themencode-pdf-viewer-sc/?file=https://nhrc-qa.org/wp-content/uploads/202011//Annualreport2019.pdf&settings=111111111&lang=en-US#page=&zoom=auto

١٥ اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان التقرير السنوي الخامس عشر ٢٠١٩ ص. ٤٧

١٧ عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

أشكال تصويرية مختلفة

بعض مؤشرات التقدم في البنية الرقمية في دولة قطر على الصعيد الدولي وفقاً للمرتبة

مؤشر الحكومة الإلكترونية
٦٦/١٩٣

مؤشر جاهزية البنية الرقمية
٣٨/١٣٤

مؤشر المشاركة الإلكترونية
٧٧/١٩٣

مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
٣٩/١٧٠

مؤشر الابتكار العالمي
٧٠/١٣١

مؤشر تقييم حقوق النفاذ الرقمي
الأولى عالمياً

نسبة الإنفاق على البحث والتطوير

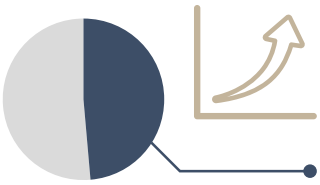

ارتفعت بنسبة
٤٨,٧ ٪
من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٨

نسبة مستخدمي شبكة الإنترنت في ٢٠٢٠

٩٩٪

صندوق قطر للتنمية

مول في العام ٢٠١٨ العديد من المشاريع في قطاعات التعليم والصحة والتمكين الاقتصادي بحوالي
٥٨٥ مليون دولار أمريكي
في أكثر من ٧٠ بلداً.

إجمالي الصادرات والواردات والميزان التجاري السلعي لسنة ٢٠٢٠

الواردات	الصادرات
٢٥,٨٣٥ مليون دولار أمريكي	٥١,٠٤ مليون دولار أمريكي

الميزان التجاري ٢٥,٦٦٩ مليون دولار أمريكي

كوفيد ١٩

يوم ٢ يونيو ٢٠٢١

٦٥٪

تلقّى ٦٥٪ من المؤهلين للحصول على لقاح (كوفيد-١٩) في دولة قطر جرعة واحدة من هذا اللقاح على الأقل

٨٦٪

في حين تلقّى ٨٦٪ منهم كلتا الجرعتين من اللقاح

٩٣٪

تلقّى ٩٣٪ من كبار السن الذين تجاوزوا الستين عاماً جرعة واحدة من اللقاح على الأقل

مستوى توفر مؤشرات أهداف أجندة التنمية المستدامة في دولة قطر عام ٢٠١٩

الأهداف

بعض مساهمات دولة قطر بشأن التصدي لكوفيد-١٩

التحالف العالمي للقاحات والتحصين:
٢٠ مليون دولار

منظمة الصحة العالمية:
١٠ مليون دولار أمريكي

الهدف السابع عشر

تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة

أجمعت دول العالم عند اعتمادها لأجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ عام ٢٠١٥ على أن الشراكة في التنمية أمر جوهري في مواجهة التحديات المعقدة والمتعددة للتنمية المستدامة. واتفقت على أنه لا يمكن للعالم تحقيق أهداف الأجندة المذكورة، إلا بالتزام قوي، وبالشراكة والتعاون على المستويين الوطني والدولي. ويتضح يوماً بعد أخر أن العالم أكثر ترابطاً من أي وقت مضى بفضل القدرة على الوصول إلى التكنولوجيا والمعرفة والذكاء الاصطناعي، كما أن الشراكة في التنمية وسيلة مهمة لتبادل الأفكار وتعزيز الابتكار في الأعمال، ولا بد أن تعتمد الشراكة العالمية على الاستثمار الداخلي والخارجي والتمويل الابتكاري، مع التأكيد على بناء القدرات والمهارات الوطنية، وتعزيز سبل الوصول إلى التجارة العالمية.

تولي دولة قطر مسألة الشراكة أهمية بالغة في العديد من المجالات، منها مجال الاستثمار الداخلي والخارجي والتمويل الابتكاري، كما تلعب دوراً مهماً في التحالفات الدولية وفي منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، والتحالف العالمي للقاحات، مثال حي على الشراكة التي يحتاج إليها العالم بأسره للتصدي إلى الجائحة. وهو شكل من أشكال التعاون الذي يستدعي التوسع ليشمل الطيف الكبير للمسائل التي تعالجها أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠. ومن الضروري أن تكفل الشراكة اتساق السياسات ذات العلاقة بعملية التنمية، بحيث تشمل طائفة واسعة من مصادر التمويل الإنمائي، ومعالجة المسائل المهمة التي تقوم عليها التنمية المستدامة للجميع، وفقاً لمبدئ ألا يتخلف أحد وراء الركب. ويعتبر تنظيم دولة قطر لبطولة كأس العالم ٢٠٢٢، أكبر دليل على قدرتها على الانخراط ضمن أكبر الشراكات العالمية.

أولا: الشؤون المالية

هناك إجماع دولي على ضرورة تعبئة الموارد المالية من العديد من المصادر وإنفاقها بشكل فعال في سبيل تحقيق أهداف أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠. وقد تم التأكيد على ذلك في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية الذي أنعقد في أديس أبابا خلال الفترة ١٣ إلى ١٦ يوليو ٢٠١٥، وفي مؤتمر الدوحة رفيع المستوى بشأن تمويل التنمية المنعقد في نوفمبر ٢٠١٧، حيث اعتبر تمويل التنمية جزءاً مهماً من وسائل تنفيذ أهداف الأجندة المذكورة، وله نفس أهمية الأهداف والغايات. ومن الضروري أن يتم ذلك في إطار شراكة عالمية متجددة، مدعومة بالسياسات والإجراءات المحددة على النحو المبين في الوثائق الختامية للمؤتمرين المذكورين.

التمويل

لقد كان لجائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) أثاراً سلبية كبيرة على الاقتصاد العالمي، لكن تأثيرها قد تفاوت من دولة لأخرى، وذلك وفقاً لما تملكه تلك الدول من مقومات تمكنها من الصمود في وجه هذه الجائحة، التي ستترك آثاراً نسبية على اقتصاديات العديد من دول العالم. وفي دولة قطر أمكن التعامل مع تأثيراتها إلى حد كبير، وذلك بسبب الإجراءات والسياسات الاقتصادية والصحية التي اتخذتها الدولة بغية احتواء هذا الفيروس وتداعياته. حيث أصدرت الحكومة عدداً من السياسات المالية والنقدية كإجراءات استباقية لاحتواء التداعيات الاقتصادية والاجتماعية المتوقعة.

١,١,١٧ مجموع الإيرادات الحكومية الإجمالية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بحسب المصدر

بلغ متوسط الإيرادات الحكومية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (المؤشر ١,١,١٧) خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ حوالي ٣١٪ وبلغ ذروته عند ٣٤٪ في عام ٢٠١٩ بفضل ارتفاع أسعار النفط، وللسبب نفسه انخفض إلى ٢٨٪ في ٢٠١٥.

تدرك قطر أهمية الاعتماد على الإيرادات غير النفطية من خلال تنويع مصادر الدخل، لأن عائدات النفط في الوقت الحاضر تشكل في المتوسط ٨١٪ من إجمالي الإيرادات، لذلك بدأت الحكومة في اتخاذ بعض الخطوات نحو تحقيق عائدات ضريبية، حيث بدأت منذ بداية عام ٢٠١٩ في تطبيق ضريبة المكوس (الضريبة الانتقائية على بعض السلع الضارة)، كما أنها بصدد التجهيز لتطبيق ضريبة القيمة المضافة، بغية تحقيق الاستدامة المالية.

الشكل (١,١٧) الإيرادات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي

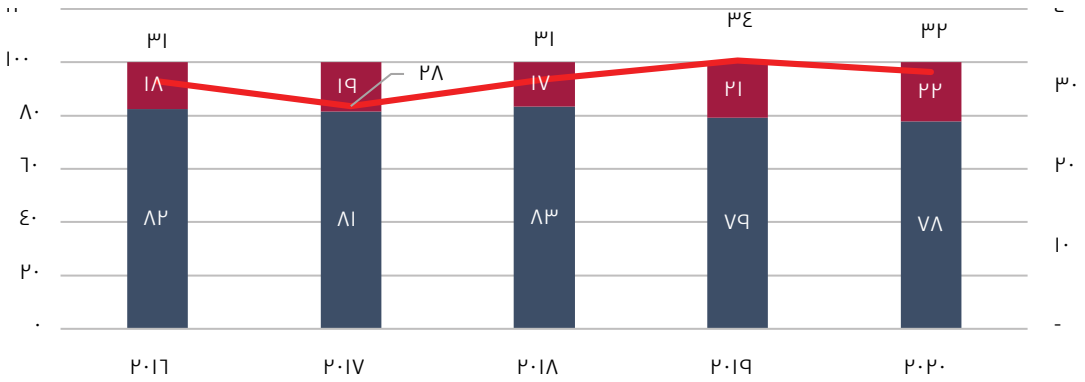

المصدر: وزارة المالية وإعداد جهاز التخطيط والاحصاء

تواصل قطر خفض الإنفاق وحاولت تنويع مصادر دخلها، بما في ذلك الاستثمار الخارجي. وخفض إجمالي الإنفاق من ٢٢٢ مليار ريال قطري في عام ٢٠١٦ إلى ١٨٢ مليار ريال في عام ٢٠٢٠، فيما بلغ المتوسط السنوي للاستثمار الأجنبي المباشر القطري في الخارج حوالي ٤ مليار دولار في السنة خلال الفترة ٢٠١٦- ٢٠٢٠، (المؤشر ١,٣,١٧).

والهدف من الاستثمارات الخارجية، ومن تطبيق الضرائب هو توليد دخل مستدام لتمويل الموازنة العامة للدولة، (المؤشر ١,٢,١٧). ولتسديد الدين العام الحكومي الذي بلغت التكلفة السنوية لخدمة المديونية العامة من مدفوعات الفوائد للدين المحلي والخارجي (المؤشر ١,٤,١٧) حوالي ٢,٩٪ من إجمالي الصادرات (سلع وخدمات)، والذي بلغ ذروته في عام ٢٠٢٠ بنسبة ٤,٥٪، بسبب ارتفاع الدين العام الخارجي بنسبة ٨١٪ خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠. في المقابل، ارتفعت حصة تمويل الموازنة العامة من الإيرادات غير النفطية من ١٨٪ في عام ٢٠١٦ إلى ٢٢٪ في عام ٢٠٢٠. وبلغ المتوسط السنوي للعوائد من استثمارات دولة قطر في الخارج حوالي ٨ مليار دولار امريكي في السنة خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠.

١,٢,١٧ صافي المساعدة الإنمائية الرسمية، ومجموعها، والمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً، كنسبة من الدخل القومي الإجمالي للجهات المانحة في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

الجدول (١,١٧) حجم المساعدات التنموية والإغاثية التي قدمتها دولة قطر لغيرها من دول ومنظمات ومنها منظمات الأمم المتحدة من عام ٢٠١٥ إلى ٢٠١٨ (دولار أمريكي)

السنة	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
تنموية	٣٤٦,٠٨٤,٤٤٤	٣٨١,٤٥٦,١٧٣	٣٦٦,٨٨٣,١٣٥	٢٥٧,٥٨٣,٠٦٦
إغاثية	١٧١,٢٧١,٨٠٧	١٩٦,٠٩٠,٠٤١	١٨٧,٢٧٦,٤٦٦	٩٨,٤١٠,٩٠٩
المجموع	٥١٧,٣٥٦,٢٥٢	٥٧٧,٥٤٦,٢١٤	٥٥٤,١٥٩,٦٠١	٣٥٥,٩٩٣,٩٧٤

المصدر: وزارة الخارجية

ويشير الجدول أعلاه إلى تطور المساعدات الإغاثية والتنموية التي تقدمها دولة قطر.

تحرص دولة قطر على تقديم المساعدات الإنمائية والإغاثية للدول المحتاجة في العالم بأسره، والإسهام في تحقيق أهداف أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، وذلك في إطار التزامها بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة لاسيما مبدأ التعاون والشراكة. وكان صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد قد أعلن على هامش اجتماعات الدورة (٧٤) للجمعية العامة للأمم المتحدة، خاصة من خلال مشاركة سموه كذلك في قمة العمل المناخي التي انعقدت في ٢٣ سبتمبر عام ٢٠١٨، عن مساهمة دولة قطر بمبلغ (١٠٠ مليون دولار أمريكي) لدعم الدول الجزرية النامية والبلدان الأقل نمواً، بغية مواجهة التغير المناخي والتحديات البيئية. وتم الاتفاق بين مؤسسة التعليم فوق الجميع القطرية والبنك الدولي على توفير مبلغ (٢٥٠ مليون دولار أمريكي) لدعم مليوني طفل وتمكينهم من الوصول إلى التعليم النوعي في ٤٠ بلداً، ويشير الجدول أعلاه إلى تطور المساعدات الإغاثية والتنموية التي تقدمها دولة قطر.

كما أعلنت دولة قطر في منتدى الدوحة عام (٢٠١٨) عن تقديم دعم متعدد السنوات لتمويل عدد من هيئات منظومة الأمم المتحدة بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار أمريكي مبيناً في هذا السياق أن إجمالي المساعدات المالية التي قدمها صندوق قطر للتنمية لدعم قطاع التعليم في مناطق عدة من العالم بلغت خلال الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٩ قرابة ٧١٠ ملايين دولار أمريكي.

٢.٣.١٧ حجم التحويلات المالية (بدولارات الولايات المتحدة) كنسبة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي

يشير الجدول رقم (٢.١٧) إلى حجم التحويلات المالية التي تمت من دولة قطر إلى بقية بلدان العالم في الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠

الجدول (٢.١٧) نسبة تحويلات العاملين في دولة قطر من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي

(مليون دولار أمريكي)	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
تحويلات العاملين	١٢,٠٤٠	١١,٨٣٥	١٢,٦٠٠	١١,٤١٣	١١,٨١٤	١٠,٦١٠
الناتج المحلي الإجمالي	١٦١,٧٤٠	١٥١,٧٣٢	١٦١,٠٩٩	١٨٣,٣٣٥	١٧٥,٨٣٨	١٤٦,٤٠١
نسبة التحويلات المالية من الناتج المحلي الإجمالي (٪)	٧,٤٤	٧,٨٠	٧,٨٢	٦,٢٣	٦,٧٢	٧,٢٥

المصدر: مصرف قطر المركزي وجهاز التخطيط والإحصاء.

تؤكد أجندة التنمية المستدامة على أهمية الشراكات من أجل التنمية العالمية، وتركز على تعزيز الروابط المالية بين البلدان. ولتحويلات الأموال التي يرسلها العمال الذين يعيشون في دولة قطر إلى عائلاتهم في الوطن، وتذهب في معظمها إلى عدد من البلدان كالهند وباكستان ونيبال وبنغلادش والبلدان العربية تأثير إيجابي على اقتصاديات تلك الدول، وتسهم في تحقيق أهداف أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠. ويشير الجدول رقم (٢,١٧) إلى تراجع حجم هذه التحويلات من ١٢ مليار دولار أمريكي عام ٢٠١٥ إلى ١٠,٦ مليار دولار عام ٢٠٢٠، ويشكل هذا المبلغ حوالي ٧,٣ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، ويعود التراجع في هذه التحويلات عام ٢٠٢٠ بشكل كبير إلى تأثير الجائحة وأثرها على تراجع النشاط الاقتصادي. ومن المتوقع أن تعود التحويلات إلى الارتفاع بعد التعافي من الجائحة .

التكنولوجيا

يعتبر مجال البحث والتطوير والابتكار، من أهم وسائل تنفيذ أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، وزيادة الإنتاجية في قطاعات إستراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢ على حد سواء، كما يشكل هذا المجال رافعة رئيسية طويلة الأجل للنمو الاقتصادي والازدهار. حيث يسهم في تحقيق العديد من الأهداف والغايات في العديد من القطاعات خاصة فيما يتعلق بالتعليم والصحة والأمن الغذائي والبيئة وبالاستثمار في رأس المال البشري وبناء القدرات. وبينما يتضامن العالم لمكافحة الجائحة عن طريق سلسلة من الإجراءات الصحية والاجتماعية بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية.

في ظل إغلاق الحدود وحظر التجول والإغلاق للمدارس والجامعات، وغير ذلك من القيود على الحركة، جاء التحول الرقمي في دولة قطر كطوق نجاة للمؤسسات والشركات والأفراد. فالتسوق والترفيه عبر شبكة الإنترنت، وتوفر الخدمات المالية الرقمية والصحية، والمعاملات الإدارية، وتنظيم المؤتمرات، وورش العمل والندوات، والتعليم عن بعد باستخدام التطبيقات الإلكترونية التي تم استخدامها بغية التصدي للظروف الطارئة التي أحدثتها الجائحة، واحتلت الإجراءات المذكورة موقع الصدارة في حياة الناس وأرزاقهم في المجتمع القطري.

على مدى العقدين الماضيين حققت دولة قطر العديد من الإنجازات في مجال التعليم والبحوث، حيث أنشأت مؤسسات تعليمية وبحثية عالمية المستوى، تمثل نقطة الانطلاق لرحلتها الطموحة في مجال البحوث والتطوير والابتكار وبناء الاقتصاد القائم على المعرفة. وتحتضن المدينة التعليمية في قطر فروعًا لنخبة من أفضل الجامعات العالمية، بالإضافة إلى الجامعات الوطنية مثل جامعة قطر وجامعة حمد بن خليفة التي تشكل قوة واعدة لنظام التعليم والبحث في الدولة. علاوة على ذلك تتصدّر دولة قطر دول المنطقة في مجال البحوث، حيث طورت قاعدة بحثية متينة خلال فترة زمنية قصيرة.

كما تولي دولة قطر مجال العلم والتكنولوجيا أهمية كبيرة وتستثمر فيه استثماراً كثيفاً، وتسعى إلى ضمان وصول الجميع إلى التكنولوجيا وبناء مجتمع قائم على المعرفة، ويشير الجدول رقم (٣,١٧) إلى بعض مؤشرات التكنولوجيا التي احتلت فيها دولة قطر مراكز متقدمة.

الجدول (٣,١٧) بعض مؤشرات التقدم في البنية الرقمية في دولة قطر على الصعيد الدولي

	المؤشر	المرتبة	السنة
١	مؤشر الحكومة الإلكترونية E-Government Index	١٩٣/٦٦	٢٠٢٠
٢	مؤشر المشاركة الإلكترونية E- Participation Index	١٩٣/٧٧	٢٠٢٠
٣	مؤشر جاهزية البنية الرقمية Network readiness Index (NRI)	١٣٤/٣٨	٢٠٢٠
٤	مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICT Development Index	١٧٠/٣٩	٢٠١٧
٥	مؤشر الابتكار العالمي Global Innovation Index (GII)	١٣١/٧٠	٢٠٢٠
٦	مؤشر تقييم حقوق النفاذ الرقمي DARE INDEX	الأولى عالمياً	٢٠٢٠

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء ووزارة المواصلات والاتصالات

وعلى هذا الصعيد تم تحقيق العديد من الإنجازات التكنولوجية أهمها ما يلي:

١. واحة قطر للعلوم والتكنولوجيا[١٦]

هي جزء من بيئة فريدة تضم مجموعة من ثماني جامعات دولية ومحلية رائدة، ومدارس ابتدائية وثانوية، ومراكز أبحاث ومعاهد سياسات، وكيانات دراسية مختلفة يتم التركيز فيها على المجتمع. وقدتم تصميم هذه البيئة الفريدة بشكل يعزز التآزر بين مختلف التخصصات والقطاعات، بما يساهم في استقطاب التقنيات الجديدة التي تم تطويرها، وإطلاقها في السوق العالمية. وقد تحقق في إطار واحة قطر للعلوم والتكنولوجيا العديد من الإنجازات الهادفة إلى تحويل قطر إلى مركز عالمي للابتكار التكنولوجي.

- أكثر من ٥٠ شركة من بينها ٢٠ شركة عالمية، تتخذ حالياً من واحة قطر للعلوم والتكنولوجيا مقرًا لها؛
- ٣١ منتجًا مبتكرًا تم تطويره وتسويقه في السوق القطري المحلي من خلال فرص استثمارية واحتضان قدمته واحة قطر للعلوم والتكنولوجيا؛
- ٢٢ شركة قطرية ناشئة تركز جميعها على التكنولوجيا، تضمها حاضنة الأعمال التابعة لواحة قطر للعلوم والتكنولوجيا؛
- ١١٥ هي الاستثمارات التي قامت بها واحة قطر للعلوم والتكنولوجيا في الشركات الإقليمية من خلال شراكتها مع صندوق "٥٠٠ ستارت أبس٥٠٠ Startups" الذي يقع مقره في وادي السيليكون؛
- حوالي ٥٠٠٠ شخص عملوا في الشركات التي احتضنتها واحة قطر للعلوم والتكنولوجيا منذ عام ٢٠٠٨؛
- أكثر من ١٠٠٠مشارك في برامج الابتكار التابعة للواحة منذ عام ٢٠٠٨؛
- ١,٢ مليار دولار أمريكي تم استثمارها في أنشطة البحوث والتطوير والابتكار من قبل الشركات العالمية المسجلة في واحة قطر للعلوم والتكنولوجيا.

٢. الصندوق القطري لرعاية البحث العلمي[١٧]

أنشأت مؤسسة قطر، الصندوق القطري لرعاية البحث العلمي عام ٢٠٠٦، كجزء من التزامها المستمر لجعل اقتصاد دولة قطر اقتصاداً قائماً على المعرفة. وتنظر مؤسسة قطر إلى البحوث باعتبارها ضرورية للنمو الوطني والإقليمي، ووسيلة لتنويع اقتصاد الدولة، وتعزيز الفرص التعليمية، وتطوير المجالات التي تؤثر على المجتمع، مثل الصحة والبيئة. وتتمثل مهمة الصندوق القطري لرعاية البحث العلمي في تعزيز المعرفة والتعليم عن طريق دعم البحوث المبتكرة المختارة بشكل تنافسي في جميع مجالات العلوم، مع التركيز على الطاقة والبيئة وعلوم الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلوم الصحية والاجتماعية والآداب والعلوم الإنسانية.

٣. استراتيجية قطر للبحوث والتطوير والابتكار ٢٠٣٠[١٨]

أعد مجلس قطر للبحوث والتطوير الذي تأسس عام ٢٠١٨، استراتيجية قطر للبحوث والتطوير والابتكار ليدشّن مرحلة جديدة من الإجماع الوطني، وخطوة مهمة في المسيرة الوطنية لدولة قطر في مجال البحوث والتطوير والابتكار. وتشكل المجلس من نخبة بارزة تضم عدداً من الخبراء والقيادات المحلية والعالمية من الجهات الحكومية والمؤسسات الأكاديمية والبحثية وقطاع الأعمال. وقد استضافت مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع أعمال المجلس وأمانته العامة حتى إتمام تنفيذ المهام الموكلة له. واشتملت الاستراتيجية الوطنية للبحوث والتطوير والابتكار ٢٠٣٠ على خمس مجالات رئيسية ذات أهمية استراتيجية، تستطيع منظومة البحوث والتطوير والابتكار من خلالها تحقيق أثر محلي كبير، والمساهمة عالمياً عبر منظومة البحوث ومنظومة الابتكار، وهي: الطاقة، والصحة، واستدامة الموارد، والتنمية الاجتماعية، والتكنولوجيا الرقمية.

١٦ https://qstp.org.qa/ar/
١٧ https://tdv.motc.gov.qa/ar/Research-and-Development/Qatar-National-Research-Fund
١٨ https://www.motc.gov.qa/ar/documents/document/qatar-digital-government-2020-strategy-%E293-%80%executive-summary

وتسعى استراتيجية البحوث والتطوير والابتكار ٢٠٣٠ إلى تحقيق أهدافها عن طريق التوسع في إنشاء وتطوير ما يلي:

الشكل (٢,١٧) أهداف استراتيجية البحوث والتطوير والابتكار ٢٠٣٠

١	٢	٣	٤	٥
مراكز أبحاث وتطوير وابتكار الشركات الوطنية الرائدة من أجل تطوير كفاءة التشغيل وتحسين التنافسية العالمية نحو النمو والتوسع	مراكز أبحاث وتطوير وابتكار الشركات الدولية من أجل تطوير الكفاءات والمواهب البشرية في قطاع البحوث والتطوير والابتكار	مراكز ومشاريع بحوث وابتكار للشركات الصغيرة والمتوسطة، من أجل بناء القدرات وتطوير المنتجات والخدمات في القطاعات ذات الأولوية	مؤسسات وصناديق الاستثمار الجريء وحاضنات الأعمال التي تستهدف تأسيس وتطوير الشركات الناشئة القائمة على البحوث والتطوير والابتكار	مراكز ومبادرات الابتكار الحكومي التي تستهدف تطوير جودة الخدمات العامة وتحسين السياسات العامة ورفع كفاءة البنية التحتية

٤. استراتيجية قطر الوطنية للذكاء الاصطناعي[١٩]

تعتمد استراتيجية قطر الوطنية في مجال الذكاء الاصطناعي على ست ركائز: هي التعليم، والوصول إلى البيانات، والعمالة، والأعمال التجارية، والبحوث، والأخلاقيات. ومن المتوقع أن تضطلع دولة قطر بدورين هما:

- أولا: أن تصبح دولة قطر قادرة على إنتاج تطبيقات ذكاء اصطناعي عالمية الطراز في المجالات التي تحظى بالاهتمام على الصعيد الوطني بحيث تسهم في تحقيق التنمية المستدامة على الصعيد الوطني، وأن تستخدم بيئة أعمال الذكاء الاصطناعي باعتباره محركاً للابتكار.

- ثانيا: أن تصبح دولة قطر مستهلكاً فعالاً للذكاء الاصطناعي مع وجود مواطنين أكفاء. وستكون الإستراتيجية المذكورة عامل تمكين تكنولوجي قوي لتحقيق رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠. وباستخدام الذكاء الاصطناعي يمكن تسريع وتيرة الجهود المبذولة لتأسيس الاقتصاد القائم على المعرفة ولا سيما تطوير قدرة داخلية تعزز كفاءة النقل وتقليل التلوث وتعزيز التنمية البيئية.

٥. بحوث جامعة قطر

أعدت جامعة قطر خارطة طريق للبحث العلمي تحت عنوان "تطوير البحوث من أجل مستقبل قطر" للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩، وحصل مجمع البحوث في الجامعة على الاعتماد من قبل الجمعية الأمريكية لاعتماد المختبرات، الأمر الذي يؤكد على التزام الجامعة بأعلى معايير الجودة، وأفضل الممارسات الدولية في جميع عملياتها البحثية ونظم وإجراءات مختبراتها. كما أسست مركز البحوث الحيوية الطبية وهو مركز متعدد التخصصات يستفيد من البنية التحتية والموارد البشرية في جامعة قطر ومن الشبكة المتنامية للمراكز المهتمة بالبحوث الحيوية الطبية في دولة قطر.

٦. بحوث مؤسسة حمد الطبية

تأسس مركز البحوث الطبية التابع لمؤسسة حمد الطبية في عام ١٩٩٨، وهو مرفق ذو مستوى عالمي مخصص لدعم البحوث المبتكرة عالية الجودة في قطر، وتهدف رؤية المركز إلى الحصول على الاعتراف الدولي ليصبح مركزًا دوليًا مرموقًا للبحوث، وأن يتم ترجمة نتائج هذه البحوث إلى تحسينات ملموسة وقابلة للقياس على خدمات الرعاية الصحية، وتواصل مؤسسة حمد الطبية جهودها في مجال البحوث الهادفة إلى اكتشاف معارف جديدة واعتماد معايير عالمية لرعاية المرضى، كما تقوم بالجمع بين أبرز وألمع الشخصيات في هذا المجال للتعاون في إجراء البحوث المتطورة في المجالات التي تمثل أولوية لدولة قطر وتعد مصدرًا للاهتمام في الممارسات اليومية.

١٩ https://hukoomi.gov.qa/en/article/qatars-national-artificial-intelligence-strategy

وقد بلغ حجم الإنفاق المحلي على البحث والتطوير حوالي ٠,٥ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٨ ليحتل المرتبة الثالثة بين دول مجلس التعاون الخليجي، وبذلك تكون نسبة الإنفاق على البحث والتطوير قد ارتفعت إلى ٤٨,٧ ٪ مقارنة بما كان الحال عليه عام ٢٠١٥. وتهدف الحكومة إلى إنفاق حوالي ٢,٧ ٪ من الميزانية السنوية على مجال البحث والتطوير[٢٠].

١,٦,١٧ عدد اتفاقات التعاون في مجالي العلوم و/أو التكنولوجيا المبرمة بين البلدان، بحسب نوع التعاون

في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقعت دولة قطر ممثلة بوزارة المواصلات والاتصالات ثماني اتفاقيات دولية هي:

- مذكرة تفاهم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين دولة قطر وجمهورية سنغافورة تم التوقيع عليها في أكتوبر ٢٠٢١.
- مذكرة تفاهم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين دولة قطر واليابان تم التوقيع عليها في ٢٠ فبراير٢٠١٥.
- مذكرة تفاهم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين دولة قطر وجمهورية الهند تم التوقيع عليها في ٢٢ مايو ٢٠١٥.
- مذكرة تفاهم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين دولة قطر وجمهورية تونس تم التوقيع عليها في ٩ ديسمبر ٢٠١٥.
- مذكرة تفاهم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين دولة قطر وجمهورية تركيا تم التوقيع عليها في ١٨ ديسمبر ٢٠١٧.
- توجد مذكرة تفاهم في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بين دولة قطر وجمهورية كوريا الجنوبية تم التوقيع عليها في سيول عام ٢٠١٥ م ولم يتم تفعيل المذكرة.
- تم التوقيع على خطاب نوايا للتعاون في مجال الأمن السيبراني بين حكومة دولة قطر وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ ٣٠ يناير ٢٠١٨، في واشنطن.
- تم التوقيع على خطاب نوايا بشأن برنامج التعاون القطري – الأمريكي بين وزارة المواصلات والاتصالات بدولة قطر ووزارة التجارة بالولايات المتحدة الأمريكية.

٣,٦,١٧ الاشتراكات في الإنترنت السلكي ذي النطاق العريض لكل ١٠٠ من السكان، بحسب السرعة

فيما يتعلق باشتراكات سكان دولة قطر في الإنترنت السلكي ذي النطاق العريض، يشير الشكل (٣,١٧) إلى حدوث تطور كبير في هذا المجال، حيث ارتفع عدد المستخدمين له من ٩,٧ لكل مائة من السكان عام ٢٠١٦ إلى ٢٠,٢ عام ٢٠١٩.

٢٠ https://www.psa.gov.qa/en/statistics/Statistical%20Releases/Social/RAndD/2018/RD_Qatar_2018_En.pdf

الشكل (٣,١٧) الاشتراكات في الانترنت السلكي ذي النطاق العريض لكل ١٠٠ من السكان (٢٠١٦-٢٠١٩)

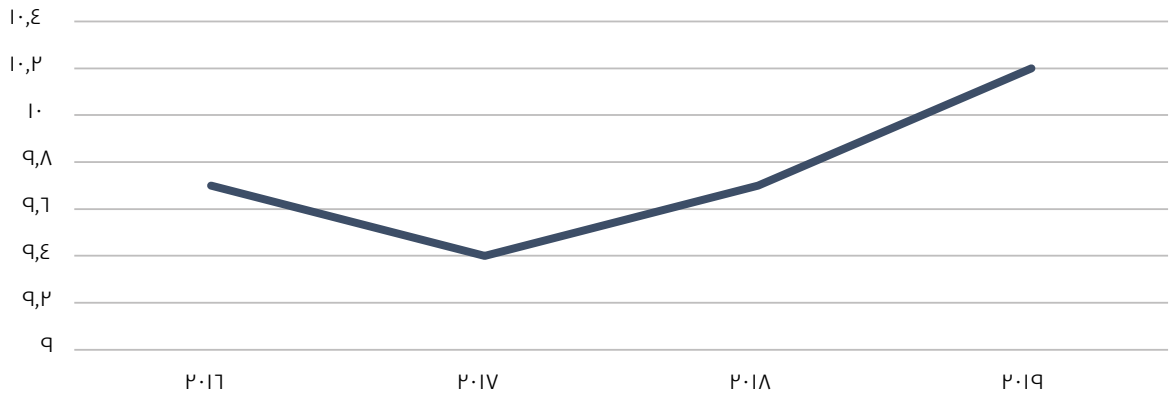

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء

فيما يتعلق باشتراكات سكان دولة قطر في الإنترنت السلكي ذي النطاق العريض، يشير الشكل (٣,١٧) إلى حدوث تطور كبير في هذا المجال، حيث ارتفع عدد المستخدمين له من ٩,٧ لكل مائة من السكان عام ٢٠١٦ إلى ٢٠,٢ عام ٢٠١٩. وتجدر الإشارة إلى أن البنية التحتية للشبكة الثابتة تتسم بجودة عالية، وهي حالياً خمسة أضعاف كما كانت عليه عام ٢٠١٩. كما تبلغ تغطية شبكة الهاتف المحمول حالياً حوالي ١٠٠٪[٢١]. هذا وقد تم توجيه مزودي خدمات الاتصالات للتعامل مع متطلبات الزيادة الكبيرة في استخدام الإنترنت أثناء جائحة COVID-١٩ حيث يعمل العديد من الأشخاص من المنزل، وبفضل جهود وزارة المواصلات والاتصالات وهيئة تنظيم الاتصالات، ضاعف مشغلو الاتصالات سرعة الإنترنت للمستخدمين وضاعفوا بيانات الهاتف المحمول للعملاء من الأفراد والشركات وقدموا حزم جديدة لربط المستخدمين بخدمات الإنترنت لتسهيل التشغيل عن بعد، مع الحفاظ على جودة الخدمات وبدون رسوم مالية إضافية.

١,٨,١٧ نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت

يشير الشكل (٤,١٧) إلى تطور أعداد مستخدمي شبكة الإنترنت، حيث بلغت حوالي ٨٩ ٪ من إجمالي السكان عام ٢٠١٩. وتطورت أعداد مستخدمي الشبكة من الذكور من ٧٠,٧ ٪ عام ٢٠١٦ إلى حوالي ٩١ ٪ عام ٢٠١٩. ويشير مؤشر التكافؤ بين الجنسين إلى أن الإناث قد تفوقوا على الذكور في استخدام هذه الشبكة من عام ٢٠١٦ ولغاية ٢٠١٨. ويتضح أن سكان دولة قطر يستخدمون الإنترنت في العديد من المجالات، كما تجدر الإشارة إلى أن استخدام هذه الوسيلة قد تزايد في ظل الجائحة، حيث تم اللجوء إليه في الأعمال التجارية والتعلم عن بعد والتواصل داخل قطر وخارجها. ومن المتوقع أن يرتفع استخدام هذه الوسيلة إلى ١٠٠٪ لمن هم في الفئة العمرية ٤ سنوات فأكثر قبل عام ٢٠٣٠.

وتشير الأرقام الحديثة إلى أن دولة قطر قد احتلت المرتبة الأولى عالمياً في نسبة انتشار الإنترنت بين إجمالي السكان بنسبةٍ بلغت ٩٩٪ وذلك بحسب تقرير «الحالة الرقمية العالمية» للعام ٢٠٢١ الصادر عن مؤسسة «هوت سويت hootsuite» العالمية.

٢١ وزارة المواصلات والاتصالات

الشكل (٤,١٧) نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت حسب الجنس (٢٠١٦-٢٠١٩)

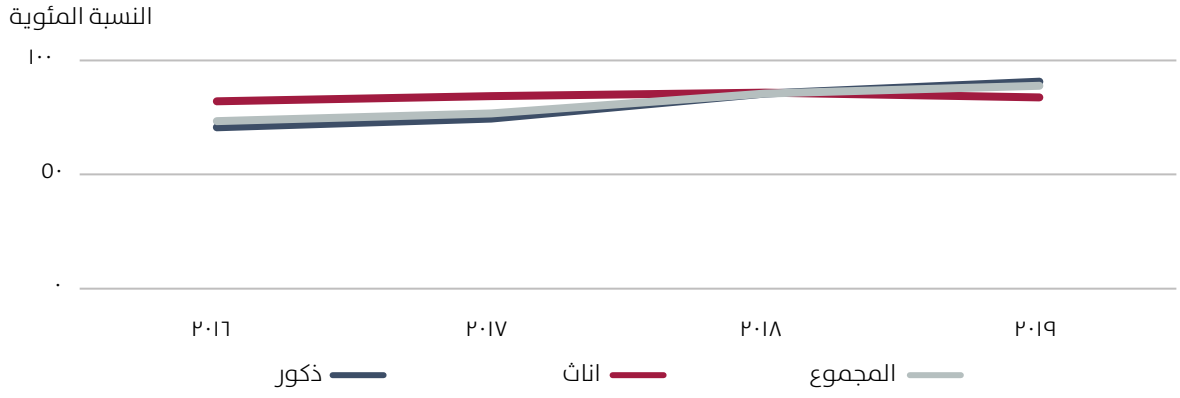

المصدر: جهاز التخطيط والاحصاء.

ثالثاً: مساهمة دول قطر في بناء قدرات البلدان النامية

١,١٧,١٧ المبلغ بدولارات الولايات المتحدة المرصود للشراكات بين القطاعين العام والخاص وشراكات المجتمع المدني

بغية بناء قدرات البلدان النامية ومساعدتها في تحقيق أهداف أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، تقوم مؤسسات دولة قطر بالعديد من المبادرات نذكر منها على سبيل المثال:

١. صندوق قطر للتنمية[٢٢]: تستمر دولة قطر في دعم المشاريع والمبادرات الهادفة إلى تخفيف معاناة الشعوب المنكوبة، وتعزيز القطاعات الإنمائية في الدول النامية، وذلك عن طريق العمل على توفير خدمات الرعاية الصحية وتوفير المرافق والموارد التعليمية للأطفال غير الملتحقين بالمدارس، وتطوير البنية التحتية عبر إنشاء الطرق وشبكات الصرف الصحية. ولقد ساعدت مشاريع صندوق قطر للتنمية ملايين البشر حول العالم على تجاوز عوائق أساسية تحول دون تلبية الاحتياجات الإنسانية والحريات الأساسية. وذلك تماشياً مع أهداف الصندوق وأهداف أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠. وقد مول صندوق قطر للتنمية في العام ٢٠١٨ العديد من المشاريع في قطاعات التعليم والصحة والتمكين الاقتصادي بحوالي ٥٨٥ مليون دولار أمريكي في أكثر من ٧٠ بلداً.

٢. صلتك: بغية المساهمة في بناء قدرات البلدان الضعيفة والمتوسطة الدخل تدير دولة قطر مؤسسة صلتك، وهي مؤسسة اجتماعية تنموية دولية غير ربحية غير حكومية مقرها في دولة قطر، وتعمل على وصل الشباب أينما وجد بالوظائف والموارد اللازمة لتأسيس وتنمية مشاريعهم وذلك عن طريق تقديم الحلول الواسعة والمبتكرة في مجال التوظيف، ومن خلال العمل مع الشركاء المحليين والإقليميين والدوليين. وتشجع المؤسسة على خلق فرص العمل على نطاق واسع، وريادة الأعمال، والوصول إلى رأس المال والأسواق، ومشاركة الشباب في التنمية الاقتصادية، وبالتالي المساهمة في تحقيق عدد من أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

٣. معهد الدوحة للدراسات العليا [٢٣]: يقدم معهد الدوحة للدراسات العليا عدداً من المنح الدراسية سنوياً لاستقطاب الطلاب المؤهلين أكاديمياً من داخل وخارج دولة قطر، وتتنوع المنح المقدمة فبعضها يمنح على أساس الجدارة الأكاديمية، والبعض الأخر يكون على أساس الحاجة المادية.

٤. جامعة قطر: تقدم جامعة قطر عدداً من المنح الجامعية لعدد كبير من أبناء المقيمين

٢٢ file:///G:/Goal٢٠١٧٪/QFFD_AnnualReport_Ar.pdf
٢٣ https://www.dohainstitute.edu.qa/AR/Prospective_Students/Admissions/Pages/Scholarships.aspx

وغـير المقيمـين للدراسـة في كافـة فـروع أقسـام الجامعـة، كـما وتديـر الجامعـة مركـزاً لتعليـم اللغـة العربيـة لغـير الناطقـين بهـا، وتقـدم في إطـار هـذا المشروع عـدداً مـن المنـح الدراسـية للطـلاب الأجانـب الذيـن يرغبـون في تعلـم اللغـة العربيـة.

٥. علـم طفـلا[٢٤]: يسـتهدف برنامـج "علّـم طفـلاً" الأطفـال المهمشـين الذيـن يصعـب الوصـول إليهـم، لاسـيما الأطفـال الذيـن يعيشـون حيـاة الفقـر، والذيـن يواجهـون عوائـق اجتماعيـة أو ثقافيـة للوصـول إلى التعليـم، وأولئـك الموجـودون في المناطـق المتـضررة مـن الأزمـات والنزاعـات. وسـيتمكن برنامـج "علّـم طفـلاً" مـن المسـاهمة في تمكـين كل طفـل مـن الحصـول عـلى التعليـم النوعـي، وضـمان التعليـم النوعـي المنصـف والشـامل للجميـع، وتعزيـز فـرص التعلـم مـدى الحيـاة. ويهـدف هـذا البرنامـج إلى تعليـم ٦١ مليـون طفـلاً خـارج المـدارس في المرحلـة الابتدائيـة.

٦. التعليـم فـوق الجميـع[٢٥]: "التعليـم فـوق الجميـع" هـي مبـادرة عالميـة أسسـتها عـام ٢٠١٢ صاحبـة السـمو الشـيخة مـوزا بنـت نـاصر في دولـة قطـر، تعمـل عـلى توفـير الفـرص التعليميـة للأطفـال في المجتمعـات التـي تعـاني مـن الفقـر والنزاعـات.

رابعاً: التجارة

تُشكّل التجـارة الدوليـة أداة تمكينيـة قويـة لتحقيـق التنميـة الاقتصاديـة. وتؤيد الدراسـات التجريبيـة وُجهة النظـر هـذه بأدلـة قويـة تثبـت أن زيـادة المشـاركة في التجـارة الدوليـة يمكـن أن تُحفّـز النمـو الاقتصـادي، الـذي يشـكّل بـدوره شرطـاً ضروريـاً لتحقيـق نتائـج إنمائيـة أوسـع نطاقـاً. فعـن طريـق ربـط الأسـواق العالميـة بالمنتجـين والمسـتهلكين في البلـدان الناميـة، توفّـر التجـارة، مـن خـلال الصـادرات والـواردات معـاً قنـاة بالغـة الأهميـة لتدفـق الأمـوال والتكنولوجيـا والخدمـات اللازمـة لزيـادة تحسـين القـدرة الإنتاجيـة في قطاعـات الزراعـة والـصناعة والخـدمات، بـل وفي معظـم أهـداف أجنـدة التنميـة المسـتدامة. وفي دولـة قطـر تلعـب التجـارة الخارجيـة ممثلـة بالصـادرات والـواردات دوراً محوريـاً في مسـار التنميـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة. حيـث مثلـت صـادرات السـلع والخدمـات خـلال الفـترة ٢٠١٥-٢٠٢٠ في المتوسـط حـوالي ٥١٪ مـن إجـمالي الناتـج المحـلي الإجـمالي.

وتشـير الأشـكال رقـم (٥,١٧) ورقـم (٦,١٧) إلى أن حجـم التبـادل التجـاري بـين دولـة قطـر وشركائهـا التجاريين مـن حيـث القيـم والكميـات خـلال الفـترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ قـد تغـير نتيجـة عـدة عوامـل، أهمهـا: التغـير في أسـعار الطاقـة، وأسـعار السـلع المسـتوردة، وكـما تغـير الطلـب العالمـي عـلى صـادرات قطـر مـن المنتجـات الهيدروكربونيـة والصناعـة التحويليـة. أمـا فيـما يتعلـق بالصـادرات للفـترة (٢٠١٦-٢٠٢٠)، فيشـير الشـكل رقـم (٥,١٧) إلى أن فئـة البلـدان الأسـيوية عـدا البلـدان العربيـة هـي الشريـك التجـاري الأول تليهـا بلـدان الإتحـاد الأوروبي. بخصـوص الـواردات للفـترة (٢٠١٦ -٢٠٢٠) يشـير الشـكل رقـم (٦,١٧) إلى أن الشريـك التجـاري الأول هـي فئـة البلـدان الأسـيوية تليهـا بلـدان الإتحـاد الأوروبي. هـذا وسـجل الميـزان التجـاري فائضـاً لصالـح دولـة قطـر في الفـترة (٢٠١٥-٢٠٢٠) كـما هـو موضـح بالجـدول رقـم (٤.١٧).

الجدول (٤,١٧) إجمالي الصادرات والواردات والميزان التجاري السلعي السنوي ٢٠١٥ – ٢٠٢٠

(مليون دولار أمريكي)

المؤشر	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
الواردات	٣٢,٦١١	٣٢,٠٦٠	٢٩,٨٩٦	٣١,٦٩٦	٢٩,١٧٨	٢٥,٨٣٥
إجمالي الصادرات	٧٧,٠٩٠	٥٧,٣٠٩	٦٧,٤٩٨	٨٤,٢٩٤	٧٢,٩٣٥	٥١,٥٠٤
الميزان التجاري	٤٤,٤٧٩	٢٥,٢٤٩	٣٧,٦٠٢	٥٢,٥٩٨	٤٣,٧٥٧	٢٥,٦٦٩

المصدر: جهاز التخطيط والاحصاء.

٢٤ https://educationaboveall.org/ar/#!/programme/educate-a-child
٢٥ https://educationaboveall.org/ar/#!/about/1

الشكل (٥,١٧) إحصاءات الصادرات القطرية مصنفة حسب المناطق الاقتصادية (دولة المقصد الرئيسية)

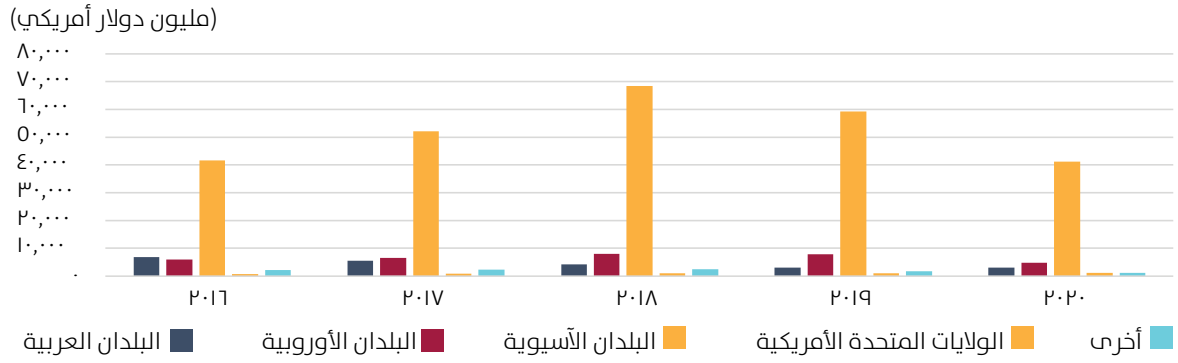

المصدر: جهاز التخطيط والاحصاء.

الشكل (٦,١٧) إحصاءات الواردات القطرية مصنفة حسب المناطق الاقتصادية (دولة المنشأ الرئيسية)

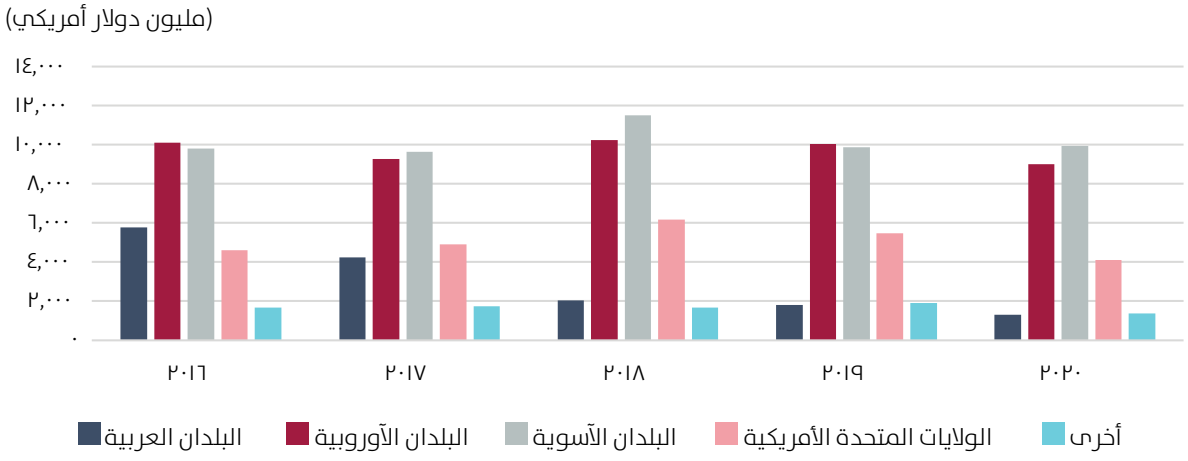

المصدر: جهاز التخطيط والاحصاء.

خامساً: المسائل العامة

التصدي لجائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩)

في شهر مارس ٢٠٢٠ وضعت دولة قطر خطة متكاملة لمواجهة الجائحة تهدف إلى الإعداد والمراقبة والاستجابة والتعافي من انتشار الوباء، كما أنها طورت منصة إلكترونية لعرض كافة المعلومات المتعلقة بمرض فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩)[٢٦]، متضمنة عدد جرعات اللقاح ضد الفيروس التي تم إعطاؤها، وعدد الأشخاص الذين تم فحصهم وخصائصهم، والحالات النشطة، والوفيات، والحالات الحادة تحت العلاج في المستشفيات، والحالات التي تخضع للعلاج في العناية المركزة، والمتعافين، بالإضافة إلى القيود المفروضة جراء الجائحة، ومعلومات عن الصحة النفسية للسكان والحماية من الإصابة بالجائحة [٢٧].

وعلى صعيد الشراكة في مواجهة الجائحة، أكدت دولة قطر على التزامها بدعم عمل منظمات الأمم المتحدة وعلى أهمية التعاون الدولي لمواجهة الجائحة، على الرغم من التحديات التي تعرقل التعاون الدولي والتنسيق تحت هذه المظلة. وشددت على الحاجة لمعالجة مختلف الأبعاد في إطار الاستجابة لهذه الجائحة، داعية إلى أن تكون الاستجابة متكاملة ومنسقة، تعتمد منظور

٢٦ https://www.moph.gov.qa/Style٢٠٪Library/MOPH/Videos/COVID٢٠٪١٩-REPORT٢٠٪WEB.pdf
٢٧ https://covid١٩.moph.gov.qa/AR/Pages/default.aspx

الحفاظ على السلام. وقد جاء هذا في بيان وجهته سعادة السفيرة الشيخة علياء أحمد بن سيف آل ثاني، المندوب الدائم لدولة قطر لدى الأمم المتحدة، إلى مجلس الأمن الدولي في اجتماع انعقد افتراضياً في شهر إبريل/نيسان ٢٠٢١ حول "الجائحة وتحديات السلام المستدام"، وأضافت في بيان آخر أن دولة قطر قد خصصت ٢٠ مليون دولار أمريكي للتحالف العالمي للقاحات والتحصين، بالإضافة إلى ١٠ ملايين دولار أمريكي من صندوق قطر للتنمية كمساهمة أساسية مع منظمة الصحة العالمية لدعم برنامج عملها الثالث عشر، كما وأعربت عن فخر دولة قطر بالمبادرة الإنسانية التي تم إطلاقها في شهر أبريل عام ٢٠٢١، التي تسعى إلى تأمين ١٠٠ مليون دولار أمريكي لتوفير لقاحات للفئات الأكثر ضعفاً بالتعاون مع الهلال الأحمر القطري ومنظمة الصحة العالمية. بغية تسريع مكافحة الفيروس. في الدول الأكثر احتياجاً، وشددت سعادتها على أهمية الالتزام بالإعلان السياسي بشأن الحصول المنصف على تحالف اللقاحات الذي انضمت له ١٨١دولة.

التدابير المؤسسية لإعداد الاستعراض الوطني الطوعي

الشكل (٧,١٧) حوكمة إعداد الاستعراض الوطني الطوعي لعام ٢٠٢١

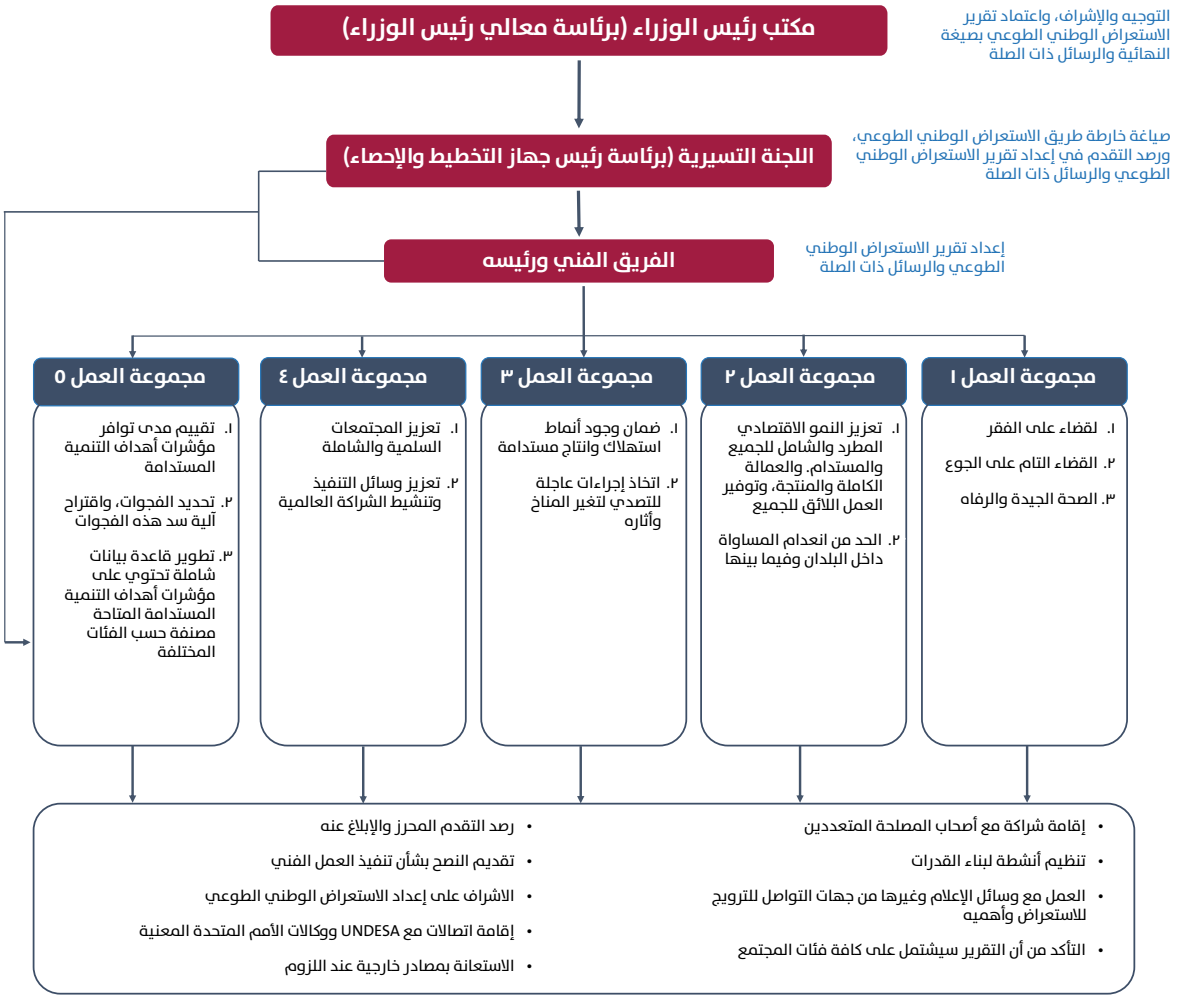

يشير الشكل (٧,١٧) إلى التدابير المؤسسية التي اتبعها جهاز التخطيط والإحصاء في إعداده للاستعراض الوطني الطوعي ٢٠٢١ لدولة قطر. كما ويوضح الرسم البياني الأدوار التي قامت بها الأطراف ذات العلاقة. ويشير الرسم كذلك إلى بعض الخطوات التي اتبعت في إقامة الشراكات مع المعنيين في القطاعين الحكومي والخاص منظمات المجتمع المدني، والجامعات ومراكز البحوث ووكالات الأمم المتحدة.

الجـدول (٥,١٧) قائمـة الـشركاء مـن القطاعـين الحكومـي والخـاص الذيـن أسـهموا في إعداد الاسـتعراض الوطنــي الطوعي ٢٠٢١

الأهداف المختارة للاستعراض الوطني الطوعي لعام ٢٠٢١	الجهات الوطنية المشاركة في إعداد الاستعراض الوطني الطوعي لعام ٢٠٢١
الهدف ١. القضاء على الفقر بجميع أشكاله	– وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية – المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي – معهد الدوحة للدراسات العليا – جهاز التخطيط والإحصاء – وزارة المالية – مصرف قطر المركزي – اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان – الهلال الأحمر القطري – صندوق الزكاة
الهدف ٢. القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة	– وزارة البلدية والبيئة – وزارة التجارة والصناعة – معهد الدوحة للدراسات العليا – اللجنة العليا لإدارة الأزمات – جهاز التخطيط والإحصاء – اللجنة الدائمة للسكان – الهلال الأحمر القطري – صندوق الزكاة – وزارة المواصلات والاتصالات
الهدف ٣. ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار	– وزارة الصحة العامة – المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي – جهاز التخطيط والإحصاء – وزارة المواصلات والاتصالات – مصرف قطر المركزي – اللجنة الدائمة للسكان
الهدف ٨. تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع	– وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية – جهاز التخطيط والإحصاء – اللجنة الدائمة للسكان – وزارة المواصلات والاتصالات – مصرف قطر المركزي – جامعة قطر – مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع
الهدف ١٠. الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها	– وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية – المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي – اللجنة الوطنية لحقوق الانسان – جهاز التخطيط والإحصاء – اللجنة الدائمة للسكان – مصرف قطر المركزي – وزارة الداخلية

الأهداف المختارة للاستعراض الوطني الطوعي لعام ٢٠٢١	الجهات الوطنية المشاركة في إعداد الاستعراض الوطني الطوعي لعام ٢٠٢١
الهدف ١٢. ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة	– وزارة البلدية والبيئة – وزارة التجارة والصناعة – جهاز التخطيط والإحصاء – المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (كهرماء) – غرفة قطر – مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع – قطر للبترول
الهدف ١٣. اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره	– وزارة البلدية والبيئة – مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع – جامعة قطر – قطر للبترول – جهاز التخطيط والإحصاء – المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء(كهرماء) – وزارة الصحة العامة – غرفة قطر
الهدف ١٦. التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات	– وزارة الخارجية – وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية – اللجنة الوطنية لحقوق الانسان – هيئة الرقابة الإدارية والشفافية – جهاز التخطيط والإحصاء – اللجنة الدائمة للسكان – ديوان المحاسبة – وزارة العدل – مركز حكم القانون ومكافحة الفساد

الأهداف المختارة للاستعراض الوطني الطوعي لعام ٢٠٢١	الجهات الوطنية المشاركة في إعداد الاستعراض الوطني الطوعي لعام ٢٠٢١
الهدف ١٧. تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة	– جهاز التخطيط والإحصاء – وزارة الخارجية – مجلس قطر للبحوث والتطوير والابتكار – وزارة المواصلات والاتصالات – جامعة حمد بن خليفة ومراكز البحوث ذات العلاقة – بنك قطر للتنمية – مكتبة قطر – متاحف قطر – المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي – قطر الخيرية – وزارة المالية – مصرف قطر المركزي – الهلال الأحمر القطري – صندوق الزكاة – وزارة المواصلات والاتصالات – جامعة قطر – اللجنة العليا للمشاريع والإرث

يشير الجدول رقم (٥,١٧) إلى قائمة الجهات التي أسهمت في إعداد الاستعراض الوطني الطوعي ٢٠٢١ وفقاً لأهداف أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠. وتتكون من ممثلين عن القطاعين الخاص والحكومي ومنظمات المجتمع المدني، والجامعات، ومراكز البحوث، وغيرها.

شراكة دولة قطر مع منظمات الأمم المتحدة

تواصل دولة قطر تقديم مساهمات مالية سخية للعديد من الهيئات والكيانات التابعة للأمم المتحدة، الرامية إلى دعم المشاريع في مجالي التنمية والمساعدات التنموية والإغاثية ومن بين ذلك، توقيع سعادة الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية وسعادة السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، عدة اتفاقيات على هامش فعاليات منتدى الدوحة ٢٠١٨، انسجاماً مع سياسة دولة قطر الخارجية ومسؤوليتها المشتركة كشريك فاعل في جهود المجتمع الدولي في تحقيق السلم والأمن الدوليين وتحقيق التنمية المستدامة.

وتضمنت الاتفاقيات تقديم دولة قطر دعمًا لتمويل منظمات الأمم المتحدة بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار أمريكي (١,٨٢ مليار ريال قطري)، وإنشاء أربعة مكاتب جديدة للأمم المتحدة في الدوحة. كما تضمنت الاتفاقية تعهّداً من دولة قطر بتقديم دعم سنوي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

تعمل دولة قطر على:

- تعزيز حوار الأديان، ودعم تحالف الحضارات.
- لعب دور الوسيط في الأزمات الدولية.
- حماية حقوق الإنسان داخل الدولة وخارجها.
- تقديم المساهمات المالية لأكثر من ٤١ هيئة أو كيان تابع للأمم المتحدة.

https://www.gco.gov.qa/ar/focus/qatar-united-nations

وفي عام ٢٠٢١ تم انتخاب دولة قطر بالإجماع لعدة هيئات ومؤسسات بالأمم المتحدة، وهي:

١. لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.
٢. المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
٣. صندوق الأمم المتحدة للسكان.
٤. مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

وحالياً تستضيف دولة قطر مكاتب لمنظمات للأمم المتحدة هي: منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، والمكتب الإقليمي لليونسكو لدول مجلس التعاون الخليجي، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة (IOM)، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، ومكتب مفوضيّة الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان.

الشراكات والمؤتمرات والاتفاقيات التي تقيمها دولة قطر

الشراكات الدولية التي تقيمها دولة قطر:

- شراكة دولة قطر والتحالف العالمي للقاحات والتحصين GAVI
- شراكة دولة قطر مع الصندوق العالمي لمكافحة الايدز والسل والملاريا
- شراكة دولة قطر مع الوكالة الدولية لبحوث السرطان IARC
- شراكة مع منظمة الصحة العالمية
- اتفاقية اتفاق شراكة مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث(يونيتار)
- الشراكة القطرية في مجال التغير المناخي
- الشراكة مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الانسان-جنيف
- الشراكة القطرية مع الأمم المتحدة لتعزيز دور الدبلوماسية الوقائية في حل النزاعات

الجدول (٦,١٧) المؤتمرات الدولية والإقليمية التي تنظمها دولة قطر بصفة دورية

اسم المؤتمر	موضوعه	دوريته
مؤتمر اثراء المستقبل الاقتصادي للشرق الأوسط	يعني المؤتمر بتقديم نظرة شاملة للقضايا الساخنة في المنطقة وفي العالم.	سنوياً
منتدى الدوحة	منصة للحوار العالمي حول التحديات التي تواجه عالمنا، والتشجيع على تبادل الأفكار وصياغة السياسات والتوصيات القابلة للتطبيق.	سنوياً
مؤتمر الدوحة لأحوار الأديان	يعكس المؤتمر توجهات دولة قطر في السلام العالمي والحوار الإيجابي بين الأديان والحضارات وبناء الجسور وتعزيز التقارب والتفاهم بين الأديان.	كل سنتين
منتدى أمريكا والعالم الإسلامي	يعمل المنتدى لتقارب وجهات النظر بين أمريكا والعالم الإسلامي في العديد من المسائل من خلال الحوار الإيجابي.	كل سنتين

المصدر: وزارة الخارجية

هذا وقد عقدت دولة قطر ١٧ اتفاقية متعددة الأطراف، و١٨٠ اتفاقية ثنائية.

الجدول (٧,١٧) مواءمة قطاعات استراتيجية التنمية الوطنية (٢٠١٨ - ٢٠٢٢) مع أهداف أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠

قطاعات استراتيجية التنمية الوطنية (٢٠١٨ - ٢٠٢٢)	أهداف أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠
التنويع الاقتصادي، ونمو القطاع الخاص	
الاستدامة البيئية، والموارد الطبيعية، والبنية التحتية الاقتصادية	
التعليم والتدريب	
الرعاية الصحية	
الحماية الاجتماعية	
السلامة العامة والأمن العام	
الثقافة والرياضة	
التعاون الفني الدولي	
الإدارة المالية، وتقديم الخدمات، والتطوير المؤسسي	
السكان، والقوى العاملة، والتنمية المستدامة	

يشير الجدول رقم (٦,١٧) إلى مواءمة أهداف أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ مع قطاعات استراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢، ووفقاً لهذا الإجراء تكون أهداف وغايات أجندة التنمية المذكورة جزءاً من مشاريع استراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢. بحيث تتم عملية رصد تنفيذها عن طريق تقارير متابعة ربع سنوية ترفع من قبل الوزارات والأجهزة الحكومية المعنية إلى جهاز التخطيط والإحصاء الذي يتابع التقدم في تنفيذ الأهداف والغايات وفقاً للمؤشرات التي تم اعتمادها في إطار أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

سادساً: البيانات والرصد والمساءلة

١,١٨,١٧ نسبة مؤشرات التنمية المستدامة الموضوعة على الصعيد الوطني، مع التصنيف الكامل لها عندما تكون ذات صلة بالغاية المستهدفة، وفقاً للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية

الشكل (٨,١٧) مستوى توفر مؤشرات أهداف أجندة لتنمية المستدامة في دولة قطر عام ٢٠١٩

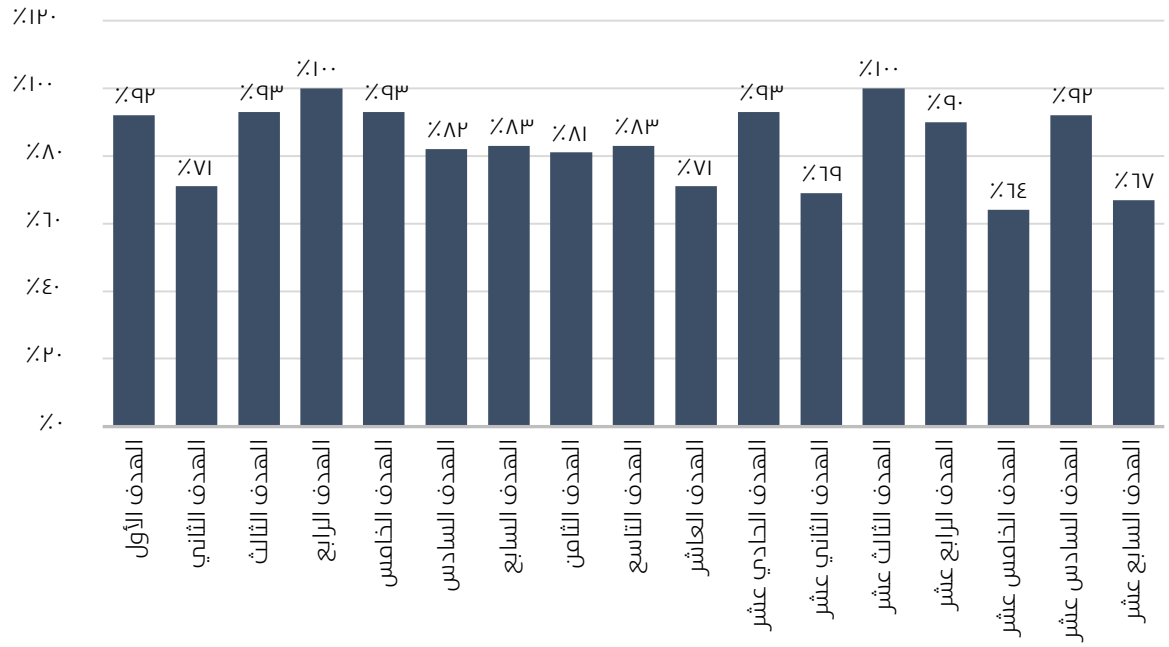

المصدر: جهاز التخطيط والاحصاء.

يشير الشكل رقم (٨,١٧) إلى توفر مؤشرات أجندة التنمية المستدامة عام ٢٠١٩. وفقاً لكل هدف من أهداف الأجندة المذكورة، وتجدر الإشارة إلى أن جهاز التخطيط والإحصاء يقوم بإعداد المؤشرات المذكورة، وينشرها على موقعه، كما ويزودها لقاعدة بيانات شعبة الإحصاء في الأمم المتحدة. وتستخدم هذه المؤشرات في رصد التقدم نحو تنفيذ الأهداف والغايات.

٢.١٨.١٧ عدد البلدان التي لديها تشريعات إحصائية على الصعيد الوطني والتي تتقيد بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية

وفقاً لقانون رقم (٢) الصادر عن الديوان الأميري عام ٢٠١١، فإن جهاز التخطيط والإحصاء هو الجهة الرسمية في الدولة المعنية بجمع ونشر وتحليل الإحصاءات الرسمية، وهو المصدر الرسمي لتلك الإحصاءات. كما أن بعض الوزارات والأجهزة الحكومية ومصرف قطر المركزي تسهم كذلك في إنتاج الإحصاءات الرسمية بشكل دوري وتزودها لجهاز التخطيط والإحصاء.

٣.١٨.١٧ عدد البلدان التي لديها خطة إحصائية وطنية ممولة بالكامل وقيد التنفيذ، بحسب مصدر التمويل

يعتمد جهاز التخطيط والإحصاء خطة سنوية لإنتاج الإحصاءات الرسمية من العديد من المصادر، كالمسوح الأسرية، ومسوح منشآت الأعمال، والسجلات الإدارية، والتعدادات السكانية والاقتصادية، كما وينشر سنوياً رزنامة المخرجات الإحصائية على موقعة، وتنشر البيانات التي ينتجها الجهاز مصنفة وفقاً للجنس والعمر والمنطقة الجغرافية، ولاسيما وفقاً لتصانيف مواضيعية تتعلق بالمرأة والأطفال والشباب وكبار السن وذوي الإعاقات وغيرها من توزيعات.

تنفق دولة قطر من الميزانية السنوية على كافة الأنشطة الإحصائية التي تنفذ في الدولة، ويمكن للشركاء الحصول على البيانات والخدمات الإحصائية ذات العلاقة بدون تكلفة.

القدرات الإحصائية الوطنية لدعم تحقيق أهداف أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠:

- تجمع البيانات الإحصائية وفقاً للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية المعتمدة من اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة.
- تنتج الإحصاءات الرسمية في الدولة، وفقاً للمفاهيم والمعايير والتصانيف المعتمدة من اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، وفي مقدمتها معايير جودة الإحصاءات الرسمية، والنموذج العام لإجراءات العمل الإحصائية.
- بعد اعتماد أجندة التنمية المستدامة عام ٢٠١٥، انضم الجهاز إلى مشروع التحول في الإحصاءات الرسمية بهدف تحديث النظام الإحصائي، ودعم أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، وفي ظل هذا المشروع نفذت العديد من الأنشطة الوطنية والإقليمية، صدر عنها إعلان الدوحة بتاريخ ٥ نوفمبر ٢٠١٩ بشأن تحديث الإحصاءات الرسمية لدعم أجندة الإحصاءات الرسمية.
- في ظل الجائحة استخدم الجهاز العديد من الأساليب المبتكرة في جمع البيانات، منها الإنترنت، ومراكز الاتصال والسجلات الإدارية ووسائل التواصل الاجتماعي، مع المحافظة على سرية البيانات.
- يهدف جهاز التخطيط والإحصاء إلى زيادة إنتاج البيانات الإحصائية عالية الجودة عن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئة مصنفة وفقاً للعديد من المتغيرات، وتوفيرها لصياغة السياسات المتعلقة بإستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة.
- يسعى الجهاز إلى بناء القدرات الوطنية واستخدام مصادر جديدة للإحصاءات الرسمية.
- تهدف لجنة الإحصاء الاستشارية إلى إدماج الإحصاءات القطاعية بالنظام الإحصائي الوطني.
- يتسم نظام التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في الدولة بالاكتمال (المواليد والوفيات والزواج والطلاق)، كما ويتسم سجل السكان والمساكن بالاكتمال كذلك.
- تزود دولة قطر قاعدة بيانات أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ في الأمم المتحدة بالمؤشرات بشكل منتظم .
- تزود دولة قطر قاعدة بيانات أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ بالمؤشرات بشكل منتظم

١,١٩,١٧ القيمة الدولارية لجميع الموارد المتاحة لتعزيز القدرات الإحصائية في البلدان النامية

انضمت دولة قطر إلى مشروع التحول في الإحصاءات الرسمية بغية دعم أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، ويتضمن هذا المشروع العديد من الأنشطة الإحصائية الهادفة إلى بناء قدرات الإحصائيين القطريين، وتمكينهم من الاسهام في تحديث النظام الإحصائي الوطني.

٢,١٩,١٧ نسبة البلدان التي (أ) أجرت تعداداً واحداً على الأقل للسكان والمساكن في السنوات العشر الماضية؛ و (ب) حققت نسبة ١٠٠ في المائة في تسجيل المواليد ونسبة ٨٠ في المائة في تسجيل الوفيات

نفذت دولة قطر عدداً من تعدادات السكان والمساكن والمنشآت في السنوات: ١٩٨٦، ١٩٩٧، ٢٠٠٤، ٢٠١٠، ٢٠١٥، ومؤخراً تعداد ٢٠٢٠.

مؤشرات مختارة بشأن التقدم في أهداف أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠

الهدف	المؤشرات الوطنية	اتجاه
١,١٧	١,١,١٧: مجموع الإيرادات الحكومية الإجمالية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بحسب المصدر	↑
٢,١٧	المؤشر ١٧,٢,١: صافي المساعدة الإنمائية الرسمية، ومجموعها، والمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً، كنسبة من الدخل القومي الإجمالي للجهات المانحة في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	↑
٣,١٧	المؤشر ٢,٣,١٧: حجم التحويلات المالية (بدولارات الولايات المتحدة) كنسبة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي	↗
٦,١٧	المؤشر ١,٦,١٧: عدد اتفاقات التعاون في مجالي العلوم و/أو التكنولوجيا المبرمة بين البلدان، بحسب نوع التعاون	↑
	المؤشر ٢,٦,١٧: الاشتراكات في الإنترنت السلكي ذي النطاق العريض لكل ١٠٠ من السكان، بحسب السرعة	↑
٨,١٧	المؤشر ١,٨,١٧: نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت	↑
١٧,١٧	المؤشر ١,١٧,١٧: المبلغ بدولارات الولايات المتحدة المرصود للشراكات بين القطاعين العام والخاص وشراكات المجتمع المدني	✓
١٨,١٧	المؤشر ١,١٨,١٧: نسبة مؤشرات التنمية المستدامة الموضوعة على الصعيد الوطني، مع التصنيف الكامل لها عندما تكون ذات صلة بالغاية المستهدفة، وفقاً للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية	↑
	المؤشر ٢,١٨,١٧: توفر تشريع إحصائي على الصعيد الوطني وفقاً للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية	↑
	المؤشر ٣,١٨,١٧: توفر خطة إحصائية وطنية ممولة بالكامل من الحكومة وهي قيد التنفيذ	↑
١٩,١٧	المؤشر ١,١٩,١٧: القيمة الدولارية لجميع الموارد المتاحة لتعزيز القدرات الإحصائية في البلدان النامية	...
	المؤشر ٢,١٩,١٧: عدد التعدادات التي نفذتها دولة قطر، وحققت نسبة ١٠٠٪ في تسجيل المواليد والوفيات	↑
٢٠,١٧	جاهزية دولة قطر في لاستضافة كأس العالم ٢٠٢٢	↑
معاني الرموز	في تزايد ↑ في تزايد نسبي ↗ معمول به ✓ ... الحالات غير موجودة	

سابعاً: الرياضة واستضافة بطولة كأس العالم ٢٠٢٢ [٢٨]

لقد تم التأكيد في العديد من المحافل الدولية، على أن الرياضة عامل مهم في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المتعددة. من هذا المنطلق أدركت دولة قطر الأهمية المتزايدة للرياضة في تحقيق التنمية والسلام وفي تعزيز التسامح والاحترام المتبادل. كما أكدت على قدرتها في الإسهام بتحقيق أهداف الصحة، والتعليم، والعمل اللائق والاندماج الاجتماعي، عن طريق تسخير الإمكانات الهائلة التي توفرها للمجتمع. لذا خصصت لها يوماً وطنياً يتفاعل فيه سائر أفراد المجتمع[٢٩].

وتعتبر بطولة كأس العالم، التي تنظمها دولة قطر في الفترة من ٢١ نوفمبر إلى ١٨ ديسمبر ٢٠٢٢، من أهم الشراكات الدولية، وإحدى أهم محركات التنمية المستدامة، حيث سيكون لها قيمة عالية، وستوفر فرصة لدولة قطر ولشعوب المنطقة لنشر رسالة ترحيب للمليارات من سكان العالم الذين سيشاركون أو سيشاهدون هذا الحدث الكبير، والتواصل معهم عن قرب أو عن بعد، عارضة هويتها العربية الفريدة وثقافتها الوطنية، بغية بناء جسور من المحبة والسلام وتعزيز التسامح والاحترام، والتفاهم بين الحضارات، متفاعلة ومرحبة بالمشاركين من كافة أنحاء العالم، وتقديم التسهيلات لهم، وحسن وكرم الضيافة.

وتهدف رؤية استراتيجية بطولة كأس العالم إلى استخدام قوة كرة القدم لفتح الباب أمام عالم من التجارب المذهلة التي تربط الناس عن طريق عمل مشترك، يعزز التفاهم بين الشعوب، ويفتح فرصاً جديدة للنمو والتطور. وسيبني هذا الحدث إرثاً إيجابياً على مستقبل بطولات كأس العالم والرياضة بشكل عام، وذلك بفضل التخطيط والتنفيذ المرتكز على فكرة أن الأجيال القادمة ستجد كوكباً أكثر محافظة على البيئة، وأكثر عدلاً وخالياً من التمييز ومليئاً بالفرص، لا يتخلف فيه أحد عن الركب. وفي هذا السياق، أعلنت اللجنة الأولمبية القطرية في شهر مارس ٢٠٢١، عن رغبتها الحقيقة في إجراء مراجعة شاملة لمبدأ المساواة بين الجنسين في الرياضة القطرية، عن طريق تحديد مسارات تمُكن المرأة وتعزز مسيرتها نحو مناصب قيادية. ويشتمل إطار عمل إستراتيجية الاستدامة لبطولة كأس العالم ٢٠٢٢، على العديد من الأهداف والسياسات العامة، تتمحور موضوعاتها حول خمسة ركائز أساسية هي: البشرية، والاجتماعية والاقتصادية، والبيئية والحوكمة. وتتواءم هذه الركائز مع أبعاد رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والبشرية.

ركائز استراتيجية كأس العالم ٢٠٢٠

١. وفقاً للركيزة البشرية، المتعلقة ببناء كفاءات بشرية وحماية حقوق العمال، تعهدت دولة قطر بالالتزام بحماية حقوق العمال، والمشاركين في ملاعب كأس العالم وبرفاهيتهم وتعزيز حقوقهم، مع ترك أرث من المعايير والممارسات العالمية للعمال، وتطوير قوى عاملة وطنية تتمتع بالكفاءة ومحفزة للعمل، وتمكين الشباب في المنطقة العربية بالمهارات المتعددة. ويتوافق ذلك مع ما ورد في أهداف أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، في الهدف الثالث، المتعلق بضمان ظروف عمل ومعيشة لائقة، كما يتوافق مع تعزيز ظروف عمل ومعيشة لائقة للعمال، وإعادتهم إلى أوطانهم بعد انتهاء بطولة كأس العالم، وتوظيف منصف، وبناء خبرات محلية متقدمة وتنمية الصناعات الرياضية في قطر والمنطقة العربية.

٢٨https://www.qatar٢٠٢٢.qa/sites/default/files/docs/FWC-٢٠٢٢-Executive-Summary_AR.pdf
٢٩ https://www.un.org/en/chronicle/article/role-sport-achieving-sustainable-development-goals

٢. وفيما يتعلق بالركيزة الاجتماعية المتعلقة بتوفير تجربة بطولة تلائم وتشمل الجميع، ستنفذ بطولة كأس العالم لتكون شاملة وآمنة، بحيث يمكن الوصول إلى قطر من جميع أنحاء العالم بسهولة ويسر، وستترك هذه التجربة إرثاً من التفاهم الثقافي وبنية تحتية متقدمة ومميزة.

٣. في الركيزة الاقتصادية، المتعلقة بتحفيز التنمية الاقتصادية، وتحقيق النمو والتنوع الاقتصادي في قطر وفي دول المنطقة، والعمل على توفير فرص للابتكار، وتطوير البنية التحتية، وجذب مشاريع تجارية جديدة تلبي الاحتياجات المجتمعية. وهذا يتواءم مع ما ورد في الهدف الثامن والتاسع والحادي عشر والثاني عشر والسادس عشر من أهداف أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، المتعلقة بتمكين الشركات المحلية والإقليمية من استخدام المواقع والأصول، بعد انتهاء البطولة.

٤. على صعيد الركيزة البيئية المتعلقة بتنفيذ حلول بيئية مبتكرة، تلتزم بطولة كأس العالم ٢٠٢٢ بأن تكون خالية تماماً من الكربون، وذلك وفقاً لمقياس للإشراف البيئي، وبتنفيذ معايير بناء مستدامة رائدة، وممارسات إدارة النفايات والمياه وحلول منخفضة للانبعاثات، والحد من الغبار وملوثات الهواء، وستترك إرثاً عالمياً من الخبرات في الإدارة البيئية، والتقنيات، والأعمال التجارية، والمعايير. ويتواءم ذلك مع العديد من أهداف أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ المتعلقة بضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية في الهدف الثالث وكفالة توافر المياه وخدمات الصرف الصحي في الهدف السادس، والحصول على خدمات الطاقة الحديثة المستدامة في الهدف السابع، وتعزيز إدارة النفايات في الهدف الحادي عشر، وترشيد استخدام المياه وحمايتها خلال عمليات البناء في الهدف الثاني عشر من أهداف أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

٥. وفي ركيزة الحوكمة المتعلقة بإرساء نموذج للحوكمة الرشيدة والممارسات التجارية الأخلاقية. فقد أطلقت اللجنة العليا للمشاريع والإرث عام ٢٠١٧، مبادرة لإجراء تجارب سياسية باستخدام علم الاقتصاد السلوكي وعلم النفس لحث الناس على اختيار سلوكيات تحارب الرشوة والفساد، وخيارات أكثر استدامة، وتحسين النتائج في مجالات السياسة العامة، بما في ذلك التعليم ورعاية العمال، والاستدامة البيئية وأنماط الحياة الصحية، بما يتماشى مع أهداف رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠.

وبالرغم من انتشار الجائحة فإن دولة قطر ماضية في استعداداتها لاستضافة بطولة كأس العالم التي ستترك إرثاً ثقافياً كبيراً مستداماً في البنى البشرية والاجتماعية، يتمثل في تعميق الفهم بأن الرياضة بأشكالها المتعددة تسهم في تحقيق التنمية والسلام والقدرات الوطنية، وتحقق التفاعل بين الشعوب والحضارات. وستترك كذلك إرثا عالمياً من الخبرات في الإدارة البيئية والتقنيات المتقدمة والأعمال التجارية والمعايير العالية وضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية واندماج اجتماعي.

الخلاصة والخطوات المستقبلية

يصف هذا التقرير العمل المنجز والتقدم المحرز والتحديات في دولة قطر خلال السنوات الأربع الماضية في تنفيذ أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠. وقد اعتمد جهاز التخطيط والإحصاء منهجية تشاركية في إعداد التقرير حيث استشار العديد من الوزارات والمؤسسات والهيئات الحكومية وغير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، كما عمل على إنتاج المؤشرات الوطنية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة وغاياتها، ساعيا نحو بناء نظام إحصائي عصري متكامل يعزز رصد ومتابعة وتقييم التنمية الوطنية. وقد تناول التقرير الغايات التي تم تحقيقها والرسائل الرئيسية والدروس المستفادة من كل هدف، مما يوفر للقارئ نظرة عامة على أهم القضايا والإنجازات والتحديات. كما يعتبر الإعداد لهذا التقرير أحد المعالم البارزة في الطريق نحو عام ٢٠٣٠ وتحقيق أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، حيث إن دولة قطر ملتزمة وواثقة من تحقيق هذه الأجندة بحلول عام ٢٠٣٠، وتواصل العمل لبلوغ أهداف أكثر طموحا، من خلال جهود مستمرة ومنهجية متماسكة، مرنة وشاملة.

وقد قامت دولة قطر فعلا بمواءمة أهداف التنمية المستدامة مع ركائز التنمية الوطنية الواردة في رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، وما انبثق عنها من إستراتيجيات التنمية الوطنية الأولى (٢٠١١ – ٢٠١٦) والثانية (٢٠١٨- ٢٠٢٢) ، كما أنها حريصة على إدماج هذا التوجه في استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة ٢٠٢٣ -٢٠٢٧. وتواصل دولة قطر التركيز على تحقيق نتائج مستدامة في جميع أولويات سياستها التنموية ومن خلال أساليب التعاون والشراكة مع القطاعين الحكومي والخاص ومنظمات المجتمع المدني والجامعات ومراكز البحوث.

لقد تم إنجاز هذا التقرير في ظل ظروف استثنائية طبعها تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) في مختلف أنحاء العالم والتداعيات الناتجة عن الإجراءات المتخذة لاحتواء انتشار الفيروس، حيث أجبر هذا الوباء معظم دول العالم على تطبيق إجراءات الوقاية وتعليق النشاطات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، مما خلق أزمات اقتصادية واجتماعية ونفسية أثرت على مختلف المجتمعات.

وواجهت دولة قطر، من بين دول أخرى تحديات هائلة حيث تأثرت من تداعيات الإغلاق العالمي بسبب هذا الوباء، إلا أنها نجحت إلى حد كبير في مواجهة هذا الفيروس باقتدار مبني على ثلاث ركائز أساسية، هي: حماية المواطنين والمقيمين في قطر وضمان صمود نظام الرعاية الصحية، وضمان أن يكون التأثير على الاقتصاد والمجتمع في أدنى مستوى، والالتزام بالمسؤوليات الدولية والوقوف مع الدول المحتاجة للمساعدة وتوفير اللقاحات اللازمة في الوقت المناسب.

ويبين التقرير تحقيق دولة قطر أغلب الغايات المعنية بأهداف التنمية المستدامة من أهمها القضاء على الفقر بكافة أشكاله وأنواعه، مع خلو دولة قطر من ظواهر الفقر المدقع والفقر المطلق والحرمان متعدد الأبعاد، حيث أدرك واضعو السياسات التنموية في الدولة مبكرا، أن الوقاية من الفقر لا تعني فقط السياسات الموجهة للحماية من فقر الدخل فقط، بل تحقيق العدالة الاجتماعية وإدماج الفئات الضعيفة في المجتمع من خلال بناء نظام فعال للحماية الاجتماعية لجميع القطريين، يرعى حقوقهم المدنية، ويثمن مشاركتهم الفعالة في تطوير المجتمع، لضمان ألا يتخلف أحد عن ركب التنمية.

ويوضح التقرير أن تحقيق الأمن الغذائي يعتبر إحدى الأولويات الإستراتيجية لدولة قطر، حيث بدأت الدولة في تطوير منظومة إنتاج نباتي وحيواني وسمكي متطور تعمل من خلاله على تعزيز الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي لسكان دولة قطر، من خلال الاستثمار في الإنتاج الغذائي محليا ودوليا وضمان استدامة نظم الإنتاج الغذائي وزيادة الإنتاجية. كما أن الدولة تعمل على مواءمة أهداف قطاع إدارة الموارد الطبيعية ذات العلاقة بالأمن الغذائي في استراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢ مع غايات الهدف الثاني للتنمية المستدامة، والتي ترمي إلى تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية بما فيها موارد الإنتاج الغذائي واستدامتها لسكان قطر. وانطلاقا من قناعة دولة قطر بضرورة العمل على تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، اتبعت الدولة قي اهدافها الاستراتيجية التي رسمتها في قطاع الطاقة والمياه والغذاء وإدارة المخلفات نهج تنويع قاعدة الانتاج وتعزيز ثقافة ترشيد الاستهلاك والاستهلاك المسؤول كي تصبح جزءا لا يتجزأ من حياة المجتمع وصولا إلى بناء نمط استهلاكي متوازن.

كما يوضح التقرير أن دولة قطر قد حققت إنجازات هادفة إلى إقامة نظام متكامل للرعاية الصحية يقدم خدماته بأعلى مستويات الجودة من خلال مؤسسات صحية عامة وخاصة، مسجلة نتائج بارزة في الرعاية الوقائية في مجالات مختلفة، منها الكشف المبكر عن الأمراض، وتشجيع الجمهور على ممارسة سلوكيات صحية، وتحسين الشفافية على صعيد حقوق المرضى ومسؤولياتهم، ونتيجة لذلك حققت دولة قطر هذه الغاية المحددة في خطة التنمية المستدامة عام ٢٠٣٠ كما أنها تعتبر من الدول التي تمتلك نظاماً صحياً متقدماً على المستوى الوقائي والعلاجي، مع بنائها لخطط واضحة للتأهب والاستجابة للطوارئ الصحية والأوبئة من خلال الاستعانة بكوادر صحية عالية التدريب ومؤسسات صحية مجهزة بكل المستلزمات المطلوبة.

وتولي دولة قطر اهتماما كبيرا لتمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع وذلك ما تجسده واقعياً استراتيجية التنمية الوطنية الأولى (٢٠١٨- ٢٠٢٢) من خلال مشاريعها الفعالة. ولدى دولة قطر حزمة من التشريعات والقوانين كما صادقت على العديد من المواثيق الدولية لتعزيز الإدماج والمحافظة على حقوق الأشخاص. وتحرص دولة قطر على تقديم المساعدات الإنسانية والإنمائية للدول المحتاجة في العالم مساهمة بذلك في تحقيق الأهداف العالمية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، والتزاما منها بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة لاسيما مبدأ التعاون والشراكة.

وتولي دولة قطر أهمية بالغة لمسألة الشراكة في العديد من المجالات، منها الاستثمار الداخلي والخارجي والتمويل الابتكاري، كما تلعب دوراً مهماً في التحالفات الدولية وفي منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، ويمثل التحالف العالمي للقاحات، مثالا حيا للشراكة التي يحتاج إليها العالم للتصدي للجائحة. وهو شكل من أشكال التعاون الذي يستدعي التوسع ليشمل طيفا كبيرا من المسائل التي تعالجها أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

وفي سبيل تحقيق الهدف الساعي إلى توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق لجميع النساء والرجال بحلول عام ٢٠٣٠، شهدت سياسات سوق العمل في دولة قطر تطورات ملموسة خلال الخمس السنوات الماضية، من أبرزها تعديل قانون العمل وما يتعلق بسوق العمل من إجراءات تنظيمية نتج عنها استبدال نظام الكفالة بعقد عمل يضمن حقوق العامل وحد أدنى للأجور للعمال والمستخدمين في المنازل. يعضده نظام حماية الأجور. علاوة على توفير حماية أكبر للعمال من خلال إجراءات الصحة والسلامة المهنية. وخلال مواجهة الوباء، طورت دولة قطر خطة عمل وطنية ترمي إلى التقليل من تأثير المرض، وتخفيف الآثار على الناس وتمكين المجتمع من الاستمرار والعمل بشكل طبيعي قدر الإمكان أثناء وبعد الوباء بالإضافة إلى تقليل وتخفيف الأثر الاقتصادي للجائحة. وقد تجسدت خطة العمل هذه بين تدخلات أخرى في جملة من الإجراءات الاحترازية العامة وتوفير حزمة من الحوافز المالية.

وقد أولت دولة قطر ظاهرة التغير المناخي والتصدي لأثاره أهمية بالغة انسجاما مع رؤيتها الوطنية ٢٠٣٠، وهو ما انعكس في خططها الاستراتيجية الأولى والثانية لتنفيذ هذه الرؤية. وتعد قطر من الدول السباقة في مجال التعامل مع التغير المناخي، حيث أنها من أوائل الدول التي صادقت على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة منها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في العام ١٩٩٦. ويعتبر مشروع استخدام الغاز الطبيعي المضغوط كوقود مثالا بارزا على جهود دولة قطر في التصدي لتغير المناخ حيث يوفر طاقة نظيفة بديلة للبترول ليس فقط محليا بل عالميا، من خلال تصديره إلى كثير من دول العالم، والذي يساهم في تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة بشكل كبير محليا وعالميا مما يساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما نفذت دولة قطر مشاريع كبرى تساهم في التصدي لظاهرة التغير المناخي، علما بأنها تمضي قدما في تحويل النظام الاقتصادي من الاعتماد على النفط والغاز الى الاقتصاد القائم على المعرفة والذي تضمنته رؤية قطر٢٠٣٠ واستراتيجية قطر ٢٠١٨-٢٠٢٢ التي تبنت وضع خطة اقتصاد أكثر تنافسية وإنتاجية وتنويعا. وفي هذا السياق، تم بناء منظومة تعليمية تستند إلى ثلاثة مبادئ إرشادية رئيسة هي: الجودة، والعدالة، والكفاءة، وتم إطلاق مجلس قطر للبحوث والتطوير والابتكار في عام ٢٠١٨ ليضع دولة قطر في وضع مناسب لتنويع الاقتصاد والتحول من الاقتصاد القائم على الغاز والبترول إلى الاقتصاد القائم على المعرفة من خلال فتح آفاق جديدة مبنية على البحوث والتطوير والابتكار، والتوسع في إشراك المواطنين والكفاءات في هذا التحول خاصة وأن الدولة تعي أن عليها تعزيز موقعها على خارطة الاقتصاد العالمي الجديد وألا تتخلف عن الركب.

وستعتمد دولة قطر على منهجها البراغماتي الشامل والمستدام والمتعدد الجوانب والتشاركي في التنمية من أجل الوفاء بالتزاماتها وتحقيق الهدف النهائي المتمثل في عدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب. ومن هذا المنطلق، يمكن اعتبار التقرير الوطني الطوعي لسنة ٢٠٢١ مساهمة من دولة قطر في إبراز التقدم العالمي المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المراجع

الهدف الثالث عشر

المصادر:

- http://hdr.undp.org/en/countries/profiles/QA
- http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr_٢٠٢٠_overview_arabic.pdf
- http://hdr.undp.org/sites/all/themes/hdr_theme/country-notes/QAT.pdf

الهدف السادس عشر

المراجع: العربية

- هيئة الرقابة الإدارية والشفافية
- وزارة الخارجية – إدارة حقوق الإنسان
- جهاز التخطيط والإحصاء (٢٠٢٠). – مؤشر ثقة المستهلك لدولة قطر – العدد ٢٩ – الربع الأول ٢٠٢٠-
- جهاز التخطيط والإحصاء. (٢٠٢٠). – مؤشر ثقة مجتمع الأعمال لدولة قطر – الربع الأول ٢٠٢٠
- اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان (٢٠١٩). – التقرير السنوي الخامس عشر: أوضاع حقوق الإنسان في دولة قطر.
- اللجنة الدائمة للسكان (٢٠١٩). – تقرير حالة سكان قطر ٢٠١٩
- اللجنة الدائمة للسكان (٢٠٢٠). – تقرير حالة سكان قطر ٢٠٢٠
- اللجنة الدائمة للسكان. – السياسة السكانية لدولة قطر ٢٠١٧-٢٠٢٢

المراجع: الإنكليزية

- Numbeo Website https://www.numbeo.com/common/
- The world's largest database of user about cities and countries worldwide, provides information on world living conditions including cost of living, housing i
- Voluntary National Review 2020. – Finland. – Report on the implementation of the 2030 Agenda for Sustainable Development.

الهدف السابع عشر

المراجع: العربية

- الإسكوا (٢٠٢٠) التقرير العربي للتنمية المستدامة لعام ٢٠٢٠. رمز الوثيقة: E/ESCWA/SDD/٢٠١٩/٢
- الجمعية العامة للأمم المتحدة (٢٠١٥) الدورة السبعون. تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.
https://www.psa.gov.qa/ar/media١/events/Documents/ArabicStatistics١٦/Sustainable_Development_Agenda_٢٠٣٠_AR.pdf
- شعبة الإحصاء بالأمم المتحدة (٢٠٢٠) تقرير أهداف التنمية المستدامة ٢٠١٩.
https://unstats.un.org/sdgs/report/٢٠١٩/The-Sustainable-Development-Goals-Report-٢٠١٩_Arabic.pdf

المراجع: الإنكليزية

- Australia (2018) Report on the Implementation of the Sustainable Development Goals. Australian Government.
- Committee for the Coordination of Statistical Activities. (2020) How COVID-19 is changing the world: a statistical perspective. UNCTAD prepared the publication cover and provided desktop publishing.
- Finland (2020) Voluntary National Report. Report on the Implementation of the 2030 Agenda for sustainable Development Goals. Prime Minister Office. Helsinki 2020.
- International Labour Organization (ILO) (2020). ILO Monitor: COVID-19 and the world of work, 3rd ed. https:// www. ilo.org/wcmsp5/groups/public/@dgreports/@dcomm/ documents/briefingnote/ wcms_743146.pdf.
- Oman (2019) National Voluntary Review. High level Political Forum. Muscat.
- Planning and Statistics Authority (2020) Findings of Research & Development Survey in the State of Qatar 2018. Doha. State of Qatar.
- Sweden (2020) Statistics Sweden. Statistical follow-up on the 2030 Agenda for Sustainable development.
- The Partnering Initiative and United Nations Department of Economic and Social (2018) Maximizing the impact of partnerships for the SDGs: A practical guide to partnership value creation.
- UNCTAD (2020) 'Impact of the Pandemic on Trade and Development Impact of the Pandemic on Trade and Development TRANSITIONING TO ANEW NORMAL'. Available at: https://shop.un.org(Accessed: 16 December (2020)
- UNDP (2021) Working Together for New Future. HOW OUR PARTNERSHIPS STRENGTHEN EVERYTHING WE DO. https://feature.undp.org/working-together-for-a-new-future/

جهـــاز التخطيـــط والإحصـــاء
Planning and Statistics Authority

www.psa.gov.qa